بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – بغزة.
عمادة الدراسات العليا.
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال.

# العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين
## ((دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة))

# The Factors affected in the Productivity of Small Industries In Palestine
## (An applied Study to the Small Metaly Industry in Gaza Strip)

إعداد الطالب

**محمد جمال محمد نوفل**

**12004/2695**

إشراف الدكتور

محمد ابراهيم مقداد

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول**

**على درجة الماجستير في إدارة الأعمال**

سبتمبر/2006

## قبل البدء ...

بسم الله الرحمن الرحيم

**( قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم )**

سورة البقرة-آية 32

**(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يُتقنه )**

حديث شريف

# إهداء

- إلى الإسلام العظيم.
- إلى الوطن الحبيب.
- إلى أرواح القتلى في سبيل الله و الأسري والمجاهدين.
- إلى أمي وأبي.
- إلى إخوتي وأخواتي.
- إلى زوجتي

الباحث

# شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونتوب إليه الذي لا معين إلا هو ولا نافع إلا هو، الذي أعانني على إنجاز هذا البحث المتواضع، وثم بعد ذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي القدير الدكتور الأستاذ المشارك/ محمد مقداد، الذي لم يبخل على بأي جهد أو علم لإنجاز هذا البحث.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وزودني بالمعلومات وبالتوجيه والإرشاد والتدقيق والآراء للعديد من مصادر البيانات والمعلومات.

وكذلك الشكر الجزيل للقائمين على كلية الدراسات العليا وأساتذتها الكرام الأفاضل، مع التمنيات بالتقدم والتوفيق لهم جميعاً.

والله ولي الصالحين ..........

محمد جمال نوفل

" أبا الخطاب"

# المحتويات

## التوصيات والنتائج



## قائمة الجداول

## المراجع



## عناوين الملاحق

## ملخص الدراسة

تناقش هذه الدراسة العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في فلسطين (مع دراسة حالة الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة).

وتهدف هذه الدراسة إلي معرفة الطرق المؤدية إلي تذليل العقبات وتعزيز دور المنتج المعدني ومساهمته في الناتج المحلي والقومي، وكذلك العمل على وضع سياسات وتوصيات للتغلب على مشكلات الصناعات المعدنية الصغيرة.

واستخدمت الدراسة البيانات الثانوية والأولية عبر إستبانة موجهة إلى أصحاب الصناعات المعدنية الصغيرة، حيث بلغ مجتمع الدراسة (245) منشأة صناعية معدنية صغيرة في قطاع غزة، وكانت نسبه الاسترداد حوالي (93.12%) بما يساوى (135) استبانة من عينة الدراسة البالغة (145).

وقد أظهرت الدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل قوى على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة. العوامل الخارجية هي: الإجراءات الإسرائيلية التي تؤثر سلباً على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، والاعتماد على إسرائيل في استيراد المواد الخام والآلات وقطع الغيار، وأما العوامل الداخلية فهي ضعف دور البنوك وأسعار الفائدة العالية وصعوبة المعاملات والإجراءات البنكية التي تواجهها المنشآت المعدنية الصغيرة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والاعتماد على التمويل الذاتي، واقتصار تسويق المنتجات المعدنية بنسبة كبيرة على قطاع غزة وضعف دور المؤسسات العامة والخاصة والسلطة الوطنية الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلي العديد من التوصيات منها ضرورة العمل على تحرير المعابر من السيطرة الإسرائيلية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والتجارية، والعمل على تفعيل دور المؤسسات المالية والبنوك في دعم ومسانده الصناعات المعدنية، والعمل على إنشاء بنك خاص بالتنمية الصناعية، وكذلك بنك معلومات مركزي للصناعة، وتفعيل دور اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية ووزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات الخاصة لتطوير قطاع الصناعات المعدنية.

# Abstract

The effective factors on the metal industries productivity can be clearly noticed through internal and external factors. As for, the external ones are embodied in the Israeli obstacles on borders and checkpoints and the continuing closure for borders, but the internal factors can be summarized in the weakness of financing and the banks roles in supporting the small industries, the absence of private and public sectors and the Palestinian authority roles in supporting and guiding these associations and finally, the weakness of method in marketing, administration research and development which are applied in the metal industries.

This society study contains all the corporations involved in the manufacturing metal industries in Gaza which account (242) corporation, this means that the sample number is just (135) questionnaire involved and this approximately represents (93.1%) of the sample size.

The study shows some important restrictions which negatively effect the small industries productivity, these restrictions can be included in the following, the Israeli obstacles and restrictions, the weakness of the banks role and the high rate interests of the banks, the difficulties of transactions and the banks firm that the metal corporations face from the banks and the financial associations, self – independence finance and to depend on Israeli importation in raw materials, machines and spare-parts to market the products largely in Gaza.

The weakness of the private and public sectors, Palestinian National Authority, the engineering and metal industries union, the weakness of Economy Ministry, the public union of Palestinian industries the weakness of private marketing companies in Gaza strip.

The Conclusion and recommendations of the study.

By the end of the study, the researcher has to a conclusion which embodies a number of recommendations which can be mentioned as the following of all the freedom of the borders from the Israeli interference through out the conventions, commercial and political agreement, the financial associations and the banks should react positively to support metal industries, a special bank should be established to support the engineering, metal industries, to activate the role of the national economy ministry, Reacting the private sector to guide the owners to implement the newest methods in marketing and administration to strengthen the relations among the industry, the institutes and the concerned in the universities for its sensitive and pioneer role.

# الفصل الأول

# خطة البحث والدراسات السابقة

أولاً : مقدمة.

ثانياً : مشكلة الدراسة.

ثالثاً : فرضيات الدراسة.

رابعاً : أهداف الدراسة.

خامساً : أهمية الدراسة.

سادساً : أسباب اختيار الموضوع.

سابعاً : منهجية الدراسة.

ثامناً : مجتمع الدراسة.

تاسعاً : عينة الدراسة.

عاشراً : الدراسات السابقة.

الخلاصة

بسم الله الرحمن الرحيم

## أولاً : المقدمة :

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في اقتصاد بلدان العالم، وذلك لما له من دور هـام في وضع الأساس المادي للتقدم والذي أصبح بدوره مقياساً لتقدم الأمم ورقيها، وقدرتها علـى تحقيـق النمو في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إن القطاع الصناعي يشكل جزءاً كبيـراً من الإنتاج المحلي وهو جزءٌ لا يستهان به في الدخل القومي، وهو ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد على مستوى دول العالم المتقدمة منها أو النامية (قنعير وآخرون 2006).

لذا فإن تحقيق النمو والتطور للقطاع الصناعي أصبح من الأهداف المنشودة المراد تحقيقها على صعيد الدول الصناعية و الدول النامية، ولأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل جزءاً كبيراً مـن قطـاع الصناعة، فهي تشكل في الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة ما يقارب 90% من قطاع الصناعة ومـن هنا تتضح رؤية الاقتصاد الفلسطيني بأن الصناعات الصغيرة تشكل الجزء الأكبر من اقتصادنا الوطني في قطاع الصناعة (أبو جزر 2006).

وحسب الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية واتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية، فإن قطاع الصناعات الصغيرة فيما يختص في الصناعات الهندسية والمعدنية، فإنها تنقسم إلى الصناعات المعدنية والحـدادة والمخارط، وهي من أهم المشروعات الصغيرة في قطاع غزة التي تختص بالصناعات المعدنية (اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية 2005).

تعتبر الصناعات المعدنية الأساس لكل الصناعات الأخري في كافـة المجـالات الحياتيـة والإنتاجيـة للماكينات المصانع أو الأجزاء التي تنتج عنها لمساندة المجالات الأخري فـي الماكينـات الـصناعية، تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم الصناعية والدول الناميـة الراميـة إلى مسايرة النمو والتطور والتحضر، وهذا هو الوضع الذي يعكـس طبيعـة الـصراع الاقتـصادي

والصناعي خاصة في تلك البلدان وتتبع أهمية المكانة التي تحتلها الصناعات الصغيرة والمعدنية منهــا في تطور ونمو الاقتصاد، لذا أخذت الدول النامية بالدور الهام للصناعات الصغيرة والتي بدورها تعمل على توفير فرص العمل الكافية لكافة فئات العمال وجميع التخصصات العاطلة عن العمل (الخـــريجين) في تلك الدول، وتعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ونمو الدخل الفـــردي (الشخـــصي) وبعـــض الـــسلع والخدمات التي يكون المجتمع في حاجة لها، وبالتركيز على مجال الصناعات الصغيرة والمعدنية منهــا في المشاريع الصناعية وهي تشكل مجالاً حيوياً لروح المبادرة واســـتغلال المـــوارد المحليـــة (ملـــك 2006).

اعتمدت كثير من الدول على المشروعات الصغيرة في عملية البناء الاقتصادي واستطاعت من خلالها الانتقال من تصنيف الدول الفقيرة أو العالم الثالث إلى تصنيف الدول المتقدمة والغنية، الأمثلة على ذلك متعددة وكثيرة على جميع المستويات، فإن المشروعات الصغيرة كانت صاحبة الفضل في نمو وتطـــور دول شرق أسيا ومنها النمور الأسيوية والصين والهند، ولكل دولة من تلك الدول بيئتها الخاصة التـــي تكيفت معها في تجربة الصناعات الصغيرة والمعدنية الناجحة حيث استطاعت تحقيق أكبـــر معـــدلات التنمية الدولية.

ولذلك فإن حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى امتلاك المقومات الأساســـية للنهـــوض بالقطـــاع الـــصناعي والصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية، تقتضي العمل على تحليل ومعرفة المعوقات التـــي تقـــف دون نمو وتقدم هذا القطاع والعمل على تعزيز نقاط القوة لديه، ومعرفة نقاط الـــضعف التـــي يمكـــن معالجتها، ثم العمل على تنميتها مما تحتاج إلى رؤية استراتيجية تقـــوم علـــى تفعيـــل دور المنـــشآت والمشاريع الصغيرة والصناعات المعدنية خصوصاً (نصر الله 2005).

ومن خلال الرؤية السابقة فكان لابد لنا من التركيز على دراسة المشاريع الصغيرة عامة والـــصناعات المعدنية بالخصوص (دراسة واقعية)، والاهتمام بمجالات الضعف في الصناعات الصغيرة والصناعات

المعدنية في قطاع غزة وذلك لما يحققه في المستقبل من دور فعال في عملية التنمية المستقبلية لقطاع غزة من خلق فرص عمل جديدة، ويعمل على زيادة الدخل القومي والمحلي، مما يعود بالنفع العام على الشعب الفلسطيني ورفع معدلات النمو الاقتصادية في القطاع الصناعي والقطاعات الأخري.

ومن هذه الرؤية الواضحة والشاملة لأهمية الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية، فلابد لنا من ناحية المسؤولية أمام الله عز وجل ورسوله ثم المسلمين و لقوله تعالي ﷻ (( وقل أعملوا ، فسيري عملكم ورسوله والمؤمنون) ﷺ ، وثم المسؤولية أمام الواجب الوطني فإن التركيز على الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية لهو الأهم في قطاع الصناعة، فكان هذا العمل المتواضع ما هو إلا نافذة على عالم الصناعات الفلسطينية الصغيرة والمعدنية لتوضيح رؤية شاملة مفصلة لذوي الاختصاص والشأن وأصحاب المسؤولية للاستعانة به، وذلك كله بعد أن قدم لخدمة الإسلام ورفع شأن المسلمين لنكون عنوان التقدم والرقي الحضاري.

## ثانياً : مشكلة البحث :

تعاني الصناعات المعدنية من العديد من المشكلات وخاصة ما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية تجاهها، ولذلك فقد انخفضت مساهمة هذه الصناعات في القطاع الصناعي وفي الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وتناقش هذه الدراسة هذه المشاكل من خلال الإجابة على التساؤلات التالية : -

1. ما هو واقع قطاع الصناعات الصغيرة في فلسطين والصناعات المعدنية في قطاع غزة ؟
2. ما هى مراحل تطور قطاع الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية ؟
3. ما هى المشاكل والمعوقات التي تقف دون تطور ونمو هذه الصناعات ؟
4. ما هى الحلول والمقترحات المطروحة لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية ؟

وعلاوةً على مشكلة السياسات الإسرائيلية فهناك العديد من المشكلات التي تتعرض لها الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية ومن أهم هذه المشاكل التي تعاني منها ضعف التمويل والاستثمار الموجه لهذا القطاع، واهتمام المؤسسات العامة والخاصة والسلطة الوطنية الفلسطينية بهذا القطاع، وعدم تطبيق الأساليب الحديثة في التسويق والإدارة و عدم وجود مراكز البحث والتطوير والدراسات العلمية التي تهتم بهذا القطاع الحيوى.

## ثالثاً : فرضيات الدراسة :

**الفرضية الأولى :** توجد علاقة ارتباط عكسية بين زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية والمعوقات الإسرائيلية، كلما زادت المعوقات الإسرائيلية كلما انخفضت إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية والعكس صحيح، ويكمن قياس مدى تأثر المعوقات الإسرائيلية، عن طريق الفرضيات الفرعية التالية :

1. عندما تكون الإغلاقات الإسرائيلية للمعابر متكررة ومستمرة كلما انخفضت إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية.
2. توافر المواد الخام والمعدات الحديثة يعمل على زيادة إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية.
3. كلما كان هناك تسهيلات في تصدير منتجات قطاع الصناعات المعدنية يؤدي ذلك لزيادة إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة.

**<u>الفرضية الثانية :</u>** توجد علاقة موجبة بين وفرة التمويل وزيادة إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية، كلما زادت التسهيلات المقدمة للصناعات المعدنية كلما عمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية، ويمكن قياس هذه العلاقة عن طريق الفرضيات الفرعية التالية :

1. عندما يتم منح تسهيلات مالية وإئتمانية من قبل البنوك المحلية للصناعات المعدنية يعمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة.
2. توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي يعمل بدوره على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وحتي الفلسطينية للاستثمار في قطاع غزة، مما يعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية في قطاع غزة.
3. إنشاء بنك خاص بالتنمية الصناعية أو صندوق تمويل خاص بالصناعات المعدنية، يساهم في زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**<u>الفرضية الثالثة :</u>** توجد علاقة ارتباط موجبة بين اهتمام المؤسسات الخاصة والعامة والسلطة الوطنية الفلسطينة وبين زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية، ويمكن قياس مدى تأثر إنتاجية الصناعات المعدنية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

1. زيادة اهتمام القطاع الخاص بالصناعات المعدنية، يعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

2. وضع القوانين والتشريعات التي تعزز الصناعات المعدنية وتدعمها، يساهم على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.
3. توفير الحماية للصناعات المعدنية وحاضنات الأعمال، يساهم على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**<u>الفرضية الرابعة :</u>** توجد علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق الأساليب الحديثة في التسويق والإدارة والبحث والتطوير وزيادة إنتاجية الصناعات المعدنية، ويمكن قياس مدى تأثير الأساليب الحديثة على إنتاجية الصناعات المعدنية عن طريق الفرضيات الفرعية التالية :

1. تطبيق أساليب حديثة في التسويق، يساهم في زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية.
2. الإدارة الفعالة والجيدة لها الدور الكبير في تحقيق الكفاءة في زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية.
3. انشاء مراكز الأبحاث والتطوير والدراسات المتخصصة لها الدور الملموس والحساس في زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية.

## <u>رابعاً : أهداف البحث :</u>

1. التعرف على واقع قطاع الصناعات الصغيرة في فلسطين والصناعات المعدنية في قطاع غزة
2. معرفة المراحل التي تمر بها الصناعات الصغيرة مع التركيز على الصناعات المعدنية في قطاع غزة، والتعرف على مدى أهمية الصناعات الصغيرة والمعدنية في الناتج المحلي والدخل القومي.
3. دراسة المشاكل الذاتية والموضوعية التي تعيق دور الصناعات المعدنية.
4. المساهمة في وضع رؤية مستقبلية لهذه الصناعات في النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية.

5. التعرف على الدور الذي تقوم به الهيئات والمؤسسات في السلطة الوطنية الفلسطينية اتجاه الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية، و دور البنوك التجارية في تمويل القطاعات الصناعية الصغيرة والمعدنية منها.

6. مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية في توفير فرص عمل في قطاع غزة .

## <u>خامساً : أهمية الدراسة :</u>

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات السابقة المتخصصة في الصناعات المعدنية في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.

2. المساهمة في تطوير وتنميه إنتاجية الصناعات الصغيرة والمعدنية منها.

3. الصناعات الصغيرة والمعدنية هي محور التنمية في دول العالم الثالث، فلا بد لنا من دراستها والتركيز عليها وتوضيح الرؤية لأصحاب الشأن في هذه الموضوع، وبيان أهميتها.

4. قطاع الصناعات المعدنية هو أساس القطاعات الصناعية الأخري، حيث تعتبر الصناعات المعدنية الصناعة المساندة الرئيسية لكافة المجالات الصناعية الأخري.

5. لحاجة القطاع الصناعي إلى مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي من خلال البحث والتطوير، وذلك يعمل على زيادة المعدلات الإنتاجية في قطاع الصناعات المعدنية.

6. تقديم المشورة للمجلس التشريعي الجديد لإعداد مشاريع قوانين تساند وتدعم الصناعات الصغيرة والتي تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية .

## <u>سادساً :أسباب إختيار الموضوع :</u>

1. تساهم الدراسة في رسم السياسات التي تسهم في تنمية قطاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة، مما ينعكس إيجاباً على قطاع الصناعات المعدنية والقطاع الصناعي بشكل عام.

2. المساهمة في وضع بحث متواضع في مجال الصناعات المعدنية الصغيرة ليكون مرجعاً لأبحاث هذه الصناعات.

3. توضيح الرؤية لأصحاب الصناعات المعدنية الصغيرة والعمل على تجاوز المشاكل التي تواجه هذه الصناعة.

4. وضع إستراتيجية شاملة وكاملة تشمل الصناعات المعدنية الصغيرة في إطار الخطة العامة.

## <u>سابعاً : منهجية البحث :</u>

**أسلوب التحليل** : اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليلي الوصفي والوصف المقارن باستخدام أساليب مختلفة لتحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر ثانوية ومصادر أولية، وسيستخدم الباحث الرسوم، كما يستخدم الباحث جداول التقاطع المقارن Cross Tabs.

**منهجية جمع البيانات** :

**أولاً : البيانات الثانوية** : يلجأ الباحث في البداية إلى جمع البيانات الثانوية، مما هو منشور من الكتب والمراجع والدراسات والبحوث للدراسات العليا من الماجستير و الدكتوراه، وأما الكتب فأكثرها من مراجع صامد الصادرة عن منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية، وغيرها مما يتوفر من تلخيص للمؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات والندوات والاجتماعات الاقتصادية والتنموية الأولية في النشرات والتقارير والمسح التي تجريها وزارة الصناعة، وكذلك البرنامج الإنمائي الفلسطيني الذي وضع من قبل البنك الدولي (برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP)، والتقارير الشهرية لمكتب الرئيس للتخطيط ودراسات المركز الموضوعة للتنمية والتي يجريها الباحثون في المركز وكذلك تقارير ومسوحات جهاز الإحصاء الفلسطيني، وتقارير ودراسات وزارة الاقتصاد الوطني.

غير أن هذه البيانات ليست كافية لتحليل الدراسة والحصول على النتائج المطلوبة والمرجوة وتحقيق الأهداف، وسيلجأ للاعتماد على البيانات الأولية.

**ثانياً : البيانات الأولية :**

نظراً لأهمية حصول الباحث على البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة والمرتبطة بموضوع البحث، تم الاعتماد على المصادر الأولية والمتمثلة بالأتي :

1. الإستبانة : والتي سوف توجه إلى عينة عشوائية من قطاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة، لمعرفة البيانات المتعلقة أصحاب المصانع المعدنية وعددها وعدد العمال الذين يعملون في تلك المصانع ومستوى الإنتاجية ومصادر رؤوس الأموال وأحجامها وحجم المنشآت والعمال في المنشأة والمهارات وغير ....إلخ.

2. المقابلات : والتي سيجريها الباحث مع أصحاب الشأن في اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية، واتحاد الصناعات الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك بعض المختصين في الصناعات المعنية والصناعات الصغيرة.

## ثامناً : مجتمع الدراسة :

**بلغت عدد المنشأت التي تعمل في مجال الصناعات المعدنية في قطاع غزة :**

- **منشآت صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخري** : التي تشغل من 1-4 عمال بلغت 311 والتي تشغل من 5-9 عمال بلغت **139** والتي تشغل من 10-19 يلغت **41** والتي تشغل من 20-49 عامل بلغت **12** والتي تشغل 50-99 بلغت منشأة واحدة، ولا يوجد غير ذلك، وهي بمجموع 503 منشأة في هذا القطاع.
- **منشآت صنع الفلزات القاعدية** : ومجموعها 7 منشات، حيث التي تشغل من 1-4 عمال بلغت **5** منشأت، والتي تشغل من 5-9 عمال بلغت **1**، والتي تشغل من 19-49 بلغت **واحدة**، ولا يوجد غير ذلك. بلغ المجموع 7.
- **منشآت صنع منتجات المعادن ما عدا الماكينات** : بلغ مجموعها **860** منشأة ، حيث التي تشغل من 1-4 عمال بلغت **789** منشأة، والتي تشغل من 5-9 عمال بلغت **55** منشأة، والتي تشغل من 10-19 عامل بلغت **5** منشأة، والتي تشغل من 20-49 عامل بلغت **2** منشأة، ولا يوجد غير ذلك.

وحسب تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، ولذلك سوف نأخذ الصناعات المعدنية الصغيرة، أي التي تشغل من 5-19 عاملاً للمنشأة الواحدة، ويبلغ مجتمع الدراسة (242) منشاة.

## تاسعاُ : عينة الدراسة :

أما عينة الدراسة والتي تم التطبيق عليها ودراستها وكانت محل البحث فعددها ( **145**) منـــشأة وهـــي عبارة عن 60% من مجتمع الدراسة، وهي عينة كافة للحصول على نتائج تعمم على قطاع الصناعات المعدنية لأنها في بيئة واحدة ومتشابهة تماماً .

وقد أخذت العينة العشوائية من مجتمع الدراسة وقسمت حسب العينة الوزن النسبي للمحافظات الخمسة في قطاع غزة.

## عاشراً : دراسات سابقة :

**1. السمنة، فؤاد (2006)، واقع الصناعات الهندسية والمعدنية في قطاع غزة .**

**تناولت هذه الدراسة** دراسة وتحليل قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية من حيث المشاكل المعوقــات والحلول المطروحة لها و وتوضيح الصناعة داخل الصناعات الصغيرة.

**هدفت هذه الدراسة إلى** العمل على تنمية وتطوير وتحديث قطاع الصناعات المعدنية والهندسية، ومــن خلال تحليل واقع الصناعات والتعرف على طبيعة المشاكل والمعوقات التي تعيق من تنميــة وتطــوير قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية، والعمل على علاجها وتذليلها قدر المستطاع.

**ومن أهم النتائج** التي توصلت إليها الدراسة : هناك نتائج خارجية بالصناعة وهي : عــدم اســتقلالية المعابر الفلسطينية، عدم وجود ميناء جوي وبحري لعملية الاستيراد والتصدير، ارتفاع تكــاليف النقــل والشحن، منع الإسرائيليين لأكثر من 330 سلعة ومواد أولية للصناعات المعدنيــة والهندســية، عــدم إدخال الآلات والمعدات من قبل الاحتلال، إلغاء العقود التي أُبرمت بين الطرف الإسرائيلي والفلسطيني من خلال القطاعات الصناعية الصغيرة، أما الداخلية وهي : عدم وجود استراتيجية واضحة من أجــل البدء في تطوير وتحديث قطاعات الصناعات المعدنية، عدم وجود مناطق وتجمعات صــناعية، عــدم وجود تسهيلات مالية من قبل البنوك، فتح باب الإستيراد دون قيد، عدم وجود برامج دعــم وتطــوير لقطاع الصناعة.

**ومن أهم التوصيات** : العمل على ايجاد مناخ استثماري يعمل على جــذب رؤوس الأمــوال، التواجــد الفلسطيني الأمني على المعابر، وتشغيل المطار وبناء الميناء البحري، وضع رؤية استراتيجية لتوضح مسار الصناعات الهندسية والمعدنية، ايجاد سياسة لكبح الاستيراد، إيجاد منــاطق صــناعية، تطــوير وتحديث هيئة المواصفات الفلسطينية بما يلائم ISO9000 ، إيجاد مراكز بحث وتطوير.

**2. أبو جزر، فوزي (2006)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين.**

**تناولت** هذه الدراسة المشاريع الصغيرة محل البحث والدراسة، حيث بينت أنها واحدة من أهم وأقوي أدوات وعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ارتقت لتصبح أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم.

وهدفت **هذه الدراسة** إلى بيان أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية البناء الاقتصادي، ومساعدة الدول للعبور من خلالها من دائرة الدول الفقيرة لتدخل في تصنيف الدول الغنية الكبري، وكذلك للقضاء على البطالة واستيعاب الأعداد المتزايدة من الفئات الشابة في سوق العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة** : رسم سياسية تنموية تواكب الاحتياجات المحلية، إيجاد ملف معلومات كامل عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التعاون بين الأطراف ذات العلاقة لصياغة التشريعات وسن القوانين لمساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتوعية والترويج لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تحفيز وتشجيع المواطنين على البدء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، توفير حماية قانونية واقتصادية لها، تشكيل وزارة خاصة تسمي بوزارة المشروعات الصغيرة، عمل مؤتمر إقليمي خاص بتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

**3. البحيصي، عصام (2006)، نحو أساليب حديثة لتمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة .**

**تناولت الدراسة** : الأساليب الحديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، لاعتبار أن المشاريع الصغيرة هي العامود الفقري

للاقتصاد الفلسطيني، والعمل على معرفة مصادر التمويل لهذه المشروعات من خلال البحث العلمي.

**هدفت الدراسة** إلى معرفة مدى فعالية أساليب التمويل المحلية المتبعة في قطاع غزة في سد حاجة المشروعات الصغيرة، ومعرفة أفضل الأساليب الواجب اتباعها لسد الإحتاجات المحلية.

**ومن أهم النتائج** التي توصلت إليها الدراسة : كثير من صغار المستثمرين في قطاع غزة يواجهون مشاكل مالية عند البدء بتنفيذ المشروع، والربا هو السبب الرئيسي في عدم إقبالهم على تمويل البنوك الربوية، ورغبتهم في إنشاء صندوق تمويل للمشروعات الصغيرة وهو حل جيد بالنسبة لهم.

**وأهم التوصيات** : إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة يمول برسوم بسيطة لتغطية المصاريف الإدارية والتشغيلية للصندوق، وأن يكون هذا الصندوق تحت إشراف مؤسسة حكومية أو أهلية متابعة، واتباع سياسية مناسبة لحماية منتجات المشروعات الصغيرة.

**4. دويكات، محمود (2006)، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة.**

**تناولت هذه الدراسة** أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الهام في العملية التنموية، وهو الدور الفعال الذي تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إنجاح خطة التنمية بالجزء الخاص بها ، مع التطوير في المجالات الأخرى.

**هدفت الدراسة** إلى توضيح العوامل الواجب توفرها من أجل إنجاح فكرة تنمية قطاع غزة من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي بحد ذاتها مطلوبة وضرورية.

**أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة** : يجب إنشاء مراكز معلوماتية مرتبطة بالإنترنت يقوم عليها متخصصون لخدمة البحث عن مصادر بيع الآلات اللازمة للمشاريع الصغيرة وغيرها،

إنشاء شركة من القطاعين العام والخاص من أجل شراء هذه الآلات واستيرادها من الخارج ومن ثم بيعها للأشخاص الراغبين في مثل هذه المشاريع، وتخفيض أسعار الماء والكهرباء والهاتف لهذه الصناعات، وإيجاد شركة تسويق دولية للمنتجات المحلية.

**5. عبد الفتاح، نصر الله (2005)، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية.**

**تناولت هذه الدراسة** أهمية المشروعات الصغيرة في فلسطين، ومدى مساهمتها في تشغيل الأيدي العاملة وتحقيق الدخل والاكتفاء الذاتي للمجتمع، وتشجيع التوظيف الذاتي ونشر المعرفة وتقليل حجم المغامرة والتجاوب السريع مع المتغيرات.

**هدفت هذه الدراسة** إلى الاهتمام الجدي وفق رؤية إستراتيجية تقوم على تفعيل دور المنشآت والمشاريع الصغيرة واتساعها أفقياً وعمودياً في بنيان المجتمع الفلسطيني، وذلك للمساهمة في رفع وتيرة التطور في الاقتصاد الفلسطيني، بما يُمكنه الاعتماد على موارده الذاتية والمادية والبشرية المحدودة، وتخفيف أوضاع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، وإجراءاته الضارة من جهة ثانية، وتلبية احتياجات التشغيل وإنتاج السلع للسوق المحلي من جهة ثالثة.

**وأهم النتائج والتوصيات** التي توصلت لها هذه الدراسة : توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات، وتشجيع البنوك التجارية لمنح المشروعات الصغيرة تسهيلات مالية بأسعار فائدة منخفضة جداً مقابل منح هذه البنوك بعض الامتيازات، تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة، تنظيم المعارض المخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة، التعاون بين مراكز الأبحاث والاستشارات الأهلية والأكاديمية والمؤسسات الحكومية في اقتراح وإدارة البرامج التدريبية والمشاريع الريادية حسب احتياجات قطاع الصناعات الصغيرة، وكذلك تعديل التشريعات والقوانين التي تسهل وتساند من قطاع الصناعات الصغيرة.

**6. غانم، فتح الله (2005)، دور قطاع الصناعات الصغيرة في الحـد مـن مـشكلة البطالـة، لخريجي برامج العلوم الإدارية والاقتصادية - تجربة جامعة القدس المفتوحة.**

**تناولت هذه الدراسة** دور قطاع الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لخريجي برامج العلوم الإدارية والاقتصادية، وهي تجربة لجامعة القدس المفتوحة، وامكانية تعليم الطلبة علـى كيفيـة إقامـة المشاريع الصغيرة بنجاح.

**هدفت هذه الدراسـة** إلى إتاحة فرصة التوظف الذاتي بعد التخرج بدلاً من الوضع في قائمة العـاطلين عن العمل والتنبيه إلى أن إقامة مشروع صغير ربحي بإمكانيات بسيطة، وكذلك بيان أن قدرات الفـرد المتعلم تختلف عن قدرات الشخص الذي تنقصه الخبرة في القـدرة علـى إدارة المـشاريع الـصغيرة ونجاحها.

**أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة** : الإمكانية والقدرة العالية لطلاب برنامج الاقتـصاد والعلـوم الإدارية على تحقيق النجاح وإدارة المشاريع الصغيرة.

**أما أهم التوصيات** للجامعات المحلية : عقد ورشة عمل لعمداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية فـي فلسطين لمناقشة هذه الفكرة وتقييمها، وتبني الكليات لهذه الفكرة، وإجراء اتـصال مباشـر مـع وزارة التربية والتعليم العالي لتنسيق بهذه الشأن. أما على مستوى السلطة : تعيـين أب شـرعي للـصناعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، تحفيز الطلبة وخصوصاً المشاريع القابلة للتطور والتقدم من خـلال تقديم الدعم اللازم لها.

**7. برغوثي، سفيان (2005)، القطاع غير المنظم (المنشآت الصغيرة) في الأراضي الفلسطينية: فرص البقاء وتحديات الاستمرار.**

**تناولت الدراسة** دراسة واقع المنشات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية وقدرتها على البقاء والإستمرار في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها، من الإغلاقات المستمرة للمعابر والتسويق والمواد الأولية والتسهيلات المالية وعدم توفر البنية التحتية لممارسة النشاط الاقتصادي.

**هدفت الدراسة** إلى تحليل الفرص والتحديات أمام القطاع غير المنظم (قطاع المنشآت والمشاريع الصغيرة جداً)، بهدف تقديم معلومات إضافية للمهتمين وصناع القرار وراسمي السياسات.

**أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة** : تفاوت القدرة على الاستفادة من الموارد، التفاوت النسبي لمستويات الدخل بين الرجال والنساء في الصناعات الصغيرة، تخفيف مستويات الفقر من خلال المشروعات الصغيرة وتحسين ظروفهم المعيشية، تسارع نمو القطاع غير المنظم، وإرتفاع حجم الأسر ذات العلاقة بالقطاع غير المنظم، تدني نسبة مشاركة المرأة في قطاع الصناعة، الشراكة بديل للتنافس السلبي في عملية التنمية.

**8. شعبان، عبد الحميد (2005)، واقع الاستثمار وتطلعاته في فلسطين دراسة لحالة قطاعات الصناعات الصغيرة.**

**تناولت الدراسة** واقع التمويل ومستقبله لواقع قطاع الصناعات الصغيرة، وأهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعات الصغيرة في ظل الظروف الحالية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني من تدهور وتراجع حاد في معظم القطاعات الاقتصادية.

**وهدفت الدراسة** إلى إلقاء الضوء على الظروف العامة المحيطة بواقع الاستثمار في فلسطين، وتأثير الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، وكذلك دراسة مستفيضة وتفصيلية لواقع الاستثمار وبنيته في

قطاع الصناعات الصغيرة، ودراسة أهم المشاكل الاستثمارية في قطاع الصناعات الصغيرة والمساهمة في نهوض هذا القطاع.

**وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة** : الصناعات الصغيرة مازالت تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتطلب الصناعات الصغيرة رأس مال متواضع وعدداً محدداً من العمال، ومنتجاتها لا تجد صعوبة في تسويقها، إمكانية دمج وتشبيك هذه الصناعات بسهولة.

**أما أهم التوصيات** : التركيز على القطاع الصناعي والأرياف لأنه المصدر الذي يوفر المادة الخام للصناعات الصغيرة، التركيز على الصناعات السياحية، تفعيل الملحقات التجارية والاقتصادية في الدبلوماسية الفلسطينية في جميع الدول التي نمثل بها.

**9. Migdad, Muhammed(1999), Performance Analysis of small-scale industries, industrial sector in the Gaza strip as apart of the new palestinian Entity.**

**تناولت هذه الدراسة** : تحليل أداء قطاع الصناعات الصغيرة في قطاع غزة، حيث درست واقع هذه الصناعات الصغيرة من حيث الأداء والحجم والنوع أو شركات تعاقدية من الباطن، ودراسة أهم المشاكل والعوامل التي تؤثر على قطاع الصناعات الصغيرة في قطاع غزة.

**هدفت هذه الدراسة** إلى معرفة المشاكل والمعوقات التي تقف دون تنمية وتطور القطاع الصناعي والقطاعات الصناعية الصغيرة، مع العمل على معرفة المعوقات التي يمكن معالجتها والتي لا يمكن تفادى أثرها مثل كافة إجراءات العدو الصهيوني الغاشم.

**أهم التوصيات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة** : تأثر قطاع الصناعات الصغيرة في قطاع غزة بحجم المنشأة ونوعها وخصائصها المختلفة والتبعية الاقتصادية والعراقيل الإسرائيلية، وأن الصناعات الصغيرة جداً تعمل على تشغيل أقل من خمسة عمال، والعمل على استقلالية الاقتصاد الفلسطيني عن طريق تنمية الصناعات الصغيرة والعمل على تشجيع تلك الصناعات.

**10. هنية، ماجد (2005)، العوامل المؤثرة في إنتاجية العاملين (دراسة تطبيقية لقطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة).**

**تناولت هذه الدراسة** واقع قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة وأهميته الاقتصادية ودرجة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، ومحاولة التوصل إلى بعض الحلول للتغلب على هذه المعوقات، مما يساعد في رفع مستوى الإنتاجية.

**وهدفت الدراسة إلي** : تحديد العوامل المختلفة المؤثرة على إنتاجية العاملين في قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، وتحديد المعوقات التي تسبب ضعف مستوى الإنتاجية في هذا القطاع.

**أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة :**

1- يمكن زيادة إنتاجية العاملين من خلال الآتي: تنمية الموارد البشرية، تطوير الخدمات المالية، إنشاء هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، تأسيس مؤسسة المواصفات والمقاييس، تأسيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، بدء برنامج التأهيل الصناعي، تطوير البنية التحتية.

2- تؤثر الممارسات الإسرائيلية تأثيراً شديداً على إنتاجية العاملين في قطاع الصناعات الخشبية، تتبع معظم المنشآت النظام العائلي في الإدارة، مما يعني عدم وجود نظام إداري، وما ينتج عن ذلك من مشاكل مالية وتنظيمية، تعاني المنشآت من مشاكل في التمويل وذلك لعدم وجود بنوك للإقراض الصناعي، ليس هناك معارض دائمة، أو نشرات تعريفية تساعد في تسويق المنتجات المحلية، وتفتح أسواقا جديدة أمام المنتجات المحلية.

**11. حمدونة، توفيق (2004)، إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة في قطاع غزة (1987-2002).**

**تناولت هذه الدراسة** واقع إنتاجية العمل لصناعة الملابس الجاهزة في قطاع غـزة، والأهميـة الاقتصادية المتعاظمة والمكانة الفريدة لإنتاجية العمل للملابس الجاهزة على المستويين الجزئي والكلي، وكذلك العلاقة الوثيقة بين الإنتاجية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

**وهدفت هذه الدراسة إلي** دراسة مؤشرات الإنتاجية ومحددات قياسها وعوامل زيادتها، وسبل تطويرها على المستويين الكلي والجزئي بكافة فروع الأنشطة الاقتصادية، وكذلك التركيز على دراسة إنتاجية العنصر البشري، والمعرفة بإنتاجية العمل فـي صـناعة الملابـس الجـاهزة والعوامل الخارجية التي تؤثر بها.

**أهم النتائج التي** توصلت لها الدراسة أن 89% من أفراد العينة يعتقدون أن الإغلاقـات لهـا التأثير السلبي على إنتاجية العمل في صناعة الملابس، وكذلك 73% من العينة أكدوا علـى إن التقسيمات والفصل بين المدن له الدور السلبي عليها، وأكد كذلك 90% من أفراد العينة الأثـر لانقطاع التيار الكهربائي، وضعف البنية التحتية، وأجمع 87% من عينة الدراسـة أن ضـعف رأس المال المستثمر له الدور السلبي، وكذلك عدم استخدام الآلات والمعدات الحديثة.

**أهم التوصيات** منها توصيات موجه لأصحاب المصانع وهو العمل علـى تخفـيض التكـاليف والتميز في صناعة الملابس، وتقويم مصانعهم في مراحل الإنتاج. وتوصـيات علـى صـعيد المؤسسات الرسمية وهو العمل على وضع خطة تنموية فلسطينية شاملة وآليـة تعمـل علـى حماية صناعة الملابس المحلية، وتسهيل إجراءات السفر لرجال الأعمال والمنتجين وأصـحاب المصانع وتسهيل الاتصال بينهم وبين الطرف الأخر سواءً في إسرائيل أو دول أخرى، تحسين قدرات مراكز التدريب المهني، وتشجيع الاستثمار، وتفعيل دور الاتحادات، أما على مـستوى الصناعات المساندة من خلال عقد الدورات التدريبية والمؤتمرات الخاصة بالصناعة بشكل عام وصناعة الملابس بشكل خاص.

### 12. تقييم الدراسات السابقة وموقع الدراسة منها :

ناقشت الدراسات السابقة الوضع العام للصناعات الصغيرة والمشاكل والمعوقات التي تعترض قطــاع الصناعات الصغيرة، وناقشت دراسة واحدة فقط قطاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة من حيــث المشاكل والمعوقات من الناحية النظرية والعمل على تطويعا وتذليلها قدر المستطاع للنهوض بقطاع الصناعات المعدنية، وتميزت الدراسة الحالية بالجمع بين جميع مشاكل ومعوقات قطــاع الــصناعات الصغيرة والعمل على طرح رؤية واضحة لتفاديها وبل حل جزء كبير منهــا، وبالتخــصص بقطــاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة كحالة دراسة تحليلية واقعية ميدانية، ستكون الأقرب للمس جــوهر المشاكل والمعوقات حين يطرحها أصحاب الصناعات والمشاريع الصغيرة والمعدنية، ســنكون علــى قدر من الدراية التامة من هذه المعوقات والمعرفة الكاملة، ومن ثم وضــع الحلــول المناســبة لهــذه المشاكل جميعها ومع التركيز على قطاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة .

# الخلاصة

تناول هذا الفصل العديد من النقاط الهامة، حيث تطرق في البداية إلى مقدمة البحث، والتي بينت أهمية قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة في المساهمة في قطاع الصناعات التحويلية والذي يساهم بشكل كبير في قطاع الصناعة الفلسطينية.

وقد ركزت الدراسة على العديد من العوامل التي تؤثر على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، وكان اهمها المعوقات الإسرائيلية على المعابر وتعقيد الإجراءات الإسرائيلية عليها، ودور مؤسسات التمويل والبنوك في مسانده الصناعات المعدنية الصغيرة، واهتمام المؤسسات العامة والخاصة والسلطة الوطنية الفلسطينية، ومدى تطبيق أساليب الإدارة والتسويق الحديثة، وقوة الربط بين الأبحاث التطبيقية للجامعات والمعاهد التقنية والتكنولوجية.

قام الباحث باستعراض مشكلة البحث، وفرضيات البحث، وأهداف البحث، وأهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهجية الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، والدراسات السابقة التي ناقشت دراسة واحدة الصناعات المعدنية والهندسية من الناحية النظرية دون الجانب التطبيقي وتناول البعض الآخر قطاعات الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي.

## الفصل الثاني

# مفهوم وواقع الصناعات الصغيرة في فلسطين.

المقدمة

*المبحث الأول : تعريف المشروعات (الصناعات) الصغيرة وأهميتها.*

**المبحث الثاني : واقع الصناعات الصغيرة ومساهمتها في الاقتصاد المحلي.**

***المبحث الثالث : المعوقات والمشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في فلسطين.***

**الخلاصة**

**مقدمة :**

لقد شهدت نهايات القرن العشرين انتشاراً واسعاً للصناعات الصغيرة حتى أصبحت تلك الصناعات ميزة العقود الأخيرة منه. وأصبح من الواضح أن العالم يعايش التطورات والتوسع المستمرين في الصناعات الصغيرة، حتى أن التقدم الاقتصادي الذي تسعي إليه كافة اقتصاديات بلدان العالم أخذ يعتمد إلى حد كبير على نمو واتساع الصناعات الصغيرة في مجال العمل الفردي، وخاصة التصنيع والخدمات والتجارة، و تعد عقود القرن الحادي والعشرين بأنها عقود إزدهار العمل الفردي والإبداعي

الذي يتم في إطار الصناعات الصغيرة. لذا توجه كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء اهتماماً كبيراً للصناعات الصغيرة باعتبارها أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي.

و تساهم الصناعات الصغيرة بفعالية في حل مشكلة البطالة، والمساهمة في الدخل القومي، والتشغيل الذاتي لمحدودي الدخل، إلا أن هناك العديد من الأدوار الأخرى والخصائص التي تتميز بها الصناعات الصغيرة والتي تؤدي إلى دعم الاقتصاد العام على أساسها، ومنها تحسين فرص العمل للمرأة والخرجين الجدد، والتدريب الأولي في عملية الاستثمار بمجازفة أقل، ثم التوسع بالإنتاج تدريجياً لما هو أكبر، وكذلك الاستفادة من وفورات الحجم الكبير لإنتاج الصناعات الصغيرة لدي محدودي الدخل في الإستثمار المنتج بدلاً من صرفها في مجالات غير منتجة والتوزيع الأفضل للدخل القومي في مختلف المناطق، وخاصة في المناطق الأقل حظاً، والإحلال محل الواردات، وكما أنها تشكل النواة المغذية للصناعات الكبيرة والمكملة لها.

وخلال السياسات الإسرائيلية الممنهجة وجد الفلسطينيون أنفسهم مستوعبين تدريجياً ومرتبطين بقوة في الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث كونهم سوقاً مقيداً بالمنتجات من مواد أولية أو منتجات نهائية إسرائيلية، وتحكم بالمعابر وسيطرة كاملة.

ويتميز قطاع الصناعة في فلسطين بارتفاع نسبة الصناعات الصغيرة والحرفية إلى مجموع الصناعات عامة بحيث وصلت إلى 97.5% من مجموع الصناعة، وبسبب التبعية للدول الصناعية وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي قلة رأس المال المتوفر للاستثمار الصناعي ونقص الكفاءات الفنية والإدارية وتدني مستويات التكنولوجيا المنقولة، وعدم ملاءمتها لاستيعاب الموارد المحلية واستغلالها، وتشتد حدة هذه العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين، إذا علمنا أن معظم السلع الاستهلاكية في فلسطين من طعام ومسكن وملبس، كانت وما زالت تأتي من

الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يعمق من تبعية الاقتصاد الفلسطيني وبشكل مطلق للاقتصاد الإسرائيلي.

ويجب التفكير في التخلص من هذه التبعية وبشتى الوسائل ولعل مساهمة الصناعات الصغيرة تساهم في التخلص من هذه التبعية. كما هو الحال في النماذج الشرق آسيوية والتي استخدمت أسلوب الصناعات الصغيرة في النهوض باقتصادياتها وتطويرها بشكل سريع وسنوات قليلة.

إن الارتقاء بالمستوي الصناعي ومرتكزاته يبقي على رأس سلم الأولويات التنموية الفلسطينية للرقي بالصناعات الصغيرة، ولقد ساهمت العديد من المعوقات الاقتصادية والإدارية والسياسية وغيرها من العوائق الناتجة عن الإحتلال في تأخير التقدم الصناعي بشكل عام والصناعات الصغيرة والمعدنية بشكل خاص.

*المبحث الأول*

*تعريف المشروعات (الصناعات) الصغيرة وأهميتها*

**<u>مقدمة :</u>**

لا يوجد تعريف موحد للصناعات الصغيرة، بالرغم من أهمية الدور الاقتصادي للصناعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي والناتج المحلي والدخل القومي، بل إن كل دولة تحدد تعريفاً حسب ظروفها وإمكانياتها ومراحل التقدم الصناعي والتكنولوجي فيها (مكحول 2003)، ويعاني مفهوم الصناعات الصغير أو المشاريع الصغيرة من خلط بينه وبين غيرها من الأحجام من المشروعات، وعلى الرغم من ذلك ظهرت بعض التعريفات للمشاريع الصغيرة على المستوى الدولي، فيما ركز بعض منها على الجانب الوصفي للمشروع الصغير، والجانب الأخر من التعاريف اعتمد على معايير كمية مختلفة

ومنها عدد العاملين و قيمة الموجودات وحجم المبيعات و القيمة المضافة. كل واحدة منها مقياساً لتقسيم وتصنيف المشروعات الصغيرة، إلا وأنه بسبب الخصائص المتعددة للأنشطة الصناعية ظهرت بعض الإشكاليات في هذه المقاييس وتعارضت في أخذ مقياس واحد من المقاييس السابقة مع تجاهل كافة المعايير الأخرى لتصنيف المشروعات الصغيرة (مكحول 2003، ص277). وحتى في المجال الواحد تختلف المشروعات الصناعية عن بعضها البعض، فالمشروعات الصغيرة التي تعمل في مجال صناعة السيارات تختلف عن المشروعات التي تعمل في صناعة الملابس (يوسف 2002، ص24). ويضيف كذلك الكاتب Addison في تحديد بعض المعايير التي يتم بناءً عليها تصنيف الصناعة من صناعات صغيرة ومتناهية ومتوسطة وكبيرة فيما يلي :

A small-business concern shall be deemed to be one which is independently owned and operated and which is not dominant in its field of operations. In addition to the foregoing criteria, the Small Business a industry Administrator [SBA], in making a detailed definition. May use these criteria, among others : Number of employees and dollar volume of business (Addison W. Parris 2000,p.17).

ويضيف الكاتب عبد الرحمن أحمد أن التعريف الشائع في الإحصاءات الرسمية للصناعة الصغيرة يرتبط في معظم الحالات بالعدد الصغير من العمال في المنشأة الواحدة، وأن هناك بلا شك نوع من الحيرة في تعريف الصناعة الصغيرة بالمعيار العددي يرجع إلى اختلاف ظروف البلدان النامية وظروف الصناعات الصغيرة داخل البلد الواحد، وصحة التعريف العددي ترتبط بالضرورة بمستوي التقنية المستخدم والذي يميل غالياً إلى تكثيف العمل في البلدان النامية ويعرفها بأنها هي المنشآت التي بها أقل من (50) عاملاً على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم. أما في فلسطين فقد عرفت الصناعات الصغيرة على أنها الصناعات التي يتراوح عدد العمال فيها من (5-19) عاملاً (أحمد 1995، ص68).

أهم المعايير التي يعُتمد عليها في تصنيف الصناعات :

1. عدد العاملين في المنشأة.
2. حجم مبيعات المشروع في العام الواحد.
3. حجم رأس المال المستثمر (Addison 2000).
4. هناك معايير تعتمد على حصة المنشأة في السوق، وحجم الأرباح التي تحققها المنشأة وغيرها من المعايير التي تعتمدها بعض الدول لتصنيف الصناعات الداخلية (يوسف 2002).
5. وهناك تصنيفات أخري نظرية حسب نوع الإدارة والملكية، أو مزيج بين العديد من هذه المعايير (Addison 2000).

**ومن أهم الصفات المميزة للعمل التجاري الصغير (الصناعات الصغيرة) :**

- يدير المشروع أصحابه بشكل فعال ومباشر.
- يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير حيث أن العلاقة بين العاملين والمالك تكاد تكون قريبة جداً ويعرف كل واحد منهم الآخر.
- له حجم صغير نسبياً في الصناعة التي ينتمي إليها.
- يعتمد بشكل كبير على المصادر الذاتية والداخلية في تمويل رأس مال المشروع .
- محدودية النشاط السنوي للمشروع.
- عدد العاملين في المشروع منخفض.
- محدودية الأرباح وإجمالي الأموال المستثمرة.[1]

## تعريف الصناعات الصغيرة :

[1] – لقد اتفق الكتاب التاليين عبد السلام وآخرون 2001 و المنصور وآخرون 2000 ويوسف توفيق 2002 وغيرهم الكثير حول أهم المعايير السابقة التي بناءً عليها يتم تصنيف الصناعات الصغيرة أو المشاريع.

في دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة، يوجد هناك أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 دولة أجريت عليها الدراسة، وتختلف التصنيفات نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها المشروعات (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، 2001، ص 6).

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 – 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة (نصر الله 2005، ص 6).

حسب تعريف دائرة الإحصاء العامة الأردنية حيث تقسم إلى ثلاثة مجاميع رئيسية هي : الصناعات الصغيرة التي تستخدم 1-4 عاملاً في المنشأة، والصناعات المتوسطة من 5-19عاملاً، أما التي تستخدم أكثر من 19عاملاً في من الصناعات الكبيرة (كرمول 1998، ص 40).

تعريف (ELIAN 1998) رئيس وحدة الإدارة "منظمة NUIDO" عمان، الأردن للمشاريع الصغيرة جداً هي التي تشغل إلى حد أعلى 4 عمال، أما الصناعات الصغيرة التي تشغل من 5-19عاملاً، والمتوسطة التي تشغل من 20-99عاملاً، أما قطاع الصناعات الكبيرة هو الذي يشغل أكثر من 100عاملاً في المنشأة الواحدة.

أما تعريف الاتحاد الأوروبي تعتبر المشروعات الصغيرة كل منشأة تمارس نشاط اقتصادي، ويقل عدد العاملين فيها عن 200 عاملاً، وتتبني بريطانيا اتجاهاً أخر في تعريف المشروعات الصغيرة يقوم على استخدام العديد من المعايير (يوسف 2002، ص 35).

تعريف الحكومة الهندية للمنشآت الصناعية حسب مجلة الدراسات الاستثمارية للصناعات الهندية عرفت الوحدة الصناعية الصغيرة على أنها تلك التي لا يتجاوز عدد عمالها عن خمسين (50) عاملاً في حال استخدام الطاقة، ومائة عامل في حال عدم استخدام الطاقة (SIRI, 2002, p.19 ).

أما جهاز الإحصاء الفلسطيني فإن تصنيف المشروعات أو الصناعات الصغيرة يعتمد بالدرجة الأولى على عدد العاملين في المنشأة الواحدة، المنشآت التي تشغل من صفر حتى 4 عاملاً يعد هذا المشروع من المشروعات الصغيرة جداً أو الصناعات المنزلية، والمنشآت التي تشغل من 5-19 عاملاً هي صناعات أو مشاريع صغيرة، والتي تشغل من 20-49 عاملاً صناعات متوسطة.

وهناك العديد من التعريفات التي تحاول تحديد مفهوم الصناعات أو المشاريع الصغيرة، ولوضع مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة في الوطن العربي، لابد من تحديد ملامحها وحدودها من خلال وضع تعريف موحد لها على مستوى كل مجموعة من الدول المتشابهة في ظروفها الاقتصادية ودرجة تقدمها أو على الأقل وضع تعريف موحد على المستوي القومي العربي لكل دولة على حدة (عنبه 2004).

وفي الدول العربية حسب دراسة الصرايرة وآخرون فإن تقسيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى:

- الصناعات الصغيرة جداً (MICRO): التي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- الصناعات الصغيرة (SMALL) التي تشغل 5 – 15 عامل وتستثمر أقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- الصناعات المتوسطة (MEDIUM) التي تشغل 16 – 25 عامل وتستثمر من 15000 – 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات)

وتندرج أنواع المشروعات الصغيرة في ثلاث أنواع رئيسية:

- الأعمال الأولية والتي تشمل مختلف الأعمال الزراعية.
- الصناعات التحويلية، عند قيام المشروع باستخدام المواد الأولية أو أية قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديه.

مشروعات الخدمات والتي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها (نصر الله 2005، ص 43).

ويعرفها الدكتور كليفورد .م بومباك – جامعة أيوا على أن المشروع التجاري الصغير هو الذي يعرف ويحفظ أصحابه أو مدراؤه الأسماء الأولي للموظفين فيه (بومباك 1989).

أما في اليابان وكوريا فإن المنشأة الصغيرة حددت عدد العاملين فيها بثلاثين (30) عاملاً، مع وضع اعتبار لنوعية النشاط. وعند إجراء المسح الصناعي في السودان عام 1982م، حدد حجم العمالة للمنشأة الصناعية الصغيرة بخمسة وعشرين (25) عاملاً فأقل. ولكن يجدر التنويه إلى أن التعريف على أساس عدد العمال في الوقت الراهن لم يعد عملياً وذلك لبروز عدة معايير، مثل رأس المال، والتنظيم الإداري، وكمية الإنتاج ونوعيته وقيمته والتقنية المستخدمة فيه، ونظم العمل فيه حيث أن التطورات التقنية أثرت بشكل كبير في الأحجام الاقتصادية الملائمة للمشروعات الصناعية خاصة في العقود الأخيرة (شعبان 2005، ص19).

الخلاصة فإن المفهوم الرسمي المعتمد للصناعات الصغيرة أو المشاريع الصغيرة في فلسطين حسب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي المنشآت التي تشغل من 5-19 عاملاً في المنشأة الصناعية الواحدة.[1] وهو التعريف الذي سوف يعتمده الباحث ويستخدمه في هذه الدراسة كتعريف خاص بالمنشآت أو الصناعات الصغيرة المعدنية في فلسطين.

[1] – المصدر لتصنيف الباحث للصناعات الصغيرة هو تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في دراسة المسح للصناعات الصغيرة والمتوسطة 2002.

**أهمية الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية :**

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالميـة نحـو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع بـرامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية. وتكمن أهميـة المـشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية – البطالة - بتوفير فرص عمـل، إضـافة للخـدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد الإسرائيلي (نصرالله 2005).

ويعتبر نمط التقدم التقني المستخدم في الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف البلدان النامية، وكذلك انخفاض قيمة تكاليفها مقارنة مع التقنيات المتطورة المكثفة لـرأس المـال، هـذا بالإضـافة إلـى أن الصناعات الصغيرة تؤدي إلى تساوي الفرص أمام الجميع في ممارسة النشاط الإنتاجي في الأسـواق ( عبد الحميد 2005)، وهي ذات منافع للشركات الكبيرة والصناعات المختلفة لتنفيذ العديد مـن المهـام التي تتحاشى أن تتولاها الشركات والصناعات الكبيرة، وكذلك مساهمتها في تنشيط مـستوي المنافـسة التحفيزية، وربما يدفع إلى الابتكار والإبداع وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين (المنـصور وآخـرون 2000).

وعلى أي حال فإن وجود قطاعات للصناعات الصغيرة في البلدان النامية، وربما قطاع هام في العديد من الحالات، يجعل من تنميته ضرورة لاغنى عنها في عملية التنمية الصناعية، وسواء كانت هذه الصناعات الصغيرة ظاهرة مرحلية أو دائمة (أحمد 1996).

إن الصناعات الصغيرة أصبحت العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني واقتصاديات دول العالم عامة والدول النامية خاصة لتلحق وتواكب التطور الاقتصادي والصناعي على حد سواء، وتكمن هذه الأهمية في الصناعات الصغيرة التي هي حجر الأساس لكل اقتصاد صناعي في العالم.

**أهمية الصناعات الصغيرة من الناحية النظرية :**

1. شكلت الصناعات الصغيرة مراكز تدريب عملية لعدد كبير من الفنيين وخاصة أن المعاهد الفنية محدودة العدد، وسدت الصناعات الصغيرة النقص في هذه المعاهد للتدريب الميداني والعملي ولذلك تخرج الصناعات الصغيرة فنيين ذو خبرة للصناعات الكبيرة .
2. قيادة عملية الاستقلال الاقتصادي وإنهاء الطابع الأحادي الجانب للاقتصاد الفلسطيني الذي جرى تكريسه من خلال تبعية الاحتلال، من خلال مجالات إنتاجية جديدة ومتزايدة الاتساع، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع مصادر الدخل القومي وتنميتها (صالح 1992).
3. ولا يمكن تجاهل الدور الهام والحيوي الذي تلعبه المشاريع والصناعات الصغيرة في المساهمة في الناتج المحلي والمساهمة في الدخل القومي من حيث زيادة الصادرات الفلسطينية، كذلك المساهمة في نمط توزيع الدخل وقربه من العدالة (العدالة في توزيع الدخل) في ظل وجود أعداد كبيرة من المنشآت الصغيرة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال، وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل أعداد محدودة من المنشآت الكبيرة أو الضخمة التي تعمل في ظروف غير تنافسية في النظم الاقتصادية الرأسمالية الحرة .

4. المرونة في الإنتاج حيث تستطيع الصناعات الصغيرة إنتاج عدة أشكال وأنواع مختلفة من نفس السلعة المنتجة وذلك لوجود عدد كبير من الصناعات الصغيرة في نفس مجال أو نوع السلعة الواحدة.
5. التكيف مع ظروف ضيق السوق المحلية الفلسطينية وقلة عدد السكان وانخفاض القوة الشرائية ولصعوبة التصدير، فإن الصناعات الصغيرة تستطيع أن تلبي هذه الحاجة، ولتميز الصناعات الصغيرة بالمرونة العالية مقارنة بالصناعات الكبيرة والمتوسطة في مواجهة عمليات التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية (Al-Shaikh 1997 ).
6. تساهم الصناعات الصغيرة في إحداث علاقة تكامل بين المنتجات الصناعية فيما بينها من ناحية، ومع الصناعات الكبيرة والمتوسطة من ناحية أخري.
7. تقدم المشاريع الصغيرة فرصاً مناسبة وملائمة التناسب وإمكانيات الاستثمار المتاح، أي أن النمط التقني المستخدم في الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه الصناعات مكثفة العمل نسبياً وبسيطة وتكلفتها بالنقد الأجنبي منخفضة جداً بالمقارنة بالتقنيات المتطورة المكثفة لرأس المال، وكذلك الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات تكون متوافرة محلياً، والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة فتنخفض الحاجة إلى الإعداد والتدريب.
8. تستوعب الصناعات الصغيرة نسبة أكبر من قوة العمل بالإضافة إلى أنها تسهم في خلق فرص أكثر للعمل بالمقارنة بغيرها، إن استثمار مبالغ صغيرة تعمل على تشغيل نسبة من الأيدي العاملة أكبر من الصناعات المتوسطة والكبيرة في حالة الزيادة المماثلة أو النسبية، وأهم الأسباب المعروفة لهذه الظاهرة هي استخدام الصناعات الصغيرة لتقنيات مكثفة للعمل نسبياً، وذكر التقرير العالمي لمنظمة اليونيدو (1993/1992) أن قدرة القطاع الصناعي الحديث على

استيعاب الزيادة المستمرة في قوة العمل أضعف من قدرة قطاع الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، فيجب أخذ ذلك في السياسيات الاقتصادية للتنمية (أحمد 1995).

9. مواجهه ظهور أي اتجاه احتكاري لمنتجات الصناعات الصغيرة، فوجود الصناعات الصغيرة يرتبط بدرجة أعلى من المنافسة في الأسواق، فالعدد الموجود من المنشآت في الصناعة الواحدة كبير جداً عادة، وحجم الوحدة الإنتاجية صغير ومتقارب، لذلك فمن النادر أن تتمكن واحدة من المنشآت من فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة (تيم 1995).

10. تعزيز الارتباط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، فالمشروع الصغير كثيراً ما يرتبط بالعائلة فيوفر فرص عمل لأفرادها من الرجال والنساء، كباراً وصغاراً، كما يساهم في تعبئة مدخرات العائلة بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى، أي رأس المال الصغير الذي تدخره الأسرة لا توجد طرق مثلي لاستثماره إلا من خلال هذه الطريقة التي يثق بها المواطن ذو الدخل المحدود ولا يحب مواجهه المخاطر (أحمد، عبد الرحمن 1995، ص39).

ويري الباحث أهمية الصناعات الصغيرة من كونها حجر الأساس الذي تقوم عليه الصناعات المتوسطة والكبيرة وخاصة في الدول النامية التي ترمي إلي تطوير وتنمية اقتصادها الصناعي، والذي يعكس أثر هذه الصناعات الصغيرة على القطاع الصناعي الفلسطيني أو الدولة التي تعمل على تنمية وتطوير اقتصادها المحلي لمواكبة التطور العالمي الصناعي والتكنولوجي والعولمة، من خلال العمل على توفير البنية التحتية الصناعية للصناعات الصغيرة من خلال الاهتمام بها من قبل الدولة والعمل علة متابعتها وحمايتها وتوفير الأسواق لها وتوفير الآلات وقطع الغيار والمواد الخام لها و......إلخ.

**المبحث الثاني**

## واقع الصناعات الصغيرة ومساهمتها في الاقتصاد المحلي

**مقدمة :**

نتيجة للسياسات التعسفية ضد الاقتصاد الفلسطيني فقد انحصرت معظم المشروعات الاقتصادية طول فترة الاحتلال الإسرائيلي في المشاريع الصغيرة ذات الملكية الفردية، حيث اضطرت للعمل بشكل غير رسمي وغير قانوني لتجاوز القوانين الضريبية التعسفية ورغم ذلك فإنها لعبت دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل، ومنذ تسلم السلطة لمسؤولياتها عام 1994، باشرت مهامها المدنية المختلفة ومن ضمنها بلورة رؤية تنموية فلسطينية وفقا لإمكانيات واحتياجات المجتمع الفلسطيني، وفى عام 2000 بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعتمد على المشاريع الأسرية (الصغيرة) كمصدر رئيسي للدخل حوالي 25%، وتعرضت المشروعات الاقتصادية لخسائر اقتصادية باهضة منذ 28 /2000/9 أثرت على تراجع الطاقة الإنتاجية المستغلة وكما تعرضت هذه المشروعات للقصف والتدمير والإغلاقات، حيث تقدر إجمالي الخسائر للأنشطة الاقتصادية المختلفة في فلسطين حتى منتصف 2002 أكثر من 10 مليار دولار.

**أولاً : هيكل وتصنيف المنشآت الصناعية الصغيرة في فلسطين ( الضفة الغربية وقطاع غزة) :**

من خلال تصنيف الصناعات الفلسطينية من قبل الباحث لتوضيح عدد الصناعات الصغيرة، من خلال معرفة عدد المشاريع الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني، ومعرفة عدد المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني، وبعد ذلك معرفة عدد الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني، ويتضح عدد المنشآت الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني في الجدول (1-2)

جدول (1-2) عدد المنشآت الاقتصادية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

| *المنطقة* | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| *الضفة الغربية* | 66659 | %68.5 |
| *قطاع غزة* | **30620** | **%31.5** |
| *فلسطين* | **97279** | **%100** |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 2004، تم استخلاص الأرقام السابقة من جداول التعداد العام للمنشآت من قبل الباحث.(التعداد العام للمنشآت 2004)

5. حيث بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في فلسطين 97.279 منشأة في الأراضي المحتلة، وتوزع هذه المنشآت

6. بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد المنشآت في الضفة الغربية 66.659 منشأة بنسبة 68.5%

7. من العدد العام للمنشآت الاقتصادية، أما في قطاع غزة فعدد المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة 30620

8. بنسبة 31.5% تقريباً.

وفي الجدول (2-2) نرى حجم المنشآت الاقتصادية الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني وتوزيعها الجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ونوردها كما يلي :

**(2-2) التعداد العام للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني.**

| التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة | عدد المنشآت | النسبة % |
|---|---|---|
| **المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية** | **5251** | **66.6%** |
| **المشاريع الصغيرة في قطاع غزة** | **2634** | **33.4%** |
| **المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية** | **7885** | **100%** |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 2004.تم استخلاص الأرقام السابقة من جداول التعداد العام للمنشآت من قبل الباحث.(التعداد العام للمنشآت 2004)

توزيع المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، 5251 منشأة صغيرة في الضفة الغربية بنسبة 66.6% تقريباً، و2634 منشأة صغيرة في قطاع غزة بنسبة 33.4% تقريباً.

وأما الصناعات الصغيرة في قطاع الصناعات التحويلية انظر الجدول (3-2):

(3-2) التعداد العام للمنشآت الصناعية الصغيرة في الصناعات التحويلية.

| **التوزيع الجغرافي** | **عدد منشآت الصناعات الصغيرة** | | |
|---|---|---|---|
| | **5-9 عامل** | **10-19عامل** | |
| ***المنشآت الصناعية الصغيرة في الضفة الغربية*** | **1337** | **486** | **1823** |
| ***المنشآت الصناعية الصغيرة في قطاع غزة*** | **627** | **222** | **849** |
| ***المنشآت الصناعية الصغيرة في الأراضي الفلسطينية*** | **1964** | **708** | **2672** |

**المصدر** : لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 2004، تم استخلاص الأرقام السابقة من جداول التعداد العام للمنشآت من قبل الباحث من خلال الصناعات التحويلية.(التعداد العام للمنشآت 2004)

إن عدد الصناعات الصغيرة في الصناعات التحويلية التي توزيع بين الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ 2672 منشأة صناعية صغيرة، ومن خلال الجدول السابق فإن الصناعات الصغيرة التي تقع في الضفة الغربية تبلغ 1823 بنسبة 68%، أما في قطاع غزة يبلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة 849 منشأة صناعية صغيرة بنسبة 32% تقريباً، حيث بلغت الصناعات الصغيرة من المشروعات الصغيرة ما نسبته 38.9 % وهي نسبة كبيرة ومؤثر في نفس الوقت في جميع المعايير الاقتصادية من الناتج المحلي والدخل القومي والمساهمة في تشغيل الأيدي العاملة و الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني (مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002، ص17).

وأما التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث توزع الصناعات الصغيرة في الضفة الغربية بين المحافظات التالية : جنين 187، طوباس 13، طولكرم 116، نابلس 374، قلقيلية 99، سلفيت 56، رام الله والبيرة 226، أريحا والأغوار 6، القدس 124، بيت لحم 184، الخليل 446.

أما في قطاع غزة فتوزيع حسب التالي : في شمال قطاع غــزة 172، مدينـــة غــزة 439، محافظـــة الوسطي 109، خانيونس 100، رفح 27 أنظر الجدول (4-2).

**(4-2) توزيع الصناعات الصغيرة التحويلية في فلسطين**

| محافظات الضفة الغربية | **العدد** | محافظات غزة | **العدد** |
|---|---|---|---|
| جنين | 178 | شمال غزة | 172 |
| طوباس | 16 | محافظة غزة | 439 |
| طولكرم | 116 | محافظة الوسطي | 109 |
| نابلس | 374 | محافظة خانيونس | 100 |
| قلقيلية | 99 | محافظة رفح | 27 |
| سلفيت | 56 | | |
| رام الله والبيرة | 226 | | |
| أريحا والأغوار | 6 | | |
| القدس | 124 | | |
| بيت لحم | 184 | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الخليل | 446 | | |
| المجموع | 1875 | | 847 |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 2004،.تم استخلاص الأرقام السابقة من جداول التعداد العام للمنشآت من قبل الباحث.(التعداد العام للمنشآت 2004)

**ثانياً** : **تصنيف الصناعات التحويلية حسب التصنيف السلعي** الموحد للضفة الغربيـــة وقطـــاع غزة حسب التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية :

**(2-5) تصنيف وعدد الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية**

| القطاع / الرقم متسلسل | **النشاط الاقتصادي** | **الضفة الغربية** | **قطاع غزة** | **الأراضي الفلسطينية** |
|---|---|---|---|---|
| **د** | **الصناعات التحويلية** | | | |
| 15 | صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات. | 469 | 124 | 593 |
| 16 | صنع منتجات التبغ. | 4 | 1 | 5 |
| 17 | صنع المنسوجات. | 20 | 16 | 36 |
| 18 | صنع الملابس. | 213 | 218 | 431 |
| 19 | دبغ وتهيئة الجلود، وصنع حقائب وأحذية. | 114 | 20 | 134 |
| 20 | صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش. | 29 | 28 | 57 |
| 21 | صنع الورق ومنتجات الورق. | 17 | 5 | 22 |
| 22 | الطباعة والنشر. | 41 | 15 | 56 |
| 23 | فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي. | 1 | 1 | 2 |
| 24 | صنع المنتجات والمواد الكيميائية. | 35 | 15 | 50 |
| 25 | صنع منتجات المطاط واللدائن. | 40 | 38 | 78 |
| 26 | صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى. | 556 | 180 | 736 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 27 | صنع الفلزات القاعدية. | 7 | 2 | 9 |
| 28 | صنع منتجات المعادن ما عدا الماكينات. | 105 | 60 | 165 |
| 29 | صنع المعدات والآلات الأخرى. | 7 | 23 | 30 |
| 31 | صنع الآلات الكهربائية.. | 4 | 7 | 11 |
| 32 | صنع معدات الراديو والتلفزيون. | 0 | 0 | 0 |
| 33 | صنع الأجهزة الطبية. | 4 | 1 | 5 |
| 34 | صنع المركبات والمركبات المقطورة. | 0 | 6 | 6 |
| 35 | صنع معدات النقل الأخرى. | 0 | 0 | 0 |
| 36 | صنع الأثاث – صنع منتجات أخرى. | 153 | 89 | 242 |
| 37 | إعادة الدوران (تصنيع المخلفات).[1] | 4 | 0 | ***4*** |
| **المجوع** | | **1823** | **849** | **2672** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 1996، التصنيف السلعي الموحد للضفة الغربية وقطاع غزة حسب التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية، سلسلة التصنيفات القياسية. وكذلك التعداد العام للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للعام 2004.
الأرقام مقتبسة من الجداول للمصدرين السابقين.

### ثالثاً : مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي في فلسطين :

يعتبر إجمالي الناتج المحلي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محـــددة. ومــن خـــلال مساهمة الصناعات الصغيرة بنسبة لا يستهان بها تقدر بـــ 20.28% من قطاع الصناعات التحويليـــة، وتظهر مدي مساهمة الصناعات الصغيرة في الدخل القومي سواء في الدول المتقدمة أو الدول الناميـــة، فعلى سبيل المثال نجد أن عدد تلك المشروعات في بريطانيا يصل إلى حـــوالي 3.7 مليـــون مـــشروع بلغت نسبة مبيعاتها خلال العام 2000حوالي 50 % من إجمالي المبيعـــات المـــسجلة، وكـــذلك فـــي الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساهمت المشروعات الصغيرة بحوالي 51 % مـــن إجمـــالي النـــاتج المحلي (أبو جزر 2006،ص 131).

[1] - للمعلومات عن تصنيف جميع أنواع السلع والمنتجات الفلسطينية راجع كتاب التصنيف السلعي للضفة الغربية وقطاع غزة حسب التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، سلسلة التصنيفات القياسية، 1996.

وحسب إدراج الصناعات الصغيرة تحت بند الصناعات التحويلية، فإن مساهمة الصناعات الصغيرة في الصناعات التحويلية 20 % من الصناعات التحويلية فإن الناتج المحلـــي الإجمـــالي للـــسنوات 2001 و2002

و2003 و2004 على التوالي نوردها في الجدول **(6-2)**

***(6-2) مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي من خلال الصناعات التحويلية في فلسطين***

القيمة بالمليون دولار أمريكي $

| السنة | قيمة ناتج الصناعات التحويلية | نسبة ناتج الصناعات الصغيرة |
|---|---|---|
| ***2001*** | 501 | 12.6 |
| ***2002*** | 496 | 12.9 |
| ***2003*** | 496 | 12.5 |
| ***2004*** | 501 | 12.1 |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية 2000-2004.

ومن خلال الجدول السابق تتبين أهمية الصناعات الصغيرة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقومي، حيث أن الصناعات التحويلية ساهمت في العام 2004 بـ 501.6 مليون دولار أمريكي في إجمالي الناتج المحلي أي ما نسبته 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي .

## رابعاً : مساهمة الصناعات الصغيرة في تشغيل الأيدي العاملة في فلسطين :

إن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة 2672 منشأة وهي تمثل ما نسبته 20.28% تقريباً من الـــصناعات التحويلية التي تحتل المرتبة الثانية في النشاط الاقتصادي الفلسطيني بعـــد تجـــارة التجزئـــة وإصـــلاح السيارات والتي بلغت 55049 منشأة بنسبه 56.5% من عدد المنشآت العاملة في النشاط الاقتـــصادي ، ويبلغ عدد منشآت الصناعة التحويلية 13177 منشأة .

وتمثل الصناعات الصغيرة ما نسبته 34 % تقريباً من المشاريع الصغيرة التي يبلغ عددها 7885 في الأراضي الفلسطينية ، ومن هذه الجانب سوف تقوم بقياس مدي مساهمة الصناعات الصغيرة في تشغيل الأيدي العاملة من خلال الصناعات التحويلية.[1]

تشير نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية في فلسطين، أن عدد العاملين في الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية 56078 عاملاً، وهي موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد القوي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الضفة الغربية 38487 عاملاً موزعة بين 33.839 عاملاً من الذكور و 4648 من الإناث، أما في قطاع غزة فإن عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية 18078 عاملاً موزعة بين 17435عمال ذكور و 643 من الإناث أنظر **الجدول (7-2).**

**الجدول (7-2) عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في فلسطين**

| *المنطقة* | **الذكور** | **الإناث** | **المجموع** | **عدد المنشآت** |
|---|---|---|---|---|
| ***الضفة الغربية*** | 33.839 | 4648 | **38487** | 9445 |
| ***قطاع غزة*** | 17435 | 643 | **18078** | 3732 |
| ***الأراضي الفلسطينية*** | 51274 | 5291 | **56565** | 13177 |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 2004.تم استخلاص الأرقام السابقة من جداول التعداد العام للمنشآت من قبل الباحث.(التعداد العام للمنشآت 2004)

---

[1] سوف تقوم بقياس مدى مساهمة الصناعات الصغيرة في تشغيل الأيدي العاملة في فلسطين عن طريق مؤشرات الصناعات التحويلية ، والتي تنبع من أهمية الجزء أو الحصة أو النسبة الكبيرة التي تحتلها الصناعات الصغيرة في الصناعات التحويلية.

**خامساً : المساهمة في الإنتاجية و القيمة المضافة :**

مثلت الإنتاجية أحد مؤشرات الأداء الرئيسية للمؤسسات بكافة أنواعها وخاصة الصناعية منها، حيث تعكس القدرة التنافسية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، فهي عبارة عن العلاقة بين كمية الإنتاج من السلع والخدمات من ناحية، وكمية الموارد التي تسهم في إنتـاج تلـك الـسلع والخدمات من ناحية ثانية، مما يظهر الارتباط الوثيق بين الإنتاجية والكفاءة الاقتـصادية لإدارة الموارد المتاحة، فهي تعكس أيضاً مدى التركز الرأسمالي في النشاط الصناعي، كما أنها تعكس مستوى الأداء للعاملين في هذا النشاط، فكلما ارتفعت إنتاجية العاملين في هذا القطاع كلمـا دل ذلك على كفاءة الكادر البشري والتركز الرأسمالي وبالتالي زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة.

تمثل القيمة المضافة الزيادة الصافية في الإنتاج أو الزيادة في الدخل الذي تضيفه الوحدة الإنتاجية، وتتمثل أهمية هذا المؤشر من كونه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي.

وبالنظر إلى واقع القطاع الصناعي الفلسطيني فقد تبين من خلال الإحصاءات المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن إجمـالي القيمـة المـضافة للقطاع الصناعي لعام 2003 بلغت 477 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 30% عما كـان عليه في سنة 2002، في حين سجل تراجعاً بنسبة 39.4% بالمقارنة مع سنة 1999، وسجلت قيمة الإنتاج للعام 2004 بـ 501.6 مليون دولار أمريكي .

هذا وتشكل الصناعات التحويلية النسبة الأكبر في بنية القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث حققت 93.4% من إجمالي القيمة المضافة للنشاط الصناعي عام 2003، في حين بلغت هذه النسبة 1998 94.3% من إجمالي النشاط الصناعي (الراعي وآخرون 2005، ص 11).

وأظهرت نتائج المسح أن إجمالي إنتاج أنشطة الصناعات التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 1.015 مليار دولار أمريكي[1] مشكلاً بذلك 95.9 % من إجمالي الإنتاج الصناعي، موزعة بين 91.7% كإنتاج من النشاط الرئيسي و 8.3 % من الأنشطة الثانوية وأن القيمة المضافة لذات العام بلغت 445.3 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 43.9 % من القيمة الإجمالية لإنتاج الصناعة التحويلية لهذه العام، وبالنظر إلى هيكل الصناعة التحويلية ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي الإنتاج والقيمة المضافة يلاحظ أن صنع المنتجات الغذائية والمشروبات حققت أعلى مساهمة لها في كل من الإنتاج بنسبة 23.4 % وفي القيمة المضافة بنسبة 32.8%، تلتها أنشطة صنع المعادن اللافلزية الأخرى بنسبة وصلت إلى 19.1 % من إجمالي أنشطة الصناعات التحويلية و 21.9 % من إجمالي القيمة المضافة لتلك الأنشطة أنظر الجدول (8-2) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة مقارنة، 2005).

**(2-8) التوزيع النسبي للإنتاج والقيمة المضافة للأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في الأراضي الفلسطينية لعام 2003**

---

(1) الأرقام مقربة إلى أقرب رقم صحيح وهي من حسابات الباحث.

| *النشاط* | *إجمالي الإنتاج %* | إجمالي القيمة المضافة % |
|---|---|---|
| **الصناعة التحويلية** | **100** | **100** |
| صنع المنتجات الغذائية والمشروبات | **23.4** | **23.8** |
| صنع الملابس | **8.2** | **5.7** |
| صناعة المعادن اللافلزية الأخرى | **19.1** | **21.9** |
| صنع منتجات المعادن عدا الماكينات | **8** | **8.9** |
| صنع الأثاث | **11.2** | **9.2** |
| باقي أنشطة الصناعة التحويلية | **30.1** | **30.5** |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999-2003، رام الله، فلسطين.

**سادساً : الاستثمار في قطاع الصناعات الصغيرة :** [1]

من الملاحظ على هيكل الاستثمار في القطاع الصناعي أن النصيب الأكبر منها موجه نحو الصناعات التحويلية، حيث بلغت نسبة الاستثمارات في هذا الفرع 83.5% من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي، في حين بلغت حصة قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وقطاع إمدادات المياه والكهرباء والغاز 1.6% و14.9% تباعاً، يتضح أيضاً أن معظم الاستثمارات في الصناعة التحويلية موجهة نحو الصناعات الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها، حيث وصل حجم التكوين الرأسمالي في الصناعات الغذائية والمشروبات إلى 1.5 مليون دولار خلال عام 2003، يشكل حوالي 17% من التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي (الراعي وآخرون 2005،ص12).

ومن خلال الجدول (9-2) يظهر التوزيع النسبي للأنشطة التي حققت أعلى استثمارات في أنشطة الصناعة التحويلية الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2002.

**الجدول (9-2) قيمة حجم الإستثمارات وصافي الاستثمار في الصناعات التحويلية**

[1] استثمار الصناعات الصغيرة من خلال الصناعات التحويلية التي تمثل الصناعات الصغيرة 20% من الصناعات التحويلية.

| النشاط | حجم الاستثمار % | صافي الاستثمار بالمليون$ |
|---|---|---|
| الصناعة التحويلية | 100 | -35.6 |
| صنع المنتجات الغذائية والمشروبات | 20.2 | -9.2 |
| صنع الملابس | 11.1 | -0.5 |
| صناعة المعادن اللافلزية الأخرى | 10.8 | -2.4 |
| صنع منتجات المعادن عدا الماكينات | 24 | -0.3 |
| صنع الأثاث | 10.3 | -9.6 |
| باقي أنشطة الصناعة التحويلية | 23.7 | -13.6 |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999-2003، رام الله، فلسطين

يتضح من نتائج دراسة المسح الصناعي لعام (2005) التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن قيمة إجمالي الاستثمار في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي[1] الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 7.5 مليون دولار أمريكي بينما بلغ استهلاك رأس المال خلال الفترة 43.1 مليون دولار أمريكي، وبذلك يكون صافي الاستثمار سالباً بمقدار 35.6 مليون دولار أمريكي، ويلاحظ أن صنع المنتجات المطاطية واللدائن حقق أعلى مساهمة بنسبة وصلت إلى 24% وصافي الاستثمار وصل إلى -.3 مليون دولار، تلاه نشاط صنع المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة مساهمة وصلت إلى 20.2%، وصافي الاستثمار وصل إلى –9.2 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة مقارنة، 2005).

## سابعاً : مساهمة الصناعات الصغيرة في التجارة الخارجية :

(1) - باقي الضفة الغربية يقصد بها الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمنه إسرائيل عنوة بعد احتلالها الضفة الغربية في حزيران من عام 1967م .

تشير نتائج مسح التجارة الخارجية للعام 2003 إلى ارتفاع الواردات السلعية للعام 2003 بنسبة 18.8 %، وكذلك ارتفاع الصادرات بنسبة 16.1% مقارنة بالعام 2002، وقد بلغ العجز في الميزان التجاري الفلسطيني لعام 2003 بقيمة 1.520 مليار دولار أمريكي، في حين كان العجز عام 2002 بقيمة 1.274مليار ألف دولار أمريكي، حيث يعكس حالة العجز في الميزان التجاري تعكس حالة الإرتفاع المتزايد في الواردات .

ويلاحظ أن ارتفاع الواردات في الربع الثالث للعام 2003 عن باقي أرباع العام وقد ارتفعت بنسبة 31.6 % مقارنة بنفس الربع من عام 2002، علماً بأن الاستيراد بلغ في هذه الربع ما نسبته 28.3 % من مجمل الاستيراد الفلسطيني، ومع ارتفاع الصادرات في الربع من عام 2003 حيث شكل ما نسبته 28.7% من إجمالي الصادرات وقد زادت الصادرات في هذا الربع بنسبة 16.1 % مقارنة مع نفس الربع من عام 2002 انظر الجدول (10-2).

**(10-2) إجمالي قيمة الواردات والصادرات وصافي الميزان التجاري وحجم التبادل لباقي الضفة الغربية**

**وقطاع غزة حسب السنة 2003**

القيمة بالمليون دولار أمريكي

| العام | الواردات | الصادرات | صافي الميزان التجاري | حجم التبادل التجاري |
|---|---|---|---|---|
| **2001** | 2.034 | 290 | -1.744 | 2.324 |
| **2002** | 1.516 | 240 | -1.275 | 1.757 |
| **2003** | 1.800 | 279 | -1.520 | 2.804 |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،إحصاءات التجارة الخارجية السلع والخدمات 2003.

ولقد ظهر تأثير السياسيات الإسرائيلية خلال تدهور التجارة الخارجية للصناعة بشكل عام والصناعات الصغيرة بشكل خاص، وذلك نتيجة الظروف الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتصاعدة على المنشآت الصناعية حيث تشير البيانات إلى انخفاض عدد العاملين وعدد المنشآت (زعرب 2005).

**ثامناً : عدد المؤسسات الصغير في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب النـــشاط و الشكل القانوني للصناعات الصغيرة في فلسطين :**

*الشكل القانوني للمنشآت في قطاع الصناعات التحويلية، تبين أن 85 % من المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والقطاع الحكومي هي مؤسسات فردية يملكها شخص واحد، و8.5 % هي مؤسسات واقع (محاصة)، في حين توزعت باقي النسبة 6.5 % على باقي الكيانات القانونية أنظر الجدول (11-2).*

الجدول (**11 - 2**) الكيان القانوني للمنشآت في فلسطين

| المنطقة | شركة فردية | شركة محاصة | عادية عامة | عادية محدودة | مساهمة محدودة | مساهمة عامة | محدودة بالأسهم | محدودة ضمان | غير محدودة | جمعية تعاونية | جمعية هيئة خيرية | فروع شركات أجنبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | 7010 | 1457 | 337 | 48 | 287 | 13 | 0 | 0 | 0 | 6 | 16 | 2 |
| قطاع غزة | 3132 | 203 | 114 | 0 | 0 | 0 | 21 | 131 | 1 | 0 | 6 | 0 |
| فلسطين | 10142 | 1660 | 451 | 48 | 278 | 13 | 21 | 131 | 1 | 6 | 22 | 2 |

***المصدر :** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للمنشآت 2004.*

ويبلغ عدد المنشآت الصناعات التحويلية حسب الشكل القانوني في الضفة الغربية 9176 منشأة، أما في قطاع غزة 3608 منشأة، أي بمجموع في الأراضي الفلسطينية 12784 منشأة. [1]

**تاسعاً : التنظيم الاقتصادي للمنشآت في قطاع الصناعات الصغيرة :**

حيث شملت تصنيف المنشآت الصناعية التحويلية من حيث التنظيم الاقتصادي من أنها شركة مفـــردة، أم مركز رئيسي أو مركز رئيسي لا يشمل الحسابات ومركز رئيسي لا يشمل حسابات الفروع و فروع تمسك حسابات و فروع لا تمسك حسابات.

وعند تم توزيع المنشآت حسب التنظيم الاقتصادي أظهرت النتائج أن 93.9 % مـــن المنـــشآت هـــي منشآت فردية بمعني أنها ليست مركز رئيسي له فروع وليس فروع تابعة لمركز، في حـــين أن نـــسبة

(1) – الشكل القانوني : أي نوع الملكية للشركة القائمة، مع العلم أن المسح القانوني شمل الشركات المسجلة قانونياً.

المراكز الرئيسية هي 2.2% من المنشآت، والفروع 3.9% من إجمالي المنشآت (الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004).

***المبحث الثالث***

***المعوقات والمشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في فلسطين***

**9. مقدمة :**

10. تواجه الصناعات الصغيرة مشاكل تختلف نوعاً ما عن المشاكل التي تواجهها الصناعات الكبيرة، تأتي معظم المشاكل والعقبات والاحتياجات الخاصة بالصناعات الصغيرة من خصائصها النوعية وأهمها صغر حجم الصناعات ذاتها، ومن أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة ما يلي : -

**أولاً : الصناعات الصغيرة وسياسات الحصار الإسرائيلي والتدمير المنهجي التي تتبعها دولة الكيان الإسرائيلي:**

امتازت السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بدمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإســـرائيلي دون أن تتحمل إسرائيل أي أعباء (خليفة 2000)، والتعقيدات التي تفرضها المعابر الإسرائيلية ســـواء إدارية أو أمنية التي تفرض على حركة التجارة وما يترتب عليها من تأخير وتـــأجير أرضـــيات فـــي

المعابر والموانى الإسرائيلية أو الأجنبية أو حتى دفع تعويضات حين الالتزام بعقود توريد وغيره، مما يسهم في إرباك البنية الإنتاجية والاستثمارية، وتزيد من تكاليف المعاملات التي تـؤثر علـى القـدرة التنافسية للسلع الفلسطينية من ناحية، وترفع مستوى الأسعار على المستهلك من ناحية أخري (شـعبان 2005)، وإغلاق المعابر المتكرر والدائم يعرقل حركة الصادرات والواردات وكمـا يعرقـل حركـة الأفراد ورأس المال، هذا يحد من حرية إتمام المعاملات الاقتصادية، ويزيـد مـن الأعبـاء الماليـة والإدارية نتيجة ارتفاع تكاليف النقل بين المدن والقرى الفلسطينية.

ثانياً: نقص الموارد المحلية وإعتماد القطاع الصناعي على الاستيراد الكامل من الخارج أثرها على الصناعات الصغيرة :

تفتقر الأراضي الفلسطينية إلى معظم المواد الخام الضرورية للصناعة والتصنيع، حيث لا تتـوفر فـي الأراضي الفلسطينية المواد الخام الأساسية مثل الحديد والنفط والفحم وغيرها من الخامات الـضرورية لعملية التصنيع (هيئة تأليف 1994)، وإضافة إلى ذلك، فإن فروع الـصناعة الأساسـية والـصناعات الزراعية التي تعتمد على فائض منتجات الزراعة المحلية ضعيفة جداً، وتعاني الصناعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية من ارتفاع أسعار المواد الخام لعدم إمكانية شراء كميات كبيرة إلا عـن طريـق وكيل إسرائيلي أو منتج إسرائيلي ، وحسب دراسة مكحول (2003) فإن الـنقص فـي المـواد الخـام المشكلة الرئيسية لجميع المشروعات، إذ أن 89% من المشاريع حسب دراسته تعاني من هذه المـشكلة (مكحول 2003).

أما المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات فتعتمد الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية والصغيرة منهـا على الآلات المستوردة من الخارج، وبصورة رئيسية من الدول الأوروبية ومن إسرائيل وأمريكا، كمـا تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية عدداً كبيراً من القيود المفروضة على استيراد الآلات الـصناعية وبمواصفات معينة (تيم 1995).

وحسب دراسة (مقداد، 2002، ص37 ) تبين أن 90% من منشآت قطاع الأعمال الصغيرة تأثرت بشكل كبير جداً نتيجة الحصار الإسرائيلي، ويتضح بان نسبة 45% من الماكينات المستخدمة في منشآت الأعمال مصدرها من إسرائيل ونسبة 42% مستوردة عبر إسرائيل، فيما تفتقر هذه المنشآت للماكينات والمعدات المحلية الصنع، وقد اتجهت بعض المنشآت لشراء الماكينات المستخدمة من المصانع الإسرائيلية بسبب السياسات الإسرائيلية التي تضيق الخناق على شراء الماكينات من الخارج وخصوصا في الصناعات التي يمكن أن تنافس المنتجات الإسرائيلية.

ثالثاً : الصناعات الصغيرة وضعف دور مؤسسات التمويل والإقراض :

تعاني الصناعات الصغيرة من الكثير من الشركات والأعمال التجارية الصغيرة من نقص في الأموال اللازمة لاستمرارها وتطوير أعمالها، كما أن المشاريع الجديدة لم تجد طريقاً إلى أرض الواقع بسبب نقص التمويل، ويحجب أصحاب المشروعات الصغيرة عن التمويل الربوي للبنوك من البنوك التجارية أو لصعوبة شروط الإقراض التي تفرضها المؤسسات المالية التجارية، وتعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على التمويل الذاتي أو المدخرات العائلية المصدر الأساسي (البحيصي 2006، ص90)، وتشير بعض الإحصاءات أن السوق غير الرسمية تفوق أهمية السوق الرسمية وخاصة في البلدان النامية حيث أن السوق الرسمي لم يمول إلا أقل من 1% من الصناعات الصغيرة (شعبان 2005).

**رابعاً : القوانين والتشريعات التي لا تدعم تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة.**

عدم وجود العديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية والتي هناك ضرورة ملحة لسنها، لأن من شأنها أن تخلق البيئة الاستثمارية المناسبة، التي تشجع على الاستثمار في قطاع غزة والضفة الغربية، وحتي آذار 1999م لم يصدر سوى عدد ضئيل من القوانين الاقتصادية منها : قانون سلطة النقد، وقانون

تشجيع الاستثمار وغيرها، إلا أنه ما زالت الحاجة ماسة لكثير من القوانين الهامة الأخرى وبالأخص إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار لملائمة الوضع الحالي (خليفة 2000).

ومن خلال دراسة (مكحول وعطياني 2004) أوضحت أن الاعفاءات الضريبية لم تشكل أي حافز في التأثير في قرار المستثمر الفلسطيني أو الأجنبي في الاستثمار في الصناعات الصغيرة، وذلك لتحيز القانون لتشجيع ودعم الاستثمارات الضخمة نسبياً التي تفوق 100.000$ دولار أمريكي، في مجال الحوافز الاستثمارية فإن قانون الاستثمار الفلسطيني يعطي إعفاء من 2-4 سنوات فقط، بينما في الدول العربية الأخرى تعطي المملكة الأردنية الهاشمية 5-9 سنوات وأما مصر تعطي من 5-15 سنة، ويجب أن تعادل الإعفاءات الضريبية الفلسطينية الإعفاءات العربية على الأقل (نصر الله 2005).

سياسة الائتمان البنكية التي هي من أهم المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة سواءٌ في التصدير والاستيراد، والحاجة إلى التوعية بالريادة الاستثمارية (ملك 2006).

**كذلك زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل (نصرالله 2005).**

خامساً : <u>المشاكل المتعلقة بالتسويق والإدارة والتطبيق على الصناعات الصغيرة :</u>

تعاني المنشآت الصناعية في قطاع غزة والضفة الغربية من استخدام أساليب وتقنيات تسويقية بالية، حيث عادة ما يكون مالكو هذه المنشآت هم أنفسهم المدراء المسؤولين عنها، وعن جميع القرارات المتعلقة بالإنتاج، والإدارة والتسويق، هذا كله في منافسة المنتجات الإسرائيلية والأجنبية التي تستخدم وسائل وتقنيات حديثة ومعقدة في الإنتاج، والتغليف، والتسويق.

ولقد خسر القطاع الصناعي الكثير من أسواقه الخارجية بسبب شمول المقاطعة العربية لإسرائيل والأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى خلق مصاعب تسويقية كثيرة للقطاع الصناعي، وتعتبر مشاكل التسويق واحدة من المشاكل الجدية والحقيقية التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة ومن أهم

هذه المشاكل هو الحجم الصغير للسوق المحلي والمنافسة غير متكافئة وغير متوازنة بين المنتج الإسرائيلي وبين منتج الصناعات المحلية المتوفرة في السوق المحلية، وإغلاق الأسواق الأجنبية أمام أية منتجات صناعية محلية بسبب القيود المفروضة عليها من قبل السلطات الإسرائيلية (عكاشة 1993).

ويضيف كرموك أن تزاحم المنشآت الصناعية في نفس المجال أو إنتاج نفس السلع من الصناعات الصغيرة، وزيادة حجم الإنتاج في السوق عن المطلوب يؤدي إلى وجود صعوبات في التسويق (كرمول 1998)، وفي دراسة مكحول تعاني 4.9% من مشكلة التسويق إلا أن هذه المشكلة تبرز بشكل رئيسي في المشاريع الإنتاجية، إذ أن 21.6% من المشاريع الإنتاجية تعاني منها، وأن 13.7% من المشاريع تعتبرها مشكلة رئيسية. ومشكلة النقص في القدرات الإدارية تنتشر في المشاريع الصغيرة، إذ أن مدير المنشأة يجب أن يقوم بمهام إدارية مختلفة في مختلف المجالات، إذ أن قرار واحد خاطئ قد يترتب عليه تكاليف أو خسائر فادحة كافية لإغلاق المشروع (مكحول 2003).

**سادساً : مشاكل الصناعات الصغيرة التي تتعلق بتأهيل العنصر البشري.**

دور العنصر البشري في عملية البحث والتطوير والاختراع تكاد تكون معدومة وأن حوالي 40% من قوة العمل المؤهلة تعمل في الأراضي الإسرائيلية، حيث أن التدريب وتقييم أداء العاملين في الصناعات الصغيرة غير موجود لمعرفة الأداء الأمثل ومن ثم طرح الدورات التدريبية التي توفر العنصر والكادر البشري المؤهل لعملية الإنتاج في قطاع الصناعات الصغيرة (شعبان 2005).

سابعاً : ضعف البنية التحتية وتأثيرها على الصناعات الصغيرة :

تلعب البنية التحتية بشكل عام دوراً هاماً في تحديد مسار الاقتصاد بحيث إنها تعتبر من العوامل المهمة المؤثرة على مستوى النمو والتطور الاقتصادي، فكثيرٌ ما يعلل الاقتصاديون الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة إلى الاختلافات في مدى توافر البنية التحتية. وتتمثل البنية التحتية في الخدمات

الأساسية والمنافع الضرورية التي تحتاج إليها الأقسام المنتجة للسلع في المنشآت الاقتصادية. فالبناء التحتي يشمل : الاتصال، شبكة المواصلات، الكهرباء، التمويل، التعليم، الصحة، الإسكان، وغير ذلك من الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع (سوداح 1992).

مشاكل البنية التحتية والتي تتمثل بضعف التجهيزات الخدمية والدعم المؤسسي لقطاع الصناعات الصغيرة (كرمول 1998)، وكذلك الوضع السيئ للبنية التحتية الفلسطينية التي ألحق بها الاحتلال الإسرائيلي الأضرار الكبيرة لها وخاصة خلال انتفاضة الأقصى المباركة.

البنية التحتية هي الأساس الذي تقوم عليه أي صناعة كانت، مما يسهل عملية الإنتاج والتسويق والشحن، وتسهيل مهام المنشأة الصناعية، وكذلك العمل على إنشاء ميناء قطاع غزة وتشغيل مطار غزة الدولي، وأسعار المحروقات والكهرباء والماء والاتصالات التي هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالدول العربية المجاورة، والتي تنعكس بدورها على أسعار المنتجات المحلية (نصرالله2005)، ومن خلال دراسة مكحول يتبين أن 18.9% من الصناعات الصغيرة تعاني من مشكلة في البنية التحتية وهي تتعلق بالماء والكهرباء، وتعانى الصناعات الصغيرة من هذه المشكلة أكثر من غيرها من الصناعات، إذ أن النشاطات الإنتاجية تعتمد على كهرباء 3 فاز مما يتطلب دفع رسوم مرتفعة نسبياً ( مكحول2003). ورغم أن هذه النسبة قليلة جداً فلذلك لا بد من مقارنتها مع نتائج الدراسة الميدانية في الفصل السادس ومعرفة مدى مصداقية هذه النسبة. وإقامة الحاضنات والمدن الصناعية والمناطق الحرة والتي تدعم عملية التنمية الصناعية وتركزها في مناطق محددة تسهل عملية رعايتها ومتابعتها وتطبيق برامج التحديث عليها حسب الأولوية الوطنية، مما ينعكس على هيكل تكاليفها وقدرتها التنافسية.

ثامناً : مشاكل الخبرة والنقص في المعلومات والخبرة الفنية التقنية في الصناعات الصغيرة :

رغم أن قطاع غزة يمتلك نسبة عريضة من العمال المهرة (تقرير عكاشة وأبو ظريفة-1992) الذين تدربوا في المصانع الإسرائيلية أو في مراكز التدريب المهني في قطاع غزة، إلا أن قطاع الصناعات الصغيرة يعاني من نقص في الخبرات المتخصصة في الإدارة والهندسة الصناعية والتسويق والإنتاج (عكاشة 1993). وتعاني 38.3% من المشاريع الصغيرة من هذه المشكلة وتزداد في المشاريع الخدماتية 56.9% من المشاريع الخدمية تعاني من مشكلة الخبرة والنقص في المعلومات (مكحول2003).

وتتمثل الصعوبات الفنية في ضعف التكنولوجيا ومستوي المعرفة المستخدمة في هذا القطاع، وعدم كفاءة مراكز المعلومات والشبكات ذات العلاقة بالقطاع فنياً وتسويقياً، وضعف ارتباط هذا القطاع مع مراكز البحث والتطوير ومع الجامعات (كرمول 1998).

والضعف الكامن في أصحاب المنشآت الصغيرة والصناعية هو قصور الخبرة والمعرفة في إطار الحرفة التي يمارسها ونرى ذلك في الظروف المحيطة بنشاط أصحاب الصناعات الصغيرة(شعبان2005)، وعدم إعداد دراسة الجدوى أو الضعف في دراسة الجدوى للمشاريع الصناعية الصغيرة الذي يعمل على ضعف في المشروع قبل البدء بتنفيذه الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية (نصر الله 2005).

تاسعاً : الدور الغائب للسلطة الوطنية الفلسطينية ودور المؤسسات العامة.

وتتمثل في البيروقراطية والإجراءات الورقية المطولة وضعف التنسيق بين الدوائر المعنية لتوحيد واختصار هذه الإجراءات وضعف الحوافر في الاستثمار والإعفاءات الضريبية لصالح الصناعات الصغيرة لما يحتاج إليه من تعديل لمواءمة الظروف الحالية، وعدم وجود نظام يوجه أولويات السوق المحلية نحو الصناعات الصغيرة ويمنح الإجراءات التفضيلية لصالحها، وكذلك غياب دور مراكز

الخدمات والإرشادات الصناعية والتعاونيات التخصصية لدعم قطاع الصناعات الصغيرة (كرمول 1998).

وغياب دور الحكومة من خلال تزويد قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع الصناعي بشكل عام بالمعلومات والخطوط العريضة والاقتراحات من خلال خطة التنمية الشاملة للقطاع الصناعي أو خطة التنمية، وهذا الوضع أدي بدوره إلى وجود العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة المتشابهة في مجالات إنتاجها، مما أبرز مشكلة المنافسة الداخلية السلبية، وعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وعدم القدرة على تحقيق أي نوع من التطور لقطاع الصناعة في قطاع غزة (عكاشة 1993). ويضيف الباحث أن الدور الغائب لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الذي لا تعنيه الصناعات الصغيرة من قريب أو بعيد مع وجود بعض المؤسسات العقيمة التي نشأت من أجل مساندة ودعم الصناعات بشكل عام والصناعات الصغيرة بشكل خاص، ومن خلال الواقع لا نرى أى أثر لهذه المؤسسات على أرض الواقع من جميع نواحي المسؤولية المنوطة بهم تجاه الصناعات الصغيرة.

**عاشراً : ضعف ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتجات المحلية.**

ضعف ثقة المستهلك الفلسطيني في المنتج المحلي يعمل على إضعاف قدرة المصانع المحلية على الإنتاج والتطوير، والفرق في الجودة الفلسطينية في السلع والمنتجات المحلية مع ارتفاع أسعارها و تدني سعر السلع المستوردة من بعض الدول التي تحقق وفورات الحجم الكبير في الصناعة وبدرجات الجودة المطلوبة لكل بلد، مع زهد ثمنها ومع الظروف الاقتصادية الحالية يفضل المستهلك الجودة الأقل لسعرها المنخفض مما يترتب عليه ضعف كبير في المنتج الفلسطيني من حيث الجودة والسعر والصعوبات التي يواجهها أصحاب المنشآت الصناعية لتوفير تلك الميزتان في منتجه (الراعي وآخرون 2006).

# الخلاصة

رغم اختلاف التعاريف للصناعات الصغيرة في دول العالم إلا أنه لا يوجد تعريف واحد للصناعات الصغيرة في العالم والوطن العربي وفلسطين، غير أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اعتمد معيار عدد العاملين في المنشأة الواحدة لتحديد مفهوم الصناعات الصغيرة واعتبر المنشأة التي تشغل من 5-19عاملاً في المنشأة الواحدة، وهناك بعض المميزات للصناعات أو المشروعات الصغيرة وردت في أهم الصفات والمميزات للمشروعات الصغيرة والتي من ضمنها الصناعات الصغيرة التي تتمتع بنفس الصفات.

وتكمن أهمية الصناعات الصغيرة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية وخاصة في الظروف الحالية التي تتميز بإرتفاع معدلات البطالة، وكذلك مساهمتها في الإنتاجية والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الفلسطينية والذي يساهم بدوره في القطاع الصناعي والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وإضافة إلى معرفة التوزيع الجغرافي والاقتصادي لمنشآت الصناعة الصغيرة من خلال المنشآت بشكل عام، ومن جانب أخر معرفة الأموال المستثمرة الموجهة لقطاع الصناعات الصغيرة من خلال الاستثمار الموجهة للصناعات التحويلية.

ومن ثم التعرف على المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية ومن أهم هذه المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة هي بدورها التي تواجه الصناعات التحويلية والقطاع الصناعي والاقتصاد الفلسطيني مع بعض المشاكل الخاصة بالصناعات الصغيرة، وهي مشاكل ومعوقات الإجراءات التعسفية الإسرائيلية والتي تقوم بتدمير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام لبقاء تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، ومشاكل التمويل ودور البنوك الراكد عن المساهمة في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة، وكذلك دور السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع العام والقطاع الخاص الغائب عن واقع الصناعات الصغيرة في فلسطين، والبنية التحتية التي دمرها الاحتلال الصهيوني من خلال القصف

والتدمير والإغلاقات والحصار، ودور التشريعات والقوانين التي تدعم وتساند الصناعات الكبيرة والأجنبية منها دون الصناعات الصغيرة المحلية، هناك بعض المشاكل التي تتعلق بتأهيل العنصر البشري، وأيضاً النقص في المعلومات والخبرات الفنية في مجال الصناعات الصغيرة وعدم وجود مراكز تدعم هذه الصناعات، وهناك مشكلة قد لا يتناولها الكثير من الباحثين ألا وهي ضعف ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج المحلي، وما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك، وإضافة إلى إهمال أصحاب الصناعات الصغيرة وأساليب الإدارة والتسويق الحديثة ومراكز البحث والتطوير، ودور الجامعات في الصناعات الصغيرة والتي بدورها تعمل على زياد إنتاجية الصناعات الصغيرة الفلسطينية.

الفصل الثالث

# دور الصناعات المعدنية في تنمية القطاع الصناعي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

## المقدمة

**المبحث الأول : نبذة عن الثروة المعدنية في فلسطين**

**المبحث الثاني : الصناعات المعدنية وأهميتها ومساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني**

**المبحث الثالث : أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها الصناعات المعدنية**

**الخلاصة**

**مقدمة :**

يقاس رقي الأمم من الناحية الصناعية في العصر الحالي بمدى تقدمها في الصناعات المعدنية، حيث تعتبر الصناعات المعدنية الأساس لكل الصناعات الأخرى في كافة المجالات الحياتية والإنتاجية للماكينات المصنعة أو ما ينتج عنها من صناعات أخرى (السمنة 2006).

تحتل الصناعات المعدنية 38.8% [1]من قطاع الصناعات التحويلية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومن هذه النسبة الهامة تُبرز أهمية الصناعات المعدنية في القطاع الصناعي الفلسطيني والدور الذي تستطيع أن تساهم به في دفع عجلة التقدم الصناعي والاقتصادي الذي يساهم في خطة التنمية الفلسطينية، وكذلك مدى مساهمة الصناعات المعدنية في الناتج المحلى والقومى والمساهمة بـــ32% في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية في قطاع الصناعات التحويلية والمساهمة في الإنتاجية والقيمة المضافة وغيره.

وتعتبر مشروعات الصناعات المعدنية من المشروعات القابلة للتحديث والتطوير في منتجاتها وفي أساليب التصنيع للحصول على منتجات عالية الجودة تغطي احتياجات السوق المحلي بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لفتح مجال التصدير لهذه النوعية من المنتجات (اللجنة فنية واقتصادية 2004).

سوف نتطرق إلى نبذة تاريخية للثروات المعدنية والتعدين في فلسطين، والصناعات المعدنية بالتحليل من تعريف الصناعة وأنواعها وخصائصها ومساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني وأهم التصنيفات للصناعة المعدنية في فلسطين و أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعات المعدنية الفلسطينية، وختاماً بالخلاصة للفصل ككل.

## المبحث الأول

## نبذة عن الثروة المعدنية في فلسطين

**مقدمة :**

دأبت الحركة الصهيونية منذ بداية الاستيطان الصهيوني على محاولاتها لاستغلال واستثمار الثروات المعدنية والمصادر الطبيعية في فلسطين، وبدا ذلك واضحاً إبان الانتداب البريطاني لفلسطين، حيث استفادت الحركة الصهيونية من نتائج المسح الجيولوجي الذي قامت به إدارة الانتداب البريطاني والذي شمل كل فلسطين.

وبالرغم من أن المصادر المعدنية في فلسطين ليست كبيرة، إلا أنها كانت منذ بدايات قيام الكيان جديرة بعمليات التنقيب، وكان من أبرز نتائج التنقيب أن أهم مكامن الثروات المعدنية هو البحر الميت وصحراء النقب، فإن معظم المنشآت الصناعية والكيميائية والمنجمية أقيمت في تلك المنطقة.

**الثروات المعدنية وأماكن تواجدها في فلسطين وأراضي السلطة :**

**أولاً : المعادن الفلزية :**

1. **النحاس :** تقع خامات النحاس في أقصى جنوب فلسطين في وادي "المنايح" على مسافة 28 كم شمالي خليج العقبة، ويعتقد أصل النحاس في فلسطين رسوبي بحري، وأبرز المعادن في خام النحاس ،

---

[1]– التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004، الرقم من حساب الباحث.حيث بلغت الصناعات المعدنية 5104 منشأة /الصناعات التحويلية وبلغت الصناعة التحويلية 13177منشأة = 38.8 % الصناعات المعدنية من الصناعات التحويلية،الرقم تقريبي.

الكرايزوكولا، والمالاكيت، والمالاكيت الكاذب، والكالكوسيت. وتأكد وجود 17 مليون طن من احتياطي خام النحاس في هذه المنطقة إلى جانب وجود 20 مليون طن آخر لم يتأكد وجودها بعد.

2. **الحديد** : اكتشف الحديد في أربع مناطق من فلسطين هي : المنارة (راميم) الجليل الأعلى على بعد 35 كم شمالي بحيرة طبريا على سطح المنارة، ويقدر الاحتياطي الإجمالي الخام بنحو 40 مليون طن، و12 مليون طن منها حديد. المنطقة الثانية منخفض الحثيرة يقع على بعد 50كم جنوبي غرب البحر الميت، و 45 كم جنوبي شرق بئر السبع، ويقدر الاحتياطي بنحو 1.5 مليون طن، أما المنطقة الثالثة وهي وادي جرافي المنتهي في وادي عربة جنوبي غرب البحر الميت على بعد 105 كم جنوب شرق بئر السبع وكمية الخام لا قيمة لها من الناحية الاقتصادية، لأنها على شكل عروق تشققيه وتمعدنه ثانوي يملأ الفراغات الموجودة في الصخور، أما المنطقة الرابعة وهي الرمان وتقع في النقب على بعد 70 كم جنوب بئر السبع وخاماتها على شكل طين ليمونيتي وهيماتيتي في صخور الرمل النوبي بنسبة منخفضة (جبر 1972، ص223).

3. **المنغنيز** : تقع اكتشافات المنغنيز في أقصى جنوب فلسطين، ووادي المنايح "تمنا" على بعد 25 كم شمالي (أم رشرش)، وجبل المنغنيز يرتفع 120م عما يجاوره ويغطي مساحة 1.5 كم.

4. **الأورانيوم** : مصدر الاورانيوم الوحيد في فلسطين هو صخور الفوسفات في الجنوب، وتصل نسبة الاورانيوم في الفوسفات إلى 100-170 جزءاً من المليون، ويستخرج الاورانيوم كمادة جانبية في صناعة حمض الفوسفوريك، تقدر كميات الفوسفات في فلسطين 220 مليون طن، وعليه فإن هناك إمكانية للحصول على 25 مليون طن الأورانيوم.

5. **الفوسفات** : إن حقول الفوسفات في النقب، هي جزء من حزام فوسفات المتوسط الذي يمتد من المغرب غرباً إلى الأردن شرقاً وإلى تركيا شمالاً. وهناك عدة حقول منها حقل عورون وحقل زيفا-إيفي (في عراد) وحق مختش قطان (تدمري، 1993، ص121).

**ثانياً : المعادن غير الفلزية.**

1. **الاسفلت (الزفت)** : يظهر الإسفلت على شكل كتل سوداء قاسية ذات بريق تطفو على سطح البحر الميت، وتحتوي هذه الكتل الاسفلتية على 9% من الكبريت، وكذلك في وادي المحوط على بعد 20 كم غرب الطرف الشمالي لجبل سدوم رمال مشبعة بهذه المادة تقدر 4 ألاف طن.

2. **الصخور الزيتية** : صخور سوداء إلى بنية أو حجر كلسي بيتوميني، وأهم مكان توجد به هذه الصخور يقع جنوبي غرب البحر الميت، حيث الجزء السفلي سماكة 40 متر، وتبلغ نسبة الكبريت فيها 13% من المادة العضوية فيها وهي مرتفعة جداً، بينما تشكل نسبة الزيت فيها 5-10% من الصخور، ويقدر الاحتياطي 200 مليون طن.

3. **فحم (لبد) الحولة** : وهو نوع متدن من أنواع الفحم، يوجد في ثلاث مستويات مفصولة بعضها عن بعض بمواد صخرية، ويصل أقصي عمق لها إلى 120متراً، وتوجد في منطقة جسر بنات يعقوب.

4. **الملح الصخري** : جبل أسدوم أشهر مكان في فلسطين يتألف من الملح الصخري، وهو جبل يستطيل باتجاه شمال-جنوب، بمقدار 10 كم، ويصل عرضه إلى قرابة 2 كم ويقع على شاطئ البحر الميت الجنوب الغربي، ويرتفع بمقدار 240م عن سطح البحر الميت و 16 متر تحت سطح الأرض.

5. **الجص** : وهو كبريتات الكالسيوم المائية، يوجد في كثير من مواقع مختلفة من الصخور الرسوبية ومن أهم استعمالاته دخوله في صناعة الأسمنت، وأهم منطقة يستخرج منه هو منطقة الرمان جنوبي غرب البحر الميت.

6. **حجر البناء** : في فلسطين كميات كبيرة ومتنوعة من حجارة البناء، يقع معظمها ضمن مجموعة الصخور الرسوبية التي تدعي الحجر الكلسي، وتتكون صخور سلسلة جبال الخليل والقدس ونابلس والكرمل بشكل عام من هذه الصخور.

7. **الفلسار** : يضم أكبر مجموعة من المعادن الطبيعية، ويتكون من سيليكات الألمونيوم والصوديوم أو الكالسيوم أو البوتاسيوم، ويوجد بكميات ضئيلة في جنوب فلسطين، بالقرب من أم رشرش ويستعمل في صناعة الخزف.

8. **الكبريت** : يوجد الكبريت في منطقة غزة إلى الجنوب الشرقي من المدينة في منطقة (محاجر الكبريت)، وقد استنفذ معظم احتياطي الكبريت أثناء الانتداب البريطاني والكميات المتبقية أو التي اكتشفت في وادي عربة ضئيلة وغير اقتصادية.

9. **الصلصال** : مادة ترابية واسعة الانتشار، ذات تركيب كيميائي ومعدني معقد. فهي تتكون من سيليكات الألومنيوم المائية لبعض عناصر مثل البوتاسيوم والمغنيسيوم والكاليسيوم والصوديوم، وهي غير متجانسة معدنياً، إذ تتألف من معادن كثيرة وفي فلسطين أنواع مختلفة من هذه الطينة.

10. **النفط** : تم العثور على أول بئر للنفط مجدي اقتصادياً في عام 1958 في بلدة **حليقات** الفلسطينية شمالي قطاع غزة وبلغ الإنتاج السنوي للنفط فيه عام 1960 نحو 128000 طن وقدر احتياطه ما بين 4-2.78 ملايين طن، وبعد ذلك تم العثور على آبار نفط في منطقة غوريم 5 وبئر كوخاف 28 وبئر كوخاف 2 وحقل يام قبالة سواحل اسدود.

11.**معادن البحر الميت :** يعتبر البحر الميت أكثر البحيرات ملوحة في العالم، وتبلغ مساحته 1020كم، وتقدر الأملاح الذائبة فيه بـــ 44 مليار طن، من هذه المواد كلوريد المنغنيزيزم و كلوريد الصوديوم وكلوريد البوتاسيم وبروميد المنغنيزيوم وكلوريد الكالسيوم وسلفات الكالسيوم، بمجموع 43850 مليار طن (عبد الهادي 1993، ص 154).

## المبحث الثاني

## الصناعات المعدنية وأهميتها ومساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني

**مقدمة :**

تعتبر الصناعات المعدنية من الصناعات الإنتاجية الرئيسية في اقتصاد أي بلد، لما لها من دور مميــز في إرساء القاعدة المادية للتقدم والبناء، وقدرتها على إحداث النمو المطلــوب فــي جميــع المجــالات الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا اصبح تطوير الصناعات المعدنية يشكل هدفاً محورياً للــدول لغــرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وذلك لأن تنمية وتطوير الصناعة يعني تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل واسعة، وبالتالي زيــادة التنــوع الاقتــصادي الــضروري لتحسين النمو الاجتماعي والتقني في الاقتصاد المحلي الفلسطيني.

**تحديد إطار لمفهوم الصناعات المعدنية :**

تشمل صناعة المنتجات المعدنية العديد من الصناعات الهندسية والميكانيكية الهامة، مثل صناعة القبانات وقضبان اللحام والآلات الحادة والبراغى والثلاجات والأسلاك وغيرها (القلش 2000).[1]كما تشكل الورش والمعامل الصغيرة مثل الحدادة والخراطة والألمونيوم وسكب المعادن (هيئة تأليف، 1994).

**أهمية الصناعات المعدنية في الأراضي الفلسطينية :**

ومن خلال الأهمية التي تحتلها الصناعات المعدنية في قطاع الصناعات التحويلية وهي ما نسبته 38.8% من الصناعات التحويلية، نلخص أهمية الصناعات المعدنية في التالي :

1. الصناعات المعدنية في بعض الدول وخاصة في دول شرق آسيا لعبت دوراً بارزاً في تطوير القطاع الصناعي، وبالتالي النهوض بالاقتصاد المحلي ككل .

[1] – سوف نستعرض فروع الصناعات المعدنية كلها لاحقاً في هذه المبحث.

2. قطاع الصناعات المعدنية يمثل الجزء الأكبر من الصناعات التحويلية لأي دولة من دول العالم، فهذه الجزء الكبير الذي تحتله الصناعات المعدنية له الدور الفعال والمؤثر في المؤشرات والمقاييس الاقتصادية أو التنموية.

3. الصناعات المعدنية خاصة والصناعات الأخرى عامة هي الملاذ الأفضل للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

4. إن الاهتمام بتنمية الصناعات المعدنية يندرج في إطار التسليم بأهمية التنمية الصناعية، والتي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، لذلك إن الصناعات المعدنية لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية، فإن الصناعات المعدنية أصبحت ضرورة اقتصادية لما لها من دور في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أنها تمثل قاعدة واقعية يمكن البدء منها دائماً لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (شعبان 2005، ص5).

5. تعتبر الصناعات المعدنية وخاصة في الدول النامية من أهم مجالات استيعاب القوى العاملـــة، كما أنها تسهم في خلق الكثير من فرص العمل بالمقارنة مع غيرها من القطاعـــات الـــصناعية الأخرى.

6. إن الصناعات المعدنية هي من أهم أسس ودعائم الاقتصاديات المختلفة لمجموعة من دول العالم والتي كان لها الدور البارز في النهوض باقتصادياتها من الحضيض إلى القمة (العمري 1998).

7. العمل على تطوير وتنمية الصناعات المعدنية يعمل على التحول من استراتيجية الواردات من المنتجات المعدنية إلى إستراتيجية إحلال الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي واستراتيجية التصدير.

**تقسيم الصناعات المعدنية إلى ثلاثة صناعات رئيسية :**

لقد قام اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية بتقسيم الصناعات المعدنية وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، بتقسيم الصناعات المعدنية إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي كالتالي :

1. صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى.

2. صنع الفلزات القاعدية.

3. صنع منتجات المعادن عدا الماكينات.

**التصنيف الدولي السلعي الصناعي لفروع الصناعات المعدنية في فلسطين:**

منتجات الصناعات المعدنية لها العديد من الأشكال والأنواع وكل حسب المنشأة المنتجة له، ومن خلال التصنيف السلعي الذي قام به جهاز الإحصاء الفلسطيني نقتبس تصنيف الصناعات المعدنية المنتجة فعلاً في الأراضي الفلسطينية فقط كالتالي:

**(1-3) جدول التصنيف السلعي الدولي(ترميز)**

| القسم | رقم التصنيف | رقم المنتج | المنتج |
|---|---|---|---|
| د | | | الصناعات التحويلية |
| | 26 | | صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى |
| | | 2610 | صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية |
| | | 2691 | صنع منتجات خزفية غير إنشائية وغير حرارية |
| | | 2692 | صنع منتجات خزفية حرارية |
| | | 2693 | صنع منتجات طفلية إنشائية غير حرارية ومنتجات خزفية |
| | | 2694 | صنع الإسمنت والجبس والجص |
| | | 2695 | صنع الأصناف المنتجة من الخرسانة والأسمنت والجص |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | 2696 | قطع وتشكيل وإتمام وتجهيز الحجارة |
| | | 2699 | صنع منتجات معدنية لافلزية أخري غير مصنفة في موضوع أخر |
| | 27 | | صنع المنتجات الفلزية القاعدية |
| | | 2720 | صنع الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية |
| | | 2731 | سبك الحديد والصلب |
| | | 2732 | سبك المعادن الغير حديدية |
| | 28 | | صنع منتجات المعادن ما عدا الماكينات |
| | | 2811 | صنع المنتجات المعدنية الإنشائية |
| | | 2812 | صنع الصهاريج والخزانات والأوعية من المعادن |
| | | 2813 | صنع مولدات بخار الماء باستثناء مراجل التدفئة المركزية بالمياه الساخنة |
| | | 2891 | تشكيل المعادن بالطرق والسبك والدلفنة |
| | | 2892 | معالجة وطلي المعادن، الهندسة الميكانيكية العامة نظير الرسم |
| | | 2893 | صنع أدوات القطع، والعدد اليدوية والأدوات المعدنية |
| | | 2899 | صنع منتجات المعادن المشكلة الأخرى، غير المصنفة في موضع آخر |

**المصدر**: التصنيف السلعي الموحد للضفة الغربية وقطاع غزة حسب التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية 1996م، الأرقام مستخلصة من التعداد العام للمنشآت 2004[(1)]

ومن خلال الجدول السابق نرى الترميز للسلع والمنتجات المعدنية حسب التصنيف الدولي، وذلك من أجل تسهيل عملية التجارة الخارجية وتوحيد رموز السلع والمنتجات في العالم، لما تعود به من سهولة التعامل مع هذه المنتجات دولياً دون أي صعوبات من خلال التصنيف الموحدة لكافة السلع المنتجة في العالم.

**واقع الصناعات المعدنية في فلسطين وعدد المنشآت (الضفة الغربية وقطاع غزة) :**

يبلغ عدد المنشآت الصناعية المعدنية في الأراضي الفلسطينية 5104 منشأة مختصة في الصناعات المعدنية، حيث توزع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في الضفة الغربية 3733 منشأة صناعية معدنية وهي تشكل ما نسبته 73% من الصناعات المعدنية في الأراضي الفلسطينية، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد المنشآت المختصة في الصناعات المعدنية 1371 منشأة صناعية أي ما نسبته 27% من الصناعات المعدنية في الأراضي الفلسطينية **أنظر الجدول (2-3).**

ويلاحظ تمركز غالبية الصناعات المعدنية في الضفة الغربية وبل غالبية النشاط الاقتصادي يتمركز في الضفة الغربية وذلك بسبب قربها من موردي المواد الخام ومصادر وشركات التسويق أي الجانب الإسرائيلي، بإضافة إلى توافر رؤوس الأموال لتمويل هذه الصناعات في الضفة الغربية (الصوراني، 2004، ص46).

---

(1)_ أخذت البيانات من التعداد العام للمنشآت 2004، بسبب أننا نريد التصنيف للمنشآت الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن يرغب في تفصيل أكثر للصناعات المعدنية الفرعية أيضاً لتلك الواردة في الجدول السابق عليه الرجوع إلى المرجع الأصلي وهو التصنيف السلعي الموحد 1996.

**الجدول (2-3) عدد منشآت الصناعات المعدنية حسب فروعها في الأراضي الفلسطينية**

| الصناعات التحويلية | فلسطين | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| **صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى** | **1852** | **1348** | **504** |
| صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية | 76 | 58 | 18 |
| صنع منتجات خزفية غير إنشائية وغير حرارية | 34 | 29 | 5 |
| صنع منتجات خزفية حرارية | 11 | 11 | 0 |
| صنع منتجات طفلية إنشائية غير حرارية ومنتجات خزفية | 7 | 6 | 1 |
| صنع الإسمنت والجبس والجص | 5 | 5 | 0 |
| صنع الأصناف المنتجة من الخرسانة والأسمنت والجص | 676 | 313 | 363 |
| قطع وتشكيل وإتمام وتجهيز الحجارة | 1040 | 923 | 117 |
| صنع منتجات معدنية لافلزية أخري غير مصنفة في موضوع أخر | 3 | 3 | 0 |
| **صنع المنتجات الفلزية القاعدية** | **23** | **16** | **7** |
| صنع الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية | 16 | 10 | 6 |
| سبك الحديد والصلب | 6 | 5 | 1 |
| سبك المعادن الغير حديدية | 1 | 1 | 0 |
| **صنع منتجات المعادن ما عدا الماكينات** | **3229** | **2369** | **860** |
| صنع المنتجات المعدنية الإنشائية | 2817 | 2095 | 722 |
| صنع الصهاريج والخزانات والأوعية من المعادن | 50 | 43 | 7 |
| صنع مولدات بخار الماء باستثناء مراجل التدفئة المركزية بالمياه الساخنة | 1 | 1 | 0 |
| تشكيل المعادن بالطرق والسبك والدلفنة | 46 | 18 | 28 |
| معالجة وطلي المعادن، الهندسة الميكانيكية العامة نظير الرسم | 239 | 179 | 60 |
| صنع أدوات القطع، والعدد اليدوية والأدوات المعدنية | 39 | 14 | 25 |
| صنع منتجات المعادن المشكلة الأخرى، غير المصنفة في موضع آخر | 37 | 19 | 18 |
| **المجموع** | **5104** | **3733** | **1371** |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للمنشآت 2004، الأرقام مقتبسة من جداول التعداد العام من قبل الباحث.

**مساهمة الصناعات المعدنية في الاقتصاد الفلسطيني :**

إن الدور الهام الذي تلعبه الصناعات المعدنية في الاقتصاد الفلسطيني له الأثر الكبير على المؤشرات والمقاييس الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني، رغم عدم توافر بعض بيانات المؤشرات الحديثة عن الصناعات المعدنية ومدى مساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أننا سوف نلجأ إلى بيانات عام 2003م، وسوف نورد كل المؤشر بالتفصيل كما يلي :

1. **مساهمة الصناعات المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي :**

تتمثل مساهمة الصناعات المعدنية في الناتج الإجمالي المحلي بواسطة فروع الصناعة المعدنية وهي : صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى وصنع الفلزات القاعدية وصنع منتجات المعادن ما عدا الماكينات، وتمثلت هذه المساهمة حيث ساهمت الصناعات المعدنية بـــ276.056 مليون دولار أمريكي في إجمالي ناتج الصناعات التحويلية والتي مثلت ما نسبته 27.2% من ناتج الصناعات التحويلية، حيث ساهمت صناعات المعادن اللافلزية الأخرى بنسبه 70% من الصناعات المعدنية بقيمة 193.383 مليون دولار، أما صناعات الفلزات القاعدية ساهمت في الصناعات المعدنية بقيمة 464.6 مليون دولار أمريكي، وكذلك ساهمت صناعة صنع منتجات المعادن ماعدا الماكينات بـــ 29.8% في الصناعات المعدنية بقيمة 82.208 مليون دولار أمريكي.

**جدول (3-3)**

**الناتج المحلي الإجمالي للصناعات المعدنية في الصناعات التحويلية**

القيمة (بالميلون دولار أمريكي)

| نشاط الصناعات المعدنية | قيمة الناتج |
|---|---|
| **صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى** | 193 |
| **صنع الفلزات القاعدية** | 464 |
| **صنع منتجات المعادن ماعدا الماكينات** | 82 |

| | |
|---|---|
| **المجموع** | 276 |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي 2003، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999-2003، صدرت النشرة 2005.

## 2. مساهمة الصناعات المعدنية في تشغيل الأيدي العاملة في فلسطين :

تشير نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية في فلسطين، إلى أن عدد العاملين في الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية 56078 عاملاً، وبلغ عدد العاملين في الصناعات المعدنية 18024عاملاً بنسبة 32% من نسبة العاملين في الصناعات التحويلة أي ما يقارب ثلث القوي العاملة في الصناعات التحويلية، وكذلك بنسبة 7% من عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية.

وأما توزيع الأيدي العاملة في قطاع الصناعات المعدنية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد العاملين في الضفة الغربية في مجال الصناعات المعدنية 13221عاملاً أي بنسبة 73% من القوي العاملة في قطاع الصناعات المعدنية في الأراضي الفلسطينية، وبواقع 4803 عاملاً في قطاع غزة بنسبة 27% من القوي العاملة في الصناعات المعدنية، وحسب توزيع العمالة ما بين الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية في الصناعات المعدنية توزعت بنسبة 99.7% من القوي العاملة بعدد قدره 17962 عاملاً، و بنسبة 0.03% من القوي العاملة للإناث بعدد 59 عاملة في قطاع الصناعات المعدنية انظر **الجدول (4-3)**.

**الجدول (4-3) عدد العاملين في قطاع الصناعات المعدنية حسب أقسام الصناعات المعدنية**

| ***نوع الصناعة*** | ***الأراضي الفلسطينية*** | | | | ***الضفة الغربية*** | | | | ***قطاع غزة*** | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المنشآت | عدد العاملين | | | عدد المنشآت | عدد العاملين | | | عدد المنشآت | عدد العاملين | | |
| | | مجموع | ذكور | إناث | | مجموع | ذكور | إناث | | مجموع | ذكور | إناث |
| **اللافلزية الأخرى** | 1852 | 10841 | 10790 | 51 | 1348 | 8208 | 8164 | 44 | 504 | 2633 | 2626 | 7 |
| **الفلزات القاعدية** | 23 | 106 | 104 | 2 | 16 | 78 | 76 | 2 | 7 | 28 | 28 | 0 |
| **ماعدا الماكينات** | 3229 | 7077 | 7071 | 6 | 3269 | 4935 | 4929 | 6 | 860 | 2142 | 2142 | 0 |
| **مجاميع** | 5104 | 18024 | 17967 | 59 | 3733 | 13221 | 13169 | 52 | 1371 | 7803 | 4796 | 7 |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت 2004، ص98-99.

وحسب أنواع أقسام الصناعات المعدنية فقط بلغ عدد العاملين في صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى في الأراضي الفلسطينية 10841 عاملاً مقسمة بين الضفة الغربية قطاع غزة 8208 عامل في الضفة الغربية و504 عاملاً في قطاع غزة، أما في صنع الفلزات القاعدية بلغ عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية 106 عاملاً، 78 في الضفة الغربية و 28عاملاً في قطاع غزة، وأما صنع منتجات المعادن ماعدا

الماكينات عملت على تشغيل 7077 عاملاً في الأراضي الفلسطينية 4935 عاملاً في الضفة الغربية 2142 عاملاً في قطاع غزة (التعداد العام للمنشآت 2004).

### 3. الإنتاج والقيمة المضافة للصناعات المعدنية في الأراضي الفلسطينية :

يعتبر مؤشر القيمة المضافة للصناعة من أهم مؤشرات الأداء التي يمكننا تصنيف الصناعات وفقاً لها بشكل عام، حيث يعبر عن الزيادة الصافية في الإنتاج، وبناءاً على ما سبق حيث اعتبرنا أن الصناعات المستقبلية هي تلك الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، ونلاحظ من الجدول (5-2) أن الصناعات المعدنية ساهمت بقيمة مضافة 100.530 مليون دولار أمريكي، وأما الإنتاجية للصناعات المعدنية فكانت بـــ 276.056 مليون دولار أمريكي، وأما إنتاجية العمل من القيمة المضافة بالألف دولار بلغت بمتوسط 5.4 دولار أمريكي، ونسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج نفسه كانت بمجموع متوسط 36.41% وهي نسبة التكامل الرأسي[1]، هذا وتشكل الصناعات التحويلية النسبة الأكبر في بنية القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث حققت 93.4% من إجمالي القيمة المضافة للنشاط الصناعي عام 2003 (الراعي وآخرون 2005، ص11).

**الجدول(5-3) الإنتاجية والقيمة المضافة ونسبة تكامل رأس المال لصناعة المعادن في الأراضي الفلسطينية**

| النشاط | الإنتاج | القيمة المضافة | إنتاجية العمل من القيمة المضافة -بالألف دولار | نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج ( نسبة التكامل الرأسي ) |
|---|---|---|---|---|
| صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى | 193.383 | 68.843 | 6.6 | %35.6 |
| صنع الفلزات القاعدية | 464.6 | 206.9 | 4.4 | %44.6 |
| صنع منتجات المعادن ماعدا الماكينات | 82.208 | 31.481 | 5.2 | %38.3 |
| مجموع | 276.056 | 100.530 | 5.4 متوسط | %36.41 متوسط |

**المصدر** : المسح الصناعي 2003، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، النتائج من حساب الباحث وتجميعه.

### 4. التجارة الخارجية ومساهمة الصناعات المعدنية فيها :

يلعب قطاع الصناعات المعدنية دوراً هاماً في قطاع الصناعات التحويلية، تحتل الصناعات المعدنية 38.8% من قطاع الصناعات التحويلية الفلسطينية، لقد ساهمت الصناعات التحويلية بالتجارة الداخلية والخارجية بجزء مهم

[1] -يعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمؤسسة أو قطاع ما قيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح (دراسة مقارنة 2005).

وفعال، حيث ساهمت الصناعات التحويلية في العام 2001 و 2002 و 2003 بالتجارة الخارجية على التوالي ب 146.543 و160.703 و102.055 مليون دولار أمريكي في التجارة الخارجية، هذا وأسهمت الصناعات التحويلية بجميع الصادرات الصناعية الفلسطينية لعام 2003 والبالغة 102.1 مليون دولار أمريكي، وهي تمثل 10.1% من إجمالي القطاع.

**جدول (6-3) قيمة المبيعات الخارجية والداخلية لقطاع الصناعات التحويلية** (القيمة بالألف دولار أمريكي)

| السنوات | قيمة المبيعات المحلية | قيمة المبيعات الخارجية(الصادرات) |
|---|---|---|
| **2001** | 978332.4 | 146.543 |
| **2002** | 682294.3 | 160.703 |
| **2003** | 820804.5 | 102.055 |

**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999-2003.

أما الصادرات من المنتجات المعدنية لأنشطة الصناعات التحويلية فقد احتلت صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى المرتبة الأولي من أنشطة الصناعة التحويلية بنسبة 25.2% إلى إجمالي الصناعات التحويلية وهذه الصادرات تمثل 13.7% من حجم الإنتاج لهذا النشاط، تليها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 21.3% وتمثل 9.4% من حجم إنتاج هذا الإنتاج، وصنع المنسوجات بنسبة 17.8% تمثل 40.5% من حجم إنتاج هذا النشاط ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999-2003).

## خسائر القطاع الصناعي وقطاع الصناعات المعدنية خلال 2000/9/28 حتى 2003.

أشارت المؤشرات المبدئية التي برزت من بداية العام 2000 إلى توقع ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 21%، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني واجه ظروفاً صعبة لم يسبق لها مثيل وذلك ابتداء من 2000/9/28 حيث تم إغلاق كل المنافذ الخارجية وفرض حصار شديد على كل المدن الفلسطينية، وكذلك اقتحمت قوات الاحتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وبالتالي تأثرت عجلة الاقتصاد الفلسطيني مما ألحق خسائر فادحة في كل القطاعات المكونة للاقتصاد الفلسطيني، كما شهد القطاع الصناعي تراجعاً كبيراً نتيجة لضرب البنية التحتية للقطاع الصناعي وتدمير بعض المصانع تدميراً شاملا والكثير منها تم تدميره بصورة جزئية، وكذلك لأن أكثر من 90% من المواد الخام الخاصة بالتصنيع يتم استيرادها من إسرائيل أو من الخارج عن طريق المنافذ أو الموانئ الإسرائيلية، مما أدى إلى تراجع حجم المبيعات بشكل كبير حيث لم تتمكن المصانع من تلبية الطلب الداخلي أو الخارجي، بالإضافة إلى عدم تمكين العمال من اللحاق بأعمالهم بسبب الحصار، ويمكن إجمال تلك الخسائر كالتالي:

**(3-7) خسائر القطاع الصناعي حتى 2003**

| | |
|---|---|
| **الخسائر المباشرة في الإنتاج الصناعي** | 95 مليون دولار. |

| | |
|---|---|
| **خسائر إضافية طارئة** | 200.42 مليون دولار. |
| **خسائر وزارة الصناعة الخاصة** | 1506.88 مليون دولار |
| **مجموع** | **1802.31** |

**المصدر** : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ( ماس ) ، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، رام الله ، 2001 ، ص 7 .

ويضيف رئيس اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية أن عدد المصانع والورش التي تم تدميرها في قطاع غزة بلغ حوالي 140 منشأة ما بين مصنع وورشة في قطاع غزة من الصناعات المعدنية بخسارة تقدر بـــ 18 مليون دولار أمريكي (السمنة 2006، ص8).

## المبحث الثالث

## أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها الصناعات المعدنية

**مقدمة :**

ضعف القدرة التنافسية للصناعات المعدنية الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية والـضعف فـي الإنتاجية والتسويق والتمويل، كان نتيجة ضعف السياسة العامة الداعمة لقطاع الـصناعات المعدنيـة خاصة والقطاع الصناعي عامة والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة وضعف البيئة الاستثمارية والقانونية وضعف خدمات البنية التحتية. إضافة إلى ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات الداعمة والمساندة من مؤسسات مالية ومصارف وبنوك والاتحادات الصناعية المختلفة، حيث لم تعلب الدور المطلوب منهـا في عملية التنمية الاقتصادية (مكحول وعيطاني 2004).

وسوف نستعرض هذه المشاكل بالتفصيل كما يلي :

**أولاً : المعوقات المرتبطة بالإجراءات والممارسات الإسرائيلية وأثرها على الصناعات المعدنية :**

تهدف السياسات الإسرائيلية التي تقيد الصناعة المعدنية في النشاطات الإنتاجية إلى منع تنمية اقتصاد مستقل ناجح، وإلى زيادة اعتماد الأراضي الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي وسياسة الحصار والتدمير المنهجي التي اتبعتها الآلة العسكرية الإسرائيلية تجاه المؤسسات والأراضي الفلسطينية بشكل عام (الراعي وآخرون 2005).

وقد أصبحت هذه الإجراءات الإسرائيلية والقيود التي تفرض على النشاطات الاقتصادية، ومنها القيـود على الإنتاج والقيود على التجارة الخارجية من خلال الإغلاقات المستمرة والمتكررة للمعابر والـتحكم

بها وحتى على التجارة الداخلية من خلال الحواجز الثابتة والطيارة (المتنقلة) التي تقسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق صغيرة جداً وقيود على تنقل رؤوس الأموال من خلال الرقابة علـــي البنـــوك والتحويلات المالية التي تخضع للمراقبة الإسرائيلية، وكذلك اتفاقية باريس التي لم تلتزم بها إســـرائيل من عدم السماح بتصدير المنتجات الفلسطينية إلى الخارج والضرائب المزدوجة من قبل موانئ الشحن الإسرائيلية وإيجار الأرضية فيها المرتفع جداً على المنتجات الفلسطينية وتصاريح وتـــراخيص حـــق مرور البضائع للخارج من خلال دولة الكيان.

أكثر حدة منذ بدء انتفاضة الأقصى المباركة، حيث اتخذت أشكالاً متعددة لم يسبق لهـــا مثيـــل تـــشمل العقوبات الاقتصادية بهدف القضاء على الانتفاضة. كما فرضت قيوداً متزايدة علـــى حركـــة الـــسكان والقوي العاملة ورأس المال، وعلى الإنتاج والتجارة الخارجية، وقد أثرت هـــذه القيـــود علـــى كافـــة المجالات الاقتصادية، وكذلك الأثر البالغ على التنمية الاقتصادية والصناعية (أبو شكر 1990).

**ثانياً : غياب دور الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة اتجاه الصناعات المعدنية :**

عدم وجود سياسة واضحة للسلطة الفلسطينية تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الغير عادلة، والتي تسمح بها اتفاقات منظمة التجارة العالمية (GATT) كفترة احتضان لهذه الصناعات وخاصـــة للـــدول الأقل نمواً. وغياب دور الحكومة من خلال تزويد قطاع الصناعات المعدنية والقطاع الصناعي شـــكل عام بالمعلومات والخطوط العريضة والاقتراحات من خلال خطة التنمية الشاملة للقطاع الـــصناعي أو خطة التنمية، مما أبرز مشكلة المنافسة الداخلية السلبية، وعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وعدم القدرة على تحقيق أي نوع من التطور لقطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك الـــدور المجهول للمؤسسات العامة مثل البلديات والاتحادات الخاصة بالصناعات المعدنية فهي لا تـــشارك و لا تقوم بالدور الفعال المطلوب منها في تطوير وتنمية وتنظيم قطـــاع الـــصناعات المعدنيـــة أو القطـــاع الصناعي، ومن دور البلديات الذي يجهله الكثير تنظيم المشاريع الصناعية في المنطقـــة التـــي تخـــص

البلدية وتوفير مجمع صناعي في المنطقة التي تخضع لنفــوذ البلديـــة وغيــره (روي ســاره، 1990، ص42).

**ثالثاً : الصناعات المعدنية ومعوقات البنية القانونية والاستثمارية والتمويل :**

رغم وجود قانون يخص الصناعة الفلسطينية وقــانون تــشجيع الاســتثمارات، إلا أن هــذه القــوانين الموضوعة قوانين في أغلبها غير واضحة ومبهمة وهناك الكثير من الجوانب التــي تتعلــق بالقــانون الصناعي فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية غير موجودة فــي القــوانين بــل تتــرك لتأويــل أصــحاب الاختصاص، مما يسبب اللبس والازدواجية والتعارض في التحليل لهذه القوانين، لذلك فهنــاك حاجــة ماسة لقانون واضح يضع الإطار العام للصناعة والتفصيل داخل كل صناعة بمــا يخــصها (الخالــدي 2003)، إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار الذي يشجع الاســتثمار الأجنبــي علــى الاســتثمار المحلي، والعمل على وضع التسهيلات والإعفاءات الضريبية وكذلك الحــوافز الاســتثمارية المباشــرة والغير مباشرة (بطراوي 1992).

أما فيما يختص بالاستثمار والتمويل،فإن اعتماد الصناعات المعدنية على المصادر الذاتية في التمويــل في الغالب لهذه المشروعات الصناعية، وضعف مؤسسات التمويل والإقراض المحلية نتيجة عدم تــوفر عامل الأمان بالدرجة الأساسية وابتعاد أصحاب المنشآت الصناعية عن تمويل البنوك إما بسبب الربــا أو أسعار الفائدة العالية، هو السبب الذي أدى إلى صغر وقلة حجم المنشآت الصناعية (حراره 1994).

مازالت الإجراءات الصهيونية تعمل على فرض قيود مشددة على تدفق الأموال من الخارج بهدف منع سكان المناطق الفلسطينية المحاصرة من تعويض الخسارة الناجمة عن الدمار الذي ألحقــه الاحــتلال الصهيوني بالمناطق الفلسطينية ولمنع توجيه الأموال إلى الاستثمار في القطاعات المنتجــة الــصناعية (تيم 1985)، ويقول البحيصي أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في تمويــل

هذه المشاريع ومعرفة الطرق التي يمكن من خلالها تمويل الصناعات أو المشاريع الصغيرة، حيث تعتمد هذه الصناعات على التمويل الذاتي بشكل كبير جداً (البحيصي 2006).

**رابعاً: النقص في الخبرات الفنية ومصادر المعلومات وغياب دور الجامعات التي تدعم الصناعات المعدنية :**

تعاني المنشآت الصناعية وبشكل كبير من نقص في الخبرات الفنية المدربة ذات الكفاءات العالية التي تستطيع التعامل مع التكنولوجيا المتطورة المعاصرة، وبالتالي اعتماد المنشآت الصناعية الفلسطينية في صيانة آلاتها ومعداتها وتصليحها على المصادر الإسرائيلية أو الوكيل الأجنبي من الخارج (هيئة تأليف 1994)، ومن الأهم وجود قاعدة للمعلومات الأساسية له الأثر الكبير على تحسين قدرة وكفاءة المنتج الفلسطيني، وهو عدم وجود مراكز أو بنوك معلومات تمد كل من له علاقة بالصناعة إلا القليل من المراجع أو الإحصاءات التي تحتاج إلى التحليل والتصنيف الدقيق لكل منتجات القطاع الصناعي من جميع الخصائص التي تتعلق بالقطاع الصناعي سواء المعدني أو القطاع الصناعي بشكل عام (عبد الشافي 1991).

وينطلق دور البحث العلمي في مجال الصناعة من الدور الحاسم الذي تنهض به الصناعة في المجتمعات الحديثة، بحيث يمكن القول بأن التطور الصناعي الهائل الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة كان نتائج البحث العلمي التطبيقي لها ضلع أساسي فيه فضلاً عن مستلزمات التصنيع الأخرى، أما هنا في واقع القطاع الصناعي أو الصناعات المعدنية أين هو دور كليات الهندسة الميكانيكية في الجامعات الفلسطينية في هذا المجال الهام جداً (عبد العزيز، ايشونونا 1993)، نقص المعلومات عن أسواق مستلزمات الإنتاج التي تستخدمها المشروعات الصغيرة والإجراءات والقوانين المتبعة لاستيرادها، مما يعرضها لاستغلال ارتفاع الأسعار وانخفاض الجودة، إضافة

لنقص المعلومات عن المشروعات المنافسة في السوق المحلي، والاعتماد على العمالة الكثيفة الغير مؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً (نصرالله 2005).

**خامساً : مشاكل المتعلقة بالتسويق والتصدير :**

التسويق يعتمد بدرجة كبيرة على وجود بنية أساسية تشمل بإيجاز كل المرافق والخبرات والوسائل المستخدمة قبل وأثناء وبعد إنتاج سلعة أو محصول ما بهدف تسويقه، وبقدر ما تكون هذه البنية ذات كفاءة وحداثة بقدر ما تكون عملية التسويق ناجعة وقادرة على التنافس مع منتجات بلدان أخرى (عبد الشافي 1991)، ومن أهم المشكلات التسويقية التي تواجهها الصناعات المعدنية هي المتطلبات الإجرائية والإدارية سواء في عملية الإنتاج أو التصدير في معابر الدولة المصدرة (الاحتلال) والمستوردة، وكذلك الدور الهام للدعاية والإعلان والتي هي من أهم مقومات عملية التسويق التي لا دور لها في السوق الفلسطينية بالمقارنة بالصناعات الشبيهة في الدول الأوربية والدول المتقدمة أو بعض الدول العربية، وكذلك التعبئة والتغليف للمنتجات أيضاً لها الدور الهام والجاد في تسويق المنتجات الصناعية أو الغذائية (النصر 1995).

وعدم وجود هيئة معايير ومواصفات للجودة الفلسطينية من خلال تحديد مواصفات ومقاييس الجودة الفلسطينية في المنتج الفلسطيني لكل منتج يتم إنتاجه في الأراضي الفلسطينية، والمنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي وأحيانا بالأساليب الغير مشروعة التي تواجهها منتجات المشروعات الصغيرة مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو الغير مطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات (نصرالله 2005).

**سادساً : ضعف البنية التحتية الصناعية الفلسطينية :**

من أكثر عناصر البنية التحتية خطورة هو أن معظم البنية الأساسية تملكها أو تسيطر عليها قوات الاحتلال الصهيونية مثل الموانئ والمطارات وشركات الشحن والنقل الجوي والبري والتأمين والتفتيش الأمني، وكذلك من عناصر البنية التحتية المواد الخام وأدوات الإنتاج التي يحتاجها المنتج والمصدر وفي هذا المجال نصطدم بواقع الاعتماد الكلي على وارداتنا من إسرائيل، وشبكة المواصلات وما آلت إليه من دمار وتخريب وقطع للطرق والحواجز والمعابر المتعددة، واستنزاف الموارد البشرية في المناطق الفلسطينية من خلال الإبقاء على فرص العمل في قطاع الصناعة محدود للالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي، وكذلك تعتبر حاضنات الأعمال ضرورية لتشجيع ورعاية الابتكارات والأفكار الريادية ودعم التخصص التقني في المشروعات الصغيرة في فلسطين، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها بشكل تستطيع تمويل نفسها وتستقل عن خدمات الحاضنة، وتحتضن الحاضنة مشروعات أخرى ( حليلة 1992).

البنية التحتية الفلسطينية لا تفي بالغرض والحاجة المطلوبة منها في تحقيق وتسهيل ومساندة الصناعة المعدنية الفلسطينية من خلال تسهيل وتوفير المرافق العامة والخدمات التي تسهل عملية التصنيع والاستيراد والتصدير والتسويق وغيره (قنعير وعنتري 2006).

## الخلاصة

تكمن أهمية الصناعات المعدنية في فلسطين بمساهمتها في الصناعات التحويلية بنسبة 38.8% من قطاع الصناعة، وتبرز هذه الأهمية من خلال مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية، وكذلك الجزء الهام الذي تساهم بها الصناعات المعدنية في الناتج المحلي والمساهمة الكبيرة في تشغيل الأيدي العاملة وتقدر بحوالي 18024عاملاً بنسبة 32% من الإيدي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، وإضافة إلى مساهمتها في الإنتاجية لقطاع الصناعة ككل ومساهمتها في القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي العمودي[1]، وكذلك مساهمتها في التجارة الخارجية حيث تحتل الصناعات اللافلزية الأخرى المرتبة الأولي في التجارة الخارجية من كافة فروع الصناعة وفروع الصناعات المعدنية.

ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوير وتنمية الصناعات المعدنية هي الإجراءات والممارسات التدميرية الممنهجة للاقتصاد الفلسطيني والصناعات المعدنية، ودور السلطة الوطنية الفلسطينية ودور المؤسسات العامة والخاصة الغائب عن واقع قطاع الصناعات المعدنية وعدم قيام هذه المؤسسات بالمهمة المكلفة بها في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، والبنية الاستثمارية والمالية في عملية تنمية الصناعات المعدنية من حيث طرق التمويل الضعيفة ومساهمة لا تذكر للمؤسسات المالية في تطوير وتنمية الصناعات المعدنية وضعف البنية القانونية والتشريعية في العمل على مساندة الصناعات المعدنية المحلية، والدور الضعيف جداً لمراكز وبنوك المعلومات ودور الجامعات الهام في تطوير وتنمية القطاع الصناعي ونقص الخبرات الفنية في مجال الصناعات المعدنية من ناحية المعرفة والخبرة والتكنولوجيا القديمة المستخدمة في الإنتاج، والضعف في البنية التحتية في الاقتصاد الفلسطيني من حيث المواد الخام والنقل والكهرباء والمياه والتجمعات الصناعية والتشابك الصناعي وغيره.

[1] - الأرقام المتعلقة بهذه المؤشرات توجد بالتفصيل في مبحث الثاني : مساهمة الصناعات المعدنية في الاقتصاد الفلسطيني، صفحة 15.

# الفصل الرابع

# الإنتاجية وواقعها في فلسطين وأطر تنميتها

**المبحث الأول** : مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها.

**المبحث الثاني** : محددات إنتاجية قطاع الصناعة الفلسطيني.

**المبحث الثالث** : عوامل ضعف إنتاجية المشروعات الصناعية ومجالات تطوير الإنتاجية.

**المقدمة :**

ينعكس معدل النمو الاقتصادي لأمة ما في زيادة إنتاجها السلعي والخدماتي في فترة معينة، وفي إطار عملية التطور الاقتصادي، فإن عنصري الإنتاج والإنتاجية هما العاملان الأساسيان في تحديد مدى نموه، حيث يعبران بشكل جلي عن مدى كفاءة وقدرة اقتصاد ما على استغلال موارده المتاحة وكيفية توظيفها.

ولقد استحوذت الإنتاجية على اهتمام متزايد من قبل الباحثين باعتبارها مؤشراً على الكفاءة ومقياساً لمدى تقدم المجتمع ورقيه. وأخذت المجتمعات توجه كثيراً من جهودها ومواردها لزيادة الإنتاجية من خلال التعليم والتدريب والتحسين في ظروف العمل والتطوير والابتكار في العمليات الإنتاجية وطرق المزج بين عناصر الإنتاج، وليس هذا الأمر بالمستغرب إذا علمنا أن الإنتاجية تعد من أهم مفاتيح التنمية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية تساعد الإنتاجية في التخلص من الفقر، وتسهم في رفع مستوى المعيشة، وتحسن من وضع ميزان المدفوعات، وتمكن المجتمع من كبح جماح التضخم، ولهذا يعتبرها بعض الاقتصاديين المفتاح الوحيد للتقدم والرخاء والوصول إلى مجتمع الرفاه، وتؤدي زيادة الإنتاجية إلى خفض تكلفة الوحدة المنتجة، وزيادة القدرة التنافسية، خصوصاً في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة التصدير والحصول على العملات الأجنبية الضرورية لصالح ميزان المدفوعات، وأما عدم تزايد الإنتاجية بانتظام خلال فترة زمنية طويلة فيؤدي إلى اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية وإلى الضغوط التضخمية وظهور الصعوبات في ميزان المدفوعات وغير ذلك من المشكلات التي تحد من النمو الاقتصادي وتعيق التقدم الاجتماعي.

وتنبع أهمية قياس الإنتاجية (Productivity measurement) كونها تساعد في زيادة فعالية الصناعات المعدنية قيد الدراسة حيث يمكن بواسطتها إنتاج كم أكبر وبجودة أفضل بنفس القدر من المدخلات أو أقل. وقد استطاعت الدول المصنعة تطوير أداء صناعاتها من خلال تحسين الإنتاجية و

جعل طريقة الإنتاج أكثر فعالية في المصانع وليس من خلال زيادة العمل، وقد تـم التأكيـد علـى أن الإنتاجية تتأثر إيجابياً بالعوامل التالية : زيادة عدد القوي العاملة، واسـتخدام أفـضل الآلات، وزيـادة رأس المال المستثمر، و تطبيق أساليب إدارية جديدة أكثر كفاءة.

تتسع أطر زيادة وتنمية الإنتاجية لتشمل القوانين والتشريعات، وسياسيات التعلـيم والتـدريب المهنـي وطبيعة التخصصات الدراسية ونوع التقنية المستخدمة، إضافة إلى العوامل المباشرة الأخرى مثل آليـة توزيع الموارد سواء داخل المؤسسة أو على المستوى الوطني، والسياسيات الإدارية المتبعة، والتنظـيم الداخلي للمؤسسة ..... الخ.

**المبحث الأول**

## مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها

مر مفهوم الإنتاجية بمراحل متعاقبة من التطور سواء في أهميته، طــرق قياســه، مؤشــراته وآليــات تطبيقه، فقد ارتبط مفهوم الإنتاجية في البداية بإنتاجية العمل وهي التي تقوم على مقارنة المخرجات مع مدخل العمل فقط، وتعتبر الإنتاجية في نظر البعض مقياساً لكفاءة العامل، وتعتبر في نظر آخرين كمية المخرجات المطلوب تحقيقها من كمية معينة من الموارد، كما يشار إليها على أنهــا تعنــي الرفاهيــة، وترتبط في حالات بعامل الزمن، ويقصد بالإنتاجية هي نسبة المدخلات إلــى المخرجــات والكفــاءة، ويقصد بها من قبل الإداريين الأداء الشامل للمنظومة، وتعرف الإنتاجية في مواضــيع أخــرى بأنهــا الفاعلية وتوفير التكاليف، وتقويم البرامج وقياس كفاءة العمل، ودوافع الإنتاج وفاعلية الأداء، وتحليــل المدخلات-والمخرجات، ومعايير أو مستويات من العمل (خرابشة ،وملكاوي 1988، ص99).

وقد تطور قياس الإنتاجية عبر إدخال متغيرات في القياس مثل رأس المال والآلات والقدرة الإداريــة والخدمات الأخرى ( إسماعيل 2000، ص171).

**تعريف الإنتاجية الكلية :**

تعريف الإنتاجية في القطاع الخاص على أنها العلاقة بين المدخلات (مواد بشرية ومالية) والمخرجات (منتجات وخدمات)، وتعرف في القطاع الحكومي على أنها درجة الكفاءة والفعالية (الخلف 1997).

Salvendy defines productivity as " the physical output Per unit of productive effort, the degree of effectiveness of industry management in utilizing facilities for production, the effectiveness of utilizing labor and equipment ( Salvendy. gavriel 1982,p.62).

وقد عرف (ABO MOSTAFA, 2003)، الطاقة الإنتاجية على أنها الحد الأعلى من الوحــدات التــي يمكن إنتاجها آخذين بعين الاعتبار التكنولوجيا المستخدمة، وأضاف أن استخدام الطاقة الإنتاجية يتــأثر

بمجموعة من العوامل كحجم الوجبة والترتيب الداخلي ووجود اختناقات وفاعلية المكائن والعمال وتصميم المنتج.

وقد بين عبيدات أن الطاقة الإنتاجية تشير إلى القدرات الإنتاجية لعناصر الإنتاج وتقاس عادة بالوحدات المنتجة وترمز إلى أكبر عدد من الوحدات يمكن إنتاجه أو إلى الكمية المتاحة من الموارد الرئيسية اللازمة للمنظمة لتمكنها من إنتاج ما قررت إنتاجه، وقد تشير الطاقة الإنتاجية إلى عدد الأطنان التي يمكن إنتاجها أو عدد الأسرة التي يحتويها مستشفي معين، أو الوقت التشغيلي المتاح (عبيدات 2003، ص1224) و(البكري، 2002، ص273).

وكذلك الإنتاجية هي العلاقة المباشرة بين عنصر أو اكثر من عناصر الإنتاج من ناحية، والسلع والخدمات الناجمة عنها في ظروف معينة، ووقت معين من ناحية أخرى، أي تعبر عن العلاقة بين الواقع والإمكانات في ظل ظروف معينة (درة 1982).

ويقول كل من (خرابشة وملكاوي 1988،ص100) أنه يمكن فهم الإنتاجية بأنها " كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج". ويمكن عرض هذا المفهوم إما على أساس علاقة الإنتاج بعنصر واحد من عناصر الإنتاج، أو علاقته بجميع العناصر التي ساهمت في إنتاجه.

The notion of productivity measures the relation of product volume to resource volume where resources are specified as labor, capital, energy, raw material, etc (David and Hubert 1980).

وتعرف الإنتاجية كذلك بأنها تعبير يستعمل بشكل واسع ليعبر عن الكفاءة الكلية التي تعمل بها صناعة ما، وأما مكتب منظمة العمل الدولية فعرف هذا المفهوم " بأن إنتاجية عنصر إنتاجي ما كالعمل ورأس المال ... الخ هي نسبة المخرجات إلى المدخلات من هذه العناصر"، وبشكل مبسط فإن هذا المفهوم يعني الاقتصاد في عناصر الإنتاج المختلفة من رأس المال وعمل وآلات واستخدامها استخداماً أمثل

في العملية الإنتاجية، وهذه ما يطلق عليه الإنتاجية الكلية، أما الإنتاجية الجزئية فتعني دراسة عنصر من عناصر الإنتاج وقياس نسبة مخرجاته إلى مدخلاته (سليم 1990، ص108).

ويضيف الكاتب طرطار أن الإنتاجية بصورة عامة يمكن اعتبار أن الطاقة الإنتاجية هي كمية الإنتاج التي يمكن الحصول عليها، بمواصفات محددة، في ظل الاستخدام الشامل والمكثف لوسائل الإنتاج المتوفرة مع تطبيق أفضل الطرق التنظيمية الفعالة في مجال العمل، في فترة زمنية معينة، هي عموماً السنة المالية (طرطار 1993).

Productivity is the result of three separate major components-efficiency of technology, efficiency of labor, and the effectiveness of management. Technology as defined here includes new and the improved methods, new ideas, invention, and innovations, as well as new and improved materials. Efficiencies of labor is function of the general level of services offered and the motivation to work. Services as used here includes heath, education, research, and other support provided for the employees. given high efficiencies of technology and labor, these inputs must be effectively combined by management if high productivity is to result (Rue and Byars, 1996, p.86).

وسوف يعتمد الباحث تعريف للإنتاجية الكلية خلال البحث، وهو تعريف متعدد المتغيرات شامل مكون من عدة عناصر منها : العمل ورأس المال والآلات والقدرة الإدارية، وسمي بالإنتاجية المتعددة بدلاً من مقياس الإنتاجية باستخدام عنصر العمل فقط، إن مقياس الإنتاجية متعدد المتغيرات هو مقياس أكثر تطوراً وشمولية حيث يقيس الإنتاجية من خلال مقارنة المخرجات بمجمل مدخلات العملية الإنتاجية : العمل ورأس المال بأشكاله المتعددة الثابتة والمتداولة، الخدمات المشتراة الأخرى.

يتكون مقياس الإنتاجية المتعدد MFP من حصيلة جميع المدخلات التالية :

1. العمل Labor.
2. رأس المال ويشمل الآلات والأرض والمخزون.

3. المشتريات الوسيطة وتشمل المواد الخام والوقود والكهرباء والخدمات الأخرى.

ويرمز لها جميعاً بـــ ( KLEMS )[1].

**طرق قياس الإنتاجية الكلية :**

قياس الإنتاجية هو جزء طبيعي من عملية التحليل، والمراقبة، والتقييم، وعملية الإدارة. فالإداري يجب أن يقيس الإنتاجية من أجل تحسينها (David and Hubert 1980)، وأن قياس الإنتاجية يساعد علـــى :

- درجة تحقيق الأهداف الأساسية للمنشأة ( فاعلية الإدارة ).
- معرفة كفاءة استغلال الموارد لخلق ناتج معين.
- الحكم على فاعلية المنشأة أي القدرة على المنافسة والبقاء في دنيا الأعمال. .Salvendy ) Gavriel 1982).

تشير الإنتاجية الكلية أو إنتاجية العوامل الكلية إلى العلاقة الكمية بين الإنتاج وبـــين جميـــع عناصـــر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، و عليه فان الإنتاجية بحسب هذا المفهوم ما هي إلا النـــسبة الحـــسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات التي أنتجت خلال فترة زمنية محددة، وكمية المدخلات التـــي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج (البكري، 2002، ص281).

**TFP = إجمالي المخرجات ÷ إجمالي المدخلات**

**Total Output/ (1 Input + 2 Input + 3 Input ….)**

(خرابشة وملكاوي 1988).

**طرق قياس الإنتاجية الجزئية (Partial Productivity):**

تعبر الإنتاجية الجزئية هي العلاقة بين المخرجات وعنصر واحد من عناصر الإنتاج، بحسب الصيغة التالية:

---

[1] - Capital Labor Energy Material and Purchased Business Services .

PP = المخرجات ÷ أحد المدخلات Total Output/ (1) Input

ومن أهم مقاييس الإنتاجية الجزئية ما يلي:

**1. إنتاجية العمل : (Labor Productivity)**

تشير إلى النسبة بين المخرجات، وعدد المشتغلين، أو عدد ساعات العمل.

**2. إنتاجية المواد : (Material Productivity).**

تشير إلى النسبة بين المخرجات والمواد المستخدمة في الإنتاج.

**3. إنتاجية الآلات : (Machine Productivity)**

وتشير إلى العلاقة بين قيمة الإنتاج وعدد ساعات تشغيل الماكينات.

**4. إنتاجية راس المال : (Capital Productivity)**

تشير إلى العلاقة بين قيمة الإنتاج وقيمة راس المال المستثمر.

**5. إنتاجية العوامل المتعددة لقياس الإنتاجية : (Multi-factor Productivity)**

تستخدم عندما يستعمل أكثر من عامل أو عنصر ، مثل الطاقة.

MFP = المخرجات ÷ اثنين من المدخلات Total Output/ 1 Input + 2 Input

وغالبا ما يستخدم هذا المقياس عند عمل (Benchmarking) للإنتاجية بين الشركات المماثلة في مقارنات

الصناعة، او بين فترة وأخرى في نفس الشركة.

**Kinds of productivity measures :**

1. **Direct Labor cost productivity :** In this formulation the resource inputs are aggregated in terms of direct labor cost, this index will reflect the effect of both wage rates and change in this labor mix. However ." constant to dollars" may be used to eliminate this distortion..

2. **Direct Cost Productivity :** In this formulation all items of direct cost associated with resources used are aggregated on a monetary value basic. Constant dollars my be used.
3. **Total Cost Productivity :** In this formulation all resources costs, including depreciation, are aggregated on a monetary basic, Constant dollars my be used.
4. **Foreign Exchange Productivity :** In this formulation the only resources cost considered is the amount of foreign exchange required.
5. **Energy Productivity :** In this formulation the only resources considered is the amount of Energy ( Salvendy, Gavriel 1982, p.87).

**العلاقة بين مقاييس الإنتاجية وطرق حسابها :**

على الرغم أن هناك مجموعة من المقاييس تستخدم في قياس الإنتاجية إلا أن لكل مقياس خـصوصية تميزه عن الآخر، فمقياس الإنتاجية المتعدد الحديث يقوم على تجميع مدخلات العملية الإنتاجية، حيـث أن العلاقة بين العمل والآلات علاقة تبادلية عكسية أحياناً، أي أن الزيادة في عدد العمال/عدد سـاعات العمل كما هو الحال في الصناعات الكثيفة العمل، تكون عادة على حساب درجة استخدام الممكنة فـي المنشأة والعكس صحيح. أو كما هو الحال في الصناعات الحديثة التي تعتمد تركيز الآلات على حساب العمال. إن عملية قياس الإنتاجية للقطاعات الصناعية ليست من السهولة بمكان من حيث كونها عمليـة تراكمية تعتمد بشكل كامل على التوثيق العلمي والمنظم لكافة المؤشـرات، والمخرجـات، الأسـعار، عنصر العمل، الآلات والمصروفات، رأس المال المستثمر، وكذلك إيجـاد العلاقـات بينهمـا جميعـاً لسنوات أو فترات زمنية متعاقبة. ولذا فإن حسابها بشكل علمي يقتضي الاعتماد على التصنيف العالمي الموحد للصناعات ISIC والذي تم تطويره بواسطة الأمم المتحدة حيث يقوم علـى تـصنيف جميـع القطاعات الاقتصادية بشكل موحد بما يساعد على دراستها ومقارنتها فيمـا بعـد ( إسـماعيل 2000، ص174).

**أهمية زيادة الإنتاجية:**

إن الإنتاجية بالمفاهيم التي تم عرضها عامل أساسي في التنمية الشاملة والمصدر الحقيقي لرفع مستوى المعيشة في أي بلد، وهي الطريق الأمثل لرفع مستوى حياة الفرد وذلك من خلال زيادة الدخل الحقيقي وإتاحة المزيد من السلع الإنتاجية والاستهلاكية وتحسين ظروف العمل، وتخفيض ساعات العمل وزيادة الرفاهية البشرية (David and Hubert 1980).

ونتيجة لهذا كله فإن اختلاف مستويات الإنتاجية بين الدول تشكل السبب الرئيسي لاختلاف الدخل القومي بينها، ومن هنا يأتي حرص الدول النامية على رفع مستويات الإنتاجية، وذلك برفع مستوى حياة الأفراد فيها، مما يمكنها من تخطي الفجوة التي تفصلها عن الدول الصناعية الغنية ( درة 1982 )، ومن أهم المزايا التي تضيفها زيادة الإنتاجية بالطرق الصحيحة ما يلي :

إنتاج كميات أكبر من الوحدات المنتجة بمجهود أقل وبموارد أقل، مما يجعل السلعة أكثر قدرة على منافسة مثيلاتها في السوق (حمودة وفاخوري، 2001).

تؤدي الإنتاجية إلى تخفيض أسعار بيع المنتجات، وانخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة المبيعات، وبالتالي زيادة التدفق النقدي الداخل وزيادة الأرباح.

تؤدي زيادة الإنتاجية في المدى القصير إلى التخلص من نسبة من العاملين، لكن نجاح المنشأة وتحقيقها للأرباح سيعمل – في المدى المتوسط والطويل – على توسعها وجذب المزيد من العمال العاطلين عن العمل.

تتحقق الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة.

**تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان (البكري، 2002).**

**الإنتاجية هي المصدر الوحيد لزيادة الثروة القومية . فالاستخدام المنتِج للموارد يقلل الفاقد في الإنتاج، وبالتالي، يحافظ على الموارد النادرة من الضياع (سليم 1990، ص112).**

***المبحث الثاني***

## محددات إنتاجية قطاع الصناعة الفلسطيني

حاولت العديد من الدراسات التي انصبت على دراسة الإنتاجية للتوصل إلى إطار محدد يحكم الإنتاجية بهدف زيادتها، وقد عملت هذه الدراسات على الربط المنطقي بين زيادة الإنتاجية وعوامل عديـدة ذات تأثير عليها كالتطور التقني، الأسلوب الإداري، كفاءة العمالة، مهارتها والسياسيات العامة المتبعة فـي الدولة (بيئة العمل).

**أولاً: محددات الطاقة الإنتاجية :**

ويمكن جمع محددات الإنتاجية في ثلاث مجموعات أساسية هي :

1- محددات مباشرة : وهي المحددات التي تؤثر بشكل مباشر على العلاقة التي تحكــم مــدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها.

2- محددات غير مباشرة : وهي المحددات التي تؤثر بشكل غير مرئي على العلاقة التي تحكــم المدخلات بالمخرجات.

3- محددات إستراتيجية : ويقصد بها السياسيات والقوانين والبنية المؤسساتية التــي تــؤثر علــى الإنتاجية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتقسيم المحددات إلى ثلاثة مجموعات لا يعني أنها منفصلة عن بعضها البعض بــل هــي ذات تــأثير متداخل على بعضها، مثلاً إذا كان التطور التقني في الإنتاج يرفع من الإنتاجية فإن التطور التقني قــد يكون نتاجاً لسياسيات وقوانين حكومية مشجعة للبحث العلمي والإبداع الصناعي، فالقوانين والتشريعات يجب أن تكون محفزة للاستثمار، كذلك يجب تسهيل المشاركة في المعارض، المنتديات الدوليــة بمــا يسمح بتبادل الخبرات، وكذلك يجب سن قوانين حماية الملكيــة وبــراءات الاختــراع وخلــق أدوات تشجيعية للأبحاث والتطوير ...الخ ( إسماعيل 2000، ص175) و(السلمى، 2003، ص35).

ويضيف عبيدات أن هناك العديد من العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية وصنفت بأشكال مختلفة من قبــل الباحثين فقد جمعها (ستيفنسون 1999) و(حمودة وفاخوري، 2001) في خمس مجموعات :

11. التسهيلات وتتضمن الحجم والموقع، والترتيب الداخلي والعوامل البيئية.

المنتج ويتضمن التصميم.

العمليات وتتضمن الجودة.

العوامل البشرية.

العوامل المتعلقة بالعمليات وتتضمن الجدولة، المخزون، ومدى قبول المواد المشتراة، الطلبات المؤجلة أو المتأخرة التسليم.

**وكما حددها (مارتينش 1997) وكتاب أخرين بما يلي :**

الترتيب الداخلي وهل هو على أساس المنتج أو العمليات أو المختلط، فعلى سبيل المثال في الخط التجميعي فإن الحد الأعلى للمخرجات والذي يمكن تحقيقه، يتحدد بأقل مرحلة أو محطة عمل في الخط التجميعي (أقل طاقة إنتاجية).

تصميم المنتج، إذ أن التصميم البسيط والقابل للتنفيذ من قبل العمال والمكائن المتوفرة سيؤدي إلى طاقة أعلى من الحالة الأخرى والتي يكون تصميم المنتج فيها غير مفهوم وغير مناسب مع مهارات العمال والتكنولوجيا المتاحة، وبالتالي يصعب تنفيذه.

جودة المنتج، إن طريقة إنتاج المنتجات وكذلك طريقة فحصها يؤثران على معدل الإنتاج وبمواصفات مقبولة.

إن الاهتمام بالجودة عبر كل مراحل الإنتاج سيؤدي إلى تقليل نسبة التلف وبالتالي تقليل مرات إعادة العمل، وهذا سيؤدي إلى زيادة استخدام الطاقة الإنتاجية.

عدد المنتجات، إذ كلما قل عدد المنتجات، وكلما كانت المنتجات متشابهة فإن هذا يعني استخدام مكائن متخصصة، وأن الوقت الضائع للتهيئة لإنتاج منتج أخر سيكون قليلاً، وهذا سيؤدي إلى زيادة مستوى استخدام الطاقة الإنتاجية (البكري، 2002).

الجدولة، التي تساعد في إبقاء التدفق للمنتجات بشكل متوازن وبشكل يقلل من الوقت غير المنتج ستؤدي إلى استخدام أفضل للأفراد والمكائن وبالتالي إلى استخدام أفضل للطاقة الإنتاجية (السلمى، 2003).

إدارة المواد، ذلك أن النقص في المواد قد يؤدي إلى توقف العمل وبالتالي تخفيض الإنتاجية والطاقة الإنتاجية.

الصيانة إذ أن تعطل الآلات ووجود وحدات معينة بسبب تلف الآلات سيؤديان إلى تخفيض الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاجية.

تصميم الوظيفة وإدارة الموارد البشرية، ذلك أن حجم الإنتاج يتحدد عادة من قبل العاملين، فالتدريب الغير كافي، والتصميم غير الجيد للوظيفة، والغياب سيؤدى إلى انخفاض فاعلية العمال ومن ثم المكائن وبالتالي فقدان إنتاج كان يفترض الحصول عليه ومن ثم تخفيض الطاقة الإنتاجية، وأجمع عليها (حمودة وفاخوري، 2001، ص54).

فاعلية المكائن وتشير إلى نسبة الوقت المستخدم من الوقت المتاح للمكائن.

فاعلية العمال وتشير إلى نسبة الوقت المستخدم من الوقت المتاح للعمال (البكري، 2002).

كما أشار إلى عوامل أخري كحجم الوجبة والوقت الضائع ووقت التهيئة، ونسبة المعيب، كعوامل مهمة في مجال استخدام الطاقة الإنتاجية (عبيدات 2003).

## ثانياً: الإنتاجية والقيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية :

وبالنظر إلى واقع القطاع الصناعي الفلسطيني فقد تبين من خلال الإحصاءات المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي لعام 2003 بلغت 477 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 30% عما كان على في سنة 2002، في حين سجل تراجعاً بنسبة 39.4% بالمقارنة مع سنة 1999، وسجلت قيمة الإنتاج للعام 2004 = 501.6 مليون دولار أمريكي. هذا وتشكل الصناعات التحويلية النسبة الأكبر في بنية القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث حققت 93.4% من إجمالي القيمة المضافة للنشاط الصناعي عام 2003، في حين بلغت هذه النسبة 1998 94.3% من إجمالي النشاط الصناعي. (الراعي وآخرون 2005)

1. وأظهرت نتائج مسح الحسابات القومية 2004 أن إجمالي إنتاج أنشطة الصناعات التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 1.014 مليار دولار أمريكي مشكلاُ بذلك 95.9 % من إجمالي الإنتاج الصناعي، موزعة بين 91.7% كإنتاج من النشاط الرئيسي و 8.3 % من الأنشطة الثانوية [1]، وأن القيمة المضافة لذات العام بلغت 445.3 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 43.9 % من القيمة الإجمالية لإنتاج الصناعة التحويلية لهذه العام، وبالنظر إلى هيكل الصناعة التحويلية ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي الإنتاج والقيمة المضافة يلاحظ أن صنع المنتجات الغذائية والمشروبات حققت أعلى مساهمة لها في كل من الإنتاج بنسبة 23.4 % وفي القيمة المضافة بنسبة 32.8%، تلتها أنشطة صنع المعادن اللافلزية الأخرى بنسبة وصلت إلى 19.1 % من إجمالي أنشطة الصناعات التحويلية و 21.9 % من إجمالي القيمة المضافة لتلك الأنشطة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الحسابات القومية الربعية، 2000-2004).

---

(1) – يقصد النشاط الرئيسي أي صناعة رئيسية، أما الثانوية هي الصناعات المساندة للصناعات الرئيسية.

أما ضعف الإنتاجية في قطاع الصناعة الفلسطيني يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية التي تولدت أصلاً من سياسيات الاحتلال الإسرائيلي المقيدة لكل محاولات التطوير الصناعي :

1) صغر حجم الوحدات الصناعية : يعود الفضل في رفع إنتاجية الوحدة الصناعية، ليس إلى العوامل التقنية ورفع كفاءة العمل فحسب، ولكن أيضاً إلى امتيازات اقتصاديات الحجم الكبير، حيث أن صغر الوحدة الصناعية في الأراضي الفلسطينية يجعلها تفتقد الكثير من هذه الميزات، وخاصة إذا علمنا أن 97.5% من قطاع الصناعات التحويلية صناعات صغيرة ومتناهية الصغر توظف أقل من 19 عاملاً في المنشأة الواحدة، فإن ذلك يعني بوضوح أو الجزء الأعظم من هذه الوحدات مازال ذو طبيعة حرفية تقليدية أكثر منه صناعية تعتمد في معظمها على العمل المكثف. فإن صغر حجم المنشآت يحد من قدرتها على الحصول على مواد أولية بأسعار معقولة، كما أن انخفاض مستوى التخصص وضعف القدرة الإدارية والتغير لهذه الوحدات يحدد قدرتها التسويقية، وخاصة في جو التنافس غير العادل والاحتكار الذي تفرضه قوات الاحتلال الصهيوني، حيث أن هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوحدة الإنتاجية وبالتالي انخفاض إنتاجية العامل (سليم 1990، ص112 ).

2) نوعية القوى العاملة : رغم توافر هذا العنصر الإنتاجي الهام في الأراضي الفلسطينية، فإن اليد العاملة مازالت بحاجة ماسة إلى تنمية قدراتها الفنية وزيادة تدريبها، حيث أن المهارة أو قدرة العامل تلعب دوراً مؤثراً في إنتاجيته، حيث أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين مستوى المعيشة لبلد ما والمهارة التي يستطيع العامل أن يحصل عليها. فنتيجة ظروف العمل في الأراضي الفلسطينية ودرجة التقنية المنخفضة لدى العديد من الصناعات، فإن زيادة كفاءة العامل تبقى محدودة، وانخفاض الأجور في الوحدات الصناعية في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع أجرة العامل في إسرائيل تلعب دوراً في خفض الإنتاجية (البكري، 2002، ص287).

فالصناعات المختلفة تحتاج إلى درجات مختلفة من الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة، وبالنسبة لإنتاجية هذا العنصر فإنها تنسب إلى ناحيتين : الأولى وهى الناحية الإدارية والتنظيمية. وهى التي

تقوم بمهام التخطيط والرقابة، والثانية هي الناحية التشغيلية التي تقوم بمهام التنفيذ الفعلي للمهام المطلوبة (الشرقاوي، 1983، ص22).

3) تدني المستوى التقني : يلعب التطور التقني دوراً هاماً وحيوياً في زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي، حيث أدي إدخال الاختراعات الميكانيكية الحديثة في الصناعة إلى تطورها وزيادة كفاءتها إلى درجة لم تكن معهودة، فالقسم الأكبر من الصناعات في الأراضي الفلسطينية مازال ذو طبيعة حرفية (ورش صغيرة)، فنتيجة ضعف الاستثمار ومضايقات التسويق بقيت حصة المكائن والآلات منخفضة في رأس المال المستثمر في الصناعة. كما أن ذلك لا ينفي أن الصناعة الفلسطينية قد شهدت تطوراً نسبياً في مجال إدخال التقنية الحديثة، حيث أن هناك بعض الصناعات تضاهي في مستواها التكنولوجي الصناعات الإسرائيلية، مثال ذلك مصنع المشروبات الخفيفة في رام الله والالكترود في الخليل وحداد في جنين (حمود وفاخوري، 2001).

4) الأداء غير الفعال لرأس المال المستثمر : نتيجة الوضع العام للقطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن معظم الصناعات الوطنية تعمل دون طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي يقلل من إنتاجية الآلة ورأس المال والعامل معاً، وبالإضافة إلى ضعف الاستثمار في القطاع الصناعي، والذي يأتي معظمه من القطاع الخاص، فإن انخفاض الطاقة الإنتاجية يرفع من تكلفة السلعة، وانخفاض تكلفة العامل.

5) العوائق التمويلية : نظراً للدور الفاعل الذي يلعبه توفر رأس المال في إدخال التقنية العصرية وتطوير الإنتاجية، فإن المعيقات المالية تركت تأثيرها السلبي على الصناعة في الأراضي الفلسطينية، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة وغياب دور السلطة الوطنية

في تشجيع الاستثمار الفعال فإن هذا العبء يقع على كاهل القطاع الخاص في التمويل ويعتمد بدوره على المدخرات العائلية، وكذلك مشاكل الحصول على المواد الخام تترك تأثيرها على الإنتاجية.

عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية وخاصة الدول العربية منها، وذلك بسبب السياسيات الإسرائيلية التقييدية تحت ستار الحجج الأمنية الواهية والتي تهدف لتحقيق أهداف اقتصادية وليس أمنية (سليم 1990).

***المبحث الثالث***

## عوامل ضعف إنتاجية المشروعات الصناعية ومجالات تطوير الإنتاجية

**أهم العوامل المؤثرة على إنتاجية المشروع الصناعي في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) :-**

1) **النظام الاجتماعي** : إن سلوك الفرد يتأثر بالظروف الاجتماعية السلبية السائدة في المجتمع، مثل:

عدم احترام الوقت، عدم الجدية في تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية، ترسيخ الروابط العائلية والمحسوبية في إدارة التنظيم، الارتجال في إدارة التنظيم، وعدم اعتماد الأساليب الإدارية الحديثة، تردى المركز الاجتماعي للعامل، وتدني أجره، ضعف وعي المجتمع بأهمية زيادة الإنتاجية.

2) **النظام الثقافي والتعليم :** مدى توفر المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المهني، التي تؤهل العاملين لسوق العمل الفلسطيني (السلمى، 2003، ص42).

3) **النظام السياسي والاقتصادي السائد في الدولة**:

- هل هو نظام رأسمالي يعتمد على قوى السوق، أم نظام اشتراكي يعتمد على التخطيط المركزي.
- السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بالأجور ومعدلات النمو الاقتصادي والاستثمار في راس المال البشري.
- الدورة الاقتصادية: هل الاقتصاد في حالة كساد أم انتعاش.
- معدلات التضخم وأثرها على مستوى الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه العامل (البكري، 2002).

4) **اللوائح والقوانين والتشريعات العمالية :** تساهم تشريعات وقوانين العمل بقسط كبير في التأثير في إنتاجية العمل، لأنها تشكل الجانب القانوني لعلاقات العمل، إذ أنها تحدد مسؤولية كل عامل في عملية الإنتاج، فقانون العمل والعمال وتحديد حد أدنى للأجور والعلاقة بين الإدارة والعمال، ودور المنظمات العمالية، وكذلك مقدار الضريبة المفروضة على دخل العاملين، كلها تحدد الإطار العام الذي يمكن أن يسلكه العامل تجاه الإنتاج، وبالتالي تؤثر سلباً أو إيجاباً على إنتاجية الفرد.

5) **السياسات والتشريعات الحكومية :** إن الكثير من التغييرات الهيكلية التي تؤثر على الإنتاجية تأتى من القوانين والنظم التي تشرعها الحكومة، مثل سياسة الأجور والأسعار وأنظمة

الاستيراد والتصدير والضرائب والجمارك على المواد والمنتجات، وكذلك سياسات تشجيع الاستثمار والإعانات والإعفاءات والتسهيلات... وغيرها (Salvendy. Gavriel 1982 ) .

6) **القوى العاملة :** يؤثر مدى توفر القوى العاملة كماً وكيفاً وسلباً أو إيجاباً على مستوى الإنتاجية .فالاستثمار في التربية والتعليم والثقافة والتدريب من شانه أن يوفر قوى عاملة ماهرة ومدربة ومثقفة ومنتجة، مما له تأثيرٌ كبيرٌ على مستوى الإنتاجية (البكري، 2002).

7) **التنظيمات العمالية** : دور النقابات العمالية في تحصيل حقوق العمال، وفي خلق التوافق والانسجام وعلاقات عمل إيجابية مثمرة بين العمال وإدارة المنشأة الاقتصادية من جهة، والأهداف الاقتصادية من جهة أخرى.

8) **البنية الاجتماعية والسكانية** : نسبة الرجال إلى النساء، ونسبة الشباب إلى الأطفال والشيوخ . فإنتاجية من هم في مقتبل العمر أكثر من إنتاجية من هم في خريف العمر، كما أن الرجال أكثر إنتاجية من النساء والأطفال.

9) **توفر البنية التحتية الجيدة :** إن توفر طرق النقل الجيدة وخدمات الاتصالات والماء والكهرباء ... وغيرها، تؤثر على تكلفة الإنتاج والتسويق، وإن توفر هذه الخدمات وقربها أو بعدها عن المنشآت الصناعية، ومستوى هذه الخدمات من العوامل الخارجية المهمة التي تؤثر على الإنتاجية.

10) **السياسة الصناعية للدولة :** حيث تفرض الدولة إقامة بعض المشاريع الصناعية في منطقة دون الأخرى، سواء لأسباب بيئية، أو لأسباب تنموية، وهي ما تعرف بالمناطق الصناعية. وهذا بالطبع يؤثر على إنتاجية المشروع، بسبب زيادة تكاليف النقل والمواصلات، في حال كانت هذه المناطق الصناعية تبعد كثيرا عن مراكز التسويق والاستهلاك.

**11)** المنافسة : **لا يمكن للإدارة أن تتحكم في درجة المنافسة في الــسوق، فــدخول منافس قوي قد يؤدي إلى انخفاض حصة المشروع من السوق "الحصة السوقية" وهي نسبة مبيعات المشروع إلى مبيعات السوق الكلية، مما يــؤثر بالتــالي علــى إنتاجيــة المشروع.**

**12)** العوامل الطبيعية : **إن توفر المواد الأولية، والعوامل المناخية – من رطوبة وأمطار ورياح ودرجات حرارة تساهم بهذا القدر أو ذاك في رفع الإنتاجية.**

**13)** الطاقة : **تشكل الطاقة أحد العوامل الرئيسية لتكاليف الإنتاج، وان أســعارها تنعكس على الإنتاجية . فارتفاع تكاليف الطاقة يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤثر ســلباً على الإنتاجية.**

14) **المواد الأولية :** المواد الأولية عامل مهم من العوامل الخارجية التي تؤثر على الإنتاجية، فإذا زادت أسعار المواد الأولية فإنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

15) **التكنولوجيا المستخدمة :** وتشمل التغيرات في معدلات استخدام التكنولوجيا بما فيها العمليات والتقنيات والأجهزة والمعدات والآلات، وكلها لهــا تــأثير علــى الإنتاجيــة. .Salvendy ) gavriel 1982).

16) **تكنولوجيا المعلومات** : من أجل إنجاح إدارة العمليات في تحسين أساليب الإنتاجيــة، كــذلك توفر المعلومات الكافية لتنفيذ مهام العمل والتغذية العكسية الجيدة المستندة إلى الحقــائق عــن نتائج الأعمال

17) **بيئة العمــل** (ظروف العمل داخل الوحدة الإنتاجية ): يقصد بظروف العمل كــل مــا يحــيط بالعامل من ظروف طبيعية أو صناعية، مثل درجات الحرارة والتهويــة والتبريــد والرطوبــة

وشدة الإضاءة وشدة الضوضاء، وغيرها من العوامل التي تؤثر على مستوى أداء العامل سلباً أو إيجاباً (البكري، 2002،ص288).

18) **طرق أداء العمل** : تحتاج طرق العمل إلى المراجعة الدائمة لتجنب العمل غيـــر الـــضروري، وتقليل الفاقد في الوقت والجهد والتكلفة (السلمى، 2003).

19) **عملية الإنتاج :** إن طريقة تتابع وانسياب عمليات الإنتاج بالإضافة إلى درجة الأتمتة، وكـــذلك نسب المزج بين العناصر الإنتاجية، تؤثر على كمية ونوعية المخرجات وبالتالي علـــى معـــدل إنتاجية المشروع.

20) **المنتج** : يمكن تحسين الإنتاجية ليس فقط بتحسين مواصفات المنتج، وإنما تتعدى ذلك لتـــشمل توفير المنتج في المكان المطلوب، وفي الزمن المطلوب، وبالسعر المعقول (البكري، 2002).

21) **تدريب القوى العاملة :** إن تدريب القوى العاملة وخلق مهارات فنية في المنـــشأة، وتخفـــيض حجم التالف من المواد أثناء الإنتاج سيساهم بلا شك في تحسين جودة المنتج، وسيكون له تأثيرٌ كبيرٌ على مستوى الإنتاجية.

22) **الطاقة الإنتاجية للمكائن والمعدات :** إن للمكائن والمعدات دور مركزي فـــي التـــأثير علـــى الإنتاجية، فأعمال الصيانة وظروف تشغيل المكائن والمعدات ومدى استغلال طاقاتها الإنتاجية، وإزالة مناطق الاختناق، كلها تؤثر تأثيراً مباشراً على الإنتاجية.

23) **الصيانة** : الاهتمام بالصيانة الروتينية والوقائية للآلات والمعدات يضمن عدم التوقف المفاجئ في هذه الآلات ويتعطل بذلك العمل في المصنع Breakdown.

**24)** **معدل الانتفاع من الطاقة الإنتاجية** Capacity Utilization Rate.

**25)** **معدل الانتفاع من العمل**.Labor Utilization Rate.

26) ***النظام الإداري*** *: هي يعني الإدارة الحديثة المسؤولة عن الاستخدام الفعال لجميع الموارد التي تقع تحت سيطرة ،المنشاة، والعنصر الأساس الذي يقع على عاتقه مهمة التخطيط وتنظيم الإنتاج ومراقبته من ناحية النوعية، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.*

27) أنظمة الحوافز **إن استخدام أنظمة الحوافز الملائمة اصبح من المسائل الحيوية للإدارة الحديثة، بهدف إظهار القوى الكامنة لديه وتوجيهها نحو خدمة الإنتاج.**

28) **حجم الوحدة الاقتصادية واقتصاديات الحجم** : وهذا ينعكس بالضرورة على ارتفاع إنتاجية العمل المتمثلة بانخفاض التكاليف.

29) **توصيف وتقييم الأعمال** : وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، من خلال عملية تخطيط ورسم السياسات وتوزيع العاملين، وعمل برامج للتدريب لرفع كفاءة الأداء لدى العاملين.

30) توفر السيولة النقدية اللازمة (رأس المال العامل).

31) توفر المواد الأولية الجيدة يقلل من الفاقد والهدر في الإنتاج.

32) الترتيب الداخلي الجيد للمصنع : ويشمل وضع الماكينات والمعدات بشكل يضمن تتابع العمليات الإنتاجية، وسهولة حركة وتدفق المواد الخام على خطوط الإنتاج.

*33) توازن خط الإنتاج وتقليل الوقت الضائع (Salvendy. Gavriel 1982 ).*

*34) التخزين الجيد للسلع الجاهزة والمواد الخام يقلل من التالف والفاقد منها.*

35) الرغبة في العمل : إن توفر " الآمان الوظيفي " للعاملين، و تهيئة الظروف المادية وعلاقات العمل الجيدة أجور عمل عادلة، و منح الحوافز والمكافئات المالية، كل هذا من شانه أن يؤدي إلى رفع معنويات العاملين، ويزيد من رغبتهم في العمل وإخلاصهم وولائهم للمنشاة التي يعملون فيها، مما يؤثر إيجابا على رفع إنتاجية العمل.

36) **نوعية حياة العمال :** وتتعلق بدرجة تحفيز المنظمة للعاملين والرضا الوظيفي ودرجة تحسين بيئة العمل، وشعورهم بالاستقرار والأمان الوظيفي واحترامهم وتشجيعهم لتقديم الأفكار المبدعة والخلاقة، ودرجة انتماء العاملين للمنظمة وارتفاع الروح المعنوية لديهم، وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.

37) **معدل دوران العمل** : ارتفاع معدل دوران العمل يؤثر سلبيا على مستوى الإنتاجية، حيث يتطلب ذلك تخصيص مبالغ كبيرة لتدريب وتأهيل العاملين المستجدين.[1]

ويرى الباحث أن جميع العوامل السابقة مجتمعة لها الدور الهام والمميز في العمل على معرفة نقاط الضعف التي تعاني منها إنتاجية القطاعات الصناعية، وهي كذلك المجالات التي سوف يتم التركيز عليها لوضع أطر تنمية جديدة حسب واقع الصناعة الفلسطينية للعمل على تفادى هذه المعوقات، للعمل على زيادة إنتاجية الصناعات الفلسطينية.

## أطر تنمية الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية :

من المتعارف عليه أنه لا يمكن مناقشة موضوع الإنتاجية بمعزل عن وضع القطاع الصناعي واقتصاد الأراضي الفلسطينية بشكل عام، حيث أن ضعف الإنتاجية عائد بالدرجة الأهم إلى هشاشة القطاع الصناعي وضعف بنيته التحتية وبطء النمو الاقتصادي، ولزيادة الإنتاجية فإن هناك عدة وسائل يمكن اتباعها، ويمكن إجمالها فيما يلي :

- **إطار قانوني متطور** : ويهدف إلى توفير بيئة قانونية مشجعة وحامية للاستثمار، وآلياته إنشاء مجموعة من القوانين والتشريعات المشجعة لهذا القطاع وتوفير القوانين التي تحكم الكثير من الجوانب المتعلقة بالملكية الخاصة، الاستثمار، ضريبة الدخل، تنظيم الصناعة، قانون العمل. وكذلك وضع السياسيات العامة التي تحكم العلاقة بين القطاع الصناعي واتحاداته والوزارات تحت مظلة وزارة الصناعة. أما مخرجاته ومؤشرات قياسه فهي : قانون تشجيع الاستثمار، قانون هيئة

---

[1]– اتفق الكثير من الكتاب على بعض هذه النقاط السابقة ونورد أهم الكتاب الذين اتفقوا على هذه النقاط وهم : الحمصي، خرابشة وسليم وعبيدات وإسماعيل، ملكاي و(أمم متحدة 2004) وطرطار(1993)، (David and Hubert 1980)، (البكري، 2002)، (السلمى، 2003).

المدن الصناعية، قانون التحكيم، قانون حماية حقوق الملكية وبراءة الاختراع (الحمــصي 2002، ص124).

- **إطار مؤسساتي حديث** : يهف إلى إنشاء وتطوير مؤسسات تمثيل القطاع الخاص بما يــساهم فــي توحيد جهوده وزيادة قدرته على صياغة السياسيات الاقتصادية والقانونية. وآلياتــه هــي تكــوين الاتحادات الصناعية ووضع الخطط التطويرية المناسبة لهذه المؤسسات وتوحيد جهود الاتحــادات الصناعية وتلافي التكرار بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أما مخرجاته ومؤشرات قياســه فهــي هيئة المدن الصناعية، مؤسسة المواصفات والمقاييس، الاتحــاد العــام للــصناعات الفلــسطينية، الاتحادات الصناعية المتخصصة، برنامج التأهيل الصناعي.
- **تطوير البنية التحتية** : تأسيس بنية تحتية خدماتية حديثة تفي بمتطلبات التنمية، وآلياتهــا تــصميم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية وإشراك القطاع الخاص كشركات ومؤسسات وأفــراد في مشروعات الطاقة، المياه، المواصلات، وتصميم وتنفيذ المناطق الــصناعية المتــوفرة حاليــاً وتوفير مصادر الطاقة الكهربائية، الغاز، المياه لها، وبالنسبة لمخرجاتها ومؤشرات قياسها فهي بدء تنفيذ ميناء غزة الدولي، وتشغيل مطار غزة الدولي، بدء تنفيذ شبكات كهربائيــة حديثــة، وشــبكة اتصالات حديثة (أمم المتحدة، 2004).
- **تحديث وتنويع القطاع المالي** : هدفه توفير التمويل والحماية للقطاع الصناعي، وبالنــسبة لآلياتــه فهي إعطاء أولوية للمشاريع الاستثمارية الصناعية في التمويل، تــوفير الــضمانات مــن البنــوك للاستيراد والتصدير، إقراض المشاريع والتشجيع على الاستثمار، إنشاء بنوك صناعية متخصصة. مؤشرات قياسه هنا هي تحديث الجهاز المصرفي في فلسطين، إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية، تأسيس البنوك التجارية والإسلامية وشــركات التــأمين (عابــدين 1997).

- **تطوير وإعادة تأهيل الموارد البشرية** : تهدف إلى توفير وتطوير الكفاءات البشرية اللازمة لإدارة التنمية وآلياتها إعداد برامج تدريبية لإعادة تأهيل للقوى العاملة شبه الماهرة، خلق جيل مؤهل للانخراط في سوق العمل ممتلكاً للمهارات، إنشاء مراكز تدريبية استشارية متخصصة، إقامة بنوك حديثة للمعلومات ومخرجاتها مراكز التدريب والتأهيل والكليات المتوسطة وتركيب القوى البشرية العاملة (البكري، 2002، ص291).
- **تنظيم السوق الداخلي وتنمية العلاقات الدولية** : ويهدف إلى تنظيم السوق المحلية كأحد السياسيات الهامة في تطوير القطاع الصناعي وتوطيد علاقات التعاون والتبادل التجاري مع دول العالم، أما آلياتها فهي توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، وتشجيع المنتجات الفلسطينية المطابقة لمواصفات الجودة وتنظيم الوكالات التجارية بحيث تكون جميعها بأيدي فلسطينية ومراقبة المنتجات الفلسطينية من خلال تطبيق المواصفات والمقاييس وتنظيم الاستيراد المباشر وغير المباشر وتطبيق المواصفات على السلع المستوردة والحد من تجارة الشنطة على كافة المعابر وترويج المنتج الفلسطيني خارجياً وفتح أسواق جديدة. أما مخرجاته ومؤشرات قياسها فهي إقامة اتفاقيات عديدة للتبادل الحر مع الدول العربية المحيطة والإقليمية ( إسماعيل 2000، ص178 ).

## الخلاصة

تعلب الإنتاجية دوراً هاماً ومميزاً في تطور ونمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفـــردي والقومي، وكذلك الأهمية التي تحظي بها الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية. فهـــي أصبحت المقياس الحديث بكافة معاييره للحكم على تقدم ونمو الدولـــة أو تأخرهـــا مـــن الناحيـــة الاقتصادية.

وليس هذا الأمر بالمستغرب إذا علمنا أن الإنتاجية تعد من أهم مفاتيح التنمية، والتقدم الاقتـــصادي والاجتماعي، فمن خلال زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية تـــساعد الإنتاجيـــة فـــي التخلص من الفقر، وتسهم في رفع مستوى المعيشة، وتحسن في وضع ميزان المدفوعات، وتمكـــن المجتمع من كبح جماح التضخم. ولهذا يعتبرها بعض الاقتصاديين المفتاح الوحيد للتقدم والرخـــاء والوصول إلى مجتمع الرفاه.

ورغم الاختلاف الأدبي في تعريف الإنتاجية فإن تلك التعريفات تتفق على أن الإنتاجية هي نـــسبة المدخلات إلى المخرجات وكفاءتها والاستخدام الأمثل لرأس المال والآلات والعمـــل والتكنولوجيـــا والموارد البشرية. وقياس الإنتاجية له العديد من الطرق حسب المجال المراد قياس إنتاجيته، مثـــل الإنتاجية في قطاع الخدمات تختلف بالتأكيد عن الإنتاجية في قطـــاع إنتـــاج الـــسلع والخـــدمات، والإنتاجية من وجهة نظر الإدارة تختلف عن الإنتاجية بالنسبة لرجل التسويق أو المبيعات وغيره.

وهناك العديد من المحددات الإنتاجية التي تعمل كحد أقصى للإنتاجية وهناك أيـــضاً العديـــد مـــن العوامل التي تؤثر في إنتاجية المشروع الصناعي، وجود بعض المعوقات في وجه زيادة الإنتاجيـــة للقطاع الصناعي فكان لابد من طرح أطر تنمية وتطوير للمشاريع الصناعية التي يـــشكل عليهـــا التغيير والإصلاح لزيادة إنتاجية المشروعات الصناعية.

# الفصل الخامس

## المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل

أولاً : المقدمة.

ثانياً : منهجية الدراسة.

ثالثاً : بعض المشاكل التي واجهتني أثناء توزيع وتعبئة الاستبيان.

رابعاً : مجتمع وعينة الدراسة

خامساً : أداة الدراسة الرئيسية.

سادساً : صدق وثبات الاستبانة.

سابعاً : المعالجات الإحصائية.

الخلاصة

**أولاً: مقدمة :**

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية البحث التي تم استخدامها في تطبيق وتنفيذ الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التعرف على الأدوات والطرق التي استخدمت في إتمام هذه الدراسة، ويتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وتصنيفاً لعينة الدراسة، وذلك من خلال التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في فلسطين والصناعات المعدنية في قطاع غزة، والتعرض لأهم مميزات هذه الصناعات، وذلك لمعرفة المشاكل التي يتعرض لها قطاع الصناعات الصغيرة والصناعات المعدنية العاملة في قطاع غزة، كما سوف نستعرض خلال هذا الفصل شرحاً لكيفية إعداد الاستبانة، والعمل على فحص مدى صدقها وثباتها، وكذلك التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج الميدانية، من أجل التعرف على دور الصناعات المعدنية في تحقيق ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين.

**ثانياً : منهجية الدراسة :**

تصنف هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية التي تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على وصف وتقييم واقع الصناعات المعدنية في قطاع غزة ومعرفة الحلول والرؤية المستقبلية لها، ويستخدم المنهج التحليلي الوصفي الجداول التوضيحية التي تعبر عن مخرجات الاستبانة، ومن ثم القيام بمقارنتها مع بعضها البعض لفائدة التحليل الاقتصادي لأغراض البحث العلمي.

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي هو الأسلوب الأكثر استخداماً في الدراسات الإنسانية وإن لم يكن الأسلوب الأكثر شيوعاً فيها، كما أن هذا الوصف لا يقف عند وصف الظاهرة موضوع البحث فحسب بل يركز في جميع البيانات والمعلومات عن ظاهرة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كماً وكيفاً، بغرض دراسة العلاقات بين المتغيرات والوصول إلى نتائج يمكن أن تساهم في معالجة مشكلة الدراسة (قفة، 2006).

وقد اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المصادر الثانوية والأولية.

**1- البيانات الثانوية :**

تطرق الباحث في البداية إلى جمع البيانات الثانوية، مما هو منشور من الكتب والمراجع والدوريات (المجلات) والدراسات والبحوث للدراسات العليا من الماجستير و الدكتوراه، وأما الكتب فأكثرها من مراجع صامد الصادرة عن منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية، وغيرها مما يتوفر من تلخيص للمؤتمرات الاتفاقيات والمعاهدات والندوات والاجتماعات الاقتصادية والتنموية الأولية في النشرات و التقارير المسح التي تجريها وزارة الصناعة، وكذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي وضع من قبل البنك الدولي، والتقارير الشهرية لمكتب الرئيس للتخطيط ودراسات المركز الموضوعة للتنمية والتي يجريها الباحثون في المركز وكذلك تقارير ومسوحات جهاز الإحصاء الفلسطيني، وتقارير ودراسات

وزارة الاقتصاد الوطني، غير أن هذه البيانات ليست كافية للتحليل الدراسة والحصول على النتائج المطلوبة والمرجوة وتحقيق الأهداف، ولذلك يلجأ الباحث إلى البيانات الأولية.

**2- البيانات الأولية :**

نظراً لأهمية حصول الباحث على البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة والمرتبطة بموضوع البحث في هذه الدراسة عموماً، سوف يلجأ الباحث إلى :

1) **المقابلات** : قام الباحث بالعديد من المقابلات مع أصحاب الشأن في اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية، واتحاد الصناعات الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك بعض المختصين في الصناعات المعدنية والصناعات الصغيرة والمتخصصين في الصناعات والمشاريع الصغيرة.[1]

2) **الاستبانة** : والتي سوف توجه إلى عينة عشوائية من قطاع الصناعات المعدنية في قطاع غزة، والتي تم تصميمها وعرضها على المختصين كل في مجال اختصاصه في أقسام الاستبانة، وقد مرت الاستبانة بالعديد من المراحل وهي :

a) تم إعداد الاستبانة إعداداً أولياً من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

---

[1] - لقد قام الباحث بالعديد من الزيارات والمقابلات بهدف الحصول على أسماء وعناوين المصانع والورش قيد الدراسة (عينة الدراسة) المختصة بالصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، وذلك بهدف سهولة الوصول إلى تلك المصانع والورش المعدنية الصغيرة.

ومن أهم المقابلات والزيارات التي قام بها الباحث ما يلي :

1. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بتاريخ 2006/6/15، حيث قام بمقابلة الأستاذ نبيل الغول موظف المسوح الصناعية والإحصائية، ومقابلة الأستاذ محمد قحمان مدير العلاقات العامة في جهاز الإحصاء المركزي ومدير عام المركز لؤى شبانة، حيث طلب الباحث من الأساتذة السابق ذكرهم تزويده بقاعدة بيانات حديثة عن أسماء وعناوين المصانع والورش المختصة بالصناعات المعدنية الصغيرة حسب التعداد العام للمنشآت 2004، ولكن حسب نص القانون المعمول به في الجهاز يمنع إعطاء كشوفات بتلك الأسماء والعناوين من قبل الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني وهذا ما أكده الأساتذة السابقون.
2. تم التوجه إلى وزارة الاقتصاد و الصناعة إلى قسم الدراسات و الأبحاث الاقتصادية في الوزارة حيث تم مقابلة الأستاذ محمد الراعي والأستاذ أحمد الجذبة و الأستاذ علام غباين و كانت زيارات متعددة و متواصلة وتم التزويد من قسم الدراسات و الأبحاث الاقتصادية من الدراسات و الأبحاث و أوراق العمل و العديد من المراجع التي ساهمت في هذه البحث .
3. اتحاد الصناعات المعدنية و الهندسية، تم التواصل مع الاتحاد بالعديد من الزيارات و المقابلات مع الأستاذ فؤاد السمنة و الأستاذة نفين أبو شرخ سكرتيرة الاتحاد و الأستاذ محمد المنسي وغيرهم ، و تم تقديم العديد من المساعدات و كان أهمها تزويد الباحث بقاعدة بيانات كاملة عن أعضاء الاتحاد من الورش والمصانع التي تعمل في الصناعات المعدنية حيث تم إيجاد عدد العمال وسجلات والملف لكل شركة و تم حصر الصناعات الصغيرة 5-19 عامل، وقامت سكرتيره الاتحاد بالمساهمة و الإشراف على ملئ العديد من الإستبانات التي تخص الدراسة من خلال أصحاب المنشآت المعدنية الذين يترددون على الاتحاد.

b) تم عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات المطلوبة.

c) تم تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب رؤية المشرف على البحث.

d) تم عرضت الاستبانة على العديد من المتخصصين والمحكمين (انظر الملحق 1) كل حسب اختصاصه حسب أقسام الاستبانة من إدارة وتسويق وتمويل وبحث وتطوير وقوانين وتشريعات، الذين قاموا بدورهم في بإجراء بعض التعديلات بالحذف والإضافة على كل قسم من أقسام الاستبانة كل حسب اختصاصه.

e) تم إجراء دراسات اختبارية ميدانية أولية للإستبانة (PILOT STUDY) على عدد (25) من أفراد العينة المختارة وتمت التعديلات الإضافية اللازمة استناداً إلى التغذية الراجعة التي

تم الحصول عليها من خلال الاختبار الأولي للإستبانة.

f) تم عرض الاستبانة على الدكتور المشرف على الرسالة، وبعد إقرارها تم توزيعها على عينة الدراسة، وتمت عملية التوزيع بمساعدة بعض المختصين في مجال الصناعات المعدنية، وخلال فترة استغرقت ما يقارب ( 25 ) يوماً، وبعد استرداد الاستبانة تمت مراجعتها وتدقيقها وترميزها وتفريغها إلى برنامج الحاسوب (SPSS).

**ثالثاً : بعض المشاكل التي واجهت الباحث أثناء توزيع وتعبئة الاستبيان.**

1) إن بعض أصحاب أو مدراء الورش و المصانع المعدنية الصغيرة لم يستجيبوا على الإطلاق وبل قام بعضهم بطرد الباحث من الورشة رغم إظهار بعض الأوراق الثبوتية بأنها تخص طالب الماجستير وبحث علمي فقط، وعلاوة على ذلك قام بعض أصحاب

الورش بالشجار و التهجم على الباحث بالضرب، والسبب الذي دفع هؤلاء الأشخاص إلـى فعل ذلك هو أنه قامت دائرة الجمارك والمكوس عن طريق بعض الموظفين فيها بـتقمص شخصية الباحثين وملئ إستبانات تخص رأس المال والأرباح التي تحققها المنشأة ومن ثـم محاسبة هؤلاء على قانونية هذه الأرقام مع الأرقام المقدمة لهم لتحديد القـدر الـضريبي، وكذلك سوء معاملة من بعض الباحثين في جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لأصـحاب المصانع حيث أنهم مخولون من جهة رسمية قانونية، ويريدون تعبئـة هـذه الاسـتمارات بالقوة القانونية رغم أنف صاحب الورشة.

2) تأخذ تعبئة الاستبانة الكثير من الوقت والجهد والإرهاق، وذلك بسبب بعد وتشتت المصانع في أماكن بعيدة عن بعضها البعض.

3) بذل الباحث الكثير من الوقت والجهد من أجل إقناع بعض أصحاب الورش والمصانع بـأن هذه المعلومات سوف تستخدم فقط لغرض البحث العلمي والمساعدة في تطـوير وتنميـة الصناعات المعدنية الصغيرة.

## رابعاً : مجتمع الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة جميع المنشآت العاملة في منتجات الصناعات المعدنية الصغيرة فـي محافظـات قطاع غزة، والتي بلغ عددها حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلـسطيني (242) منـشأة حتى نهاية سنة 2004م، وهي جزء من الصناعات المعدنية التي بلغت (1371) منشأة انظـر الجـدول (5-1).

**(5-1) مجموع الصناعات المعدنية في قطاع غزة**

| اسم فرع الصناعة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| صنع المعادن اللافلزية الأخرى | 504 | 36.8 |

| | | |
|---|---|---|
| صنع الفلزات القاعدية | 7 | 04. |
| صنع منتجات المعادن ما عدا الماكينات | 860 | 62.8 |
| مجموع | 1371 | %100 |

المصدر: مسح المنشآت الاقتصادية 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النسب من حساب الباحث.

**بلغت عدد المنشأت التي تعمل في مجال الصناعات المعدنية في قطاع غزة كما يلي :**

- **صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخري** : التي تشغل من 1-4 عمال بلغت 311 والتي تشغل من 5-9 عمالاً بلغت **139** والتي تشغل من 10-19 يلغت **41** والتي تشغل من 20-49 عاملاً بلغت **12** والتي تشغل 50-99 بلغت منشأة واحدة، ولا يوجد غير ذلك، وهي بمجموع 504 منشأة في هذا القطاع.
- **صنع الفلزات القاعدية** : ومجموعها 7 منشات، حيث التي تشغل من 1-4 عمال بلغت **5** منشأت، والتي تشغل من 5-9 عمالاً بلغت **1**، والتي تشغل من 19-49 عاملاً بلغت **واحدة،** ولا يوجد غير ذلك. بلغ المجموع 7.
- **صنع منتجات المعادن ما عدا الماكينات** : حيث بلغ بمجموعها **860** منشأة ، حيث التي تشغل من 1-4 عمال بلغت **789** منشأة، والتي تشغل من 5-9 عمالاً بلغت **55** منشأة، والتي تشغل من 10-19 عاملاً بلغت **5** منشأة، والتي تشغل من 20-49 عاملاً بلغت **2** منشأة، ولا يوجد غير ذلك.

ولقد استخدم الباحث العينة الطبقية العشوائية حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى خمس مناطق هي :- محافظة شمال قطاع غزة، ومحافظة غزة، ومحافظة دير البلح، ومحافظة خانيونس، ومحافظة رفح. ويوضح الجدول (2-5) التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية في محافظات قطاع غزة والتوزيع النسبي لها.

**(2-5) التوزيع الجغرافي لمجتمع الدراسة حسب المحافظة والتوزيع النسبي لها**

| اسم المحافظة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محافظة شمال غزة | 228 | 16.7 |
| محافظة غزة | 573 | 41.8 |
| محافظة دير البلح | 183 | 13.4 |
| محافظة خانيونس | 253 | 18.5 |
| محافظة رفح | 134 | 9.6 |
| **المجموع** | **1371** | **%100** |

المصدر: مسح المنشآت الاقتصادية 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، النسب من حساب الباحث.

وحسب تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة.

ولذلك سوف نأخذ الصناعات الصغيرة، أي من (5 – 19) عاملاً، ولقد بلغت **(242)** منشأة، وهي مجتمع الدراسة.

## <u>خامساً : عينة الدراسة :</u>

وأما الصناعات المعدنية الصغيرة المصنفة من 5-19 عاملاً فهي عينة الدراسة والتي سيتم التطبيق عليها ودراستها وتكون محل البحث فعددها ( **145**) إستبانة وهي عبارة عن 60% من مجتمع الدراسة، وهي عينة كافية للخروج بنتائج تعمم على قطاع الصناعات المعدنية لأنها في بيئة واحدة ومتشابهة تماماً .

ولقد استخدم الباحث العينة الطبقية العشوائية حيث تم تقسيم عينة الدراسة إلى خمس مناطق هي :- محافظة شمال قطاع غزة، ومحافظة غزة، ومحافظة دير البلح، ومحافظة خانيونس، ومحافظة رفح.

ويوضح الجدول (5-3) التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية الصغيرة في محافظات قطاع غزة والتوزيع النسبي لها.

**(5-3) التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية الصغيرة في محافظات قطاع غزة والتوزيع النسبي لها.**

| اسم المحافظة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محافظة شمال غزة | 50 | 20.6 |
| محافظة غزة | 104 | 42.4 |
| محافظة دير البلح | 37 | 15.2 |
| محافظة خانيونس | 36 | 14.8 |
| محافظة رفح | 15 | 7.0 |
| **المجموع** | 242 | %100 |

المصدر: مسح المنشآت الاقتصادية 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، النسب من حساب الباحث.

والعينة التي سوف توزع عليها الاستبانة من مجموع 242 منشأة صناعية معدنية صغيرة (60%) من مجموع عينة الدراسة والبالغ (145) إستبانة. والتي سوف توزع حسب التقسيم الجغرافي الطبقي العشوائي للعينة كما يلي في الجدول (5-4) : -

**الجدول (5-4) العينة المستهدفة بتوزيع الاستبانة حسب التوزيع الجغرافي للمحافظات**

| اسم المحافظة | عدد الاستبانات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محافظة شمال غزة | 30 | **20.6** |
| محافظة غزة | 60 | **42.4** |
| محافظة دير البلح | 22 | **15.2** |
| محافظة خانيونس | 22 | **14.8** |
| محافظة رفح | 11 | **7.0** |

| | | |
|---|---|---|
| **100** | 145 | **المجموع** |

**المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على معلومات العينة والبيانات الأولية.**

ولقد روعي عند توزيع الاستبانة الأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لكل محافظة حيث تم توزيع الاستبيانات على عينة طبقية عشوائية حجمها (60%) من مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد ( 141 ) إستبانة، أي ما نسبته (97.24%). وبعد إجراء عملية التنقيح وفحص أولي للاستبيانات المستردة، تم استبعاد ( 6 ) إستبانة لعدم استكمال البيانات الموجودة أو لوجود أخطاء فيها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الداخلة في عملية التحليل ( 135 ) استبانة أي ما نسبته (93.10%) من حجم العينة. انظر الجدول (5-5).

**الجدول (5-5) الاستبانات الصالحة للتحليل حسب المناطق**

| اسم المحافظة | عدد الاستبانة | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محافظة شمال غزة | 25 | 18.5 |
| محافظة غزة | 55 | 40.7 |
| محافظة دير البلح | 19 | 14.1 |
| محافظة خانيونس | 22 | 16.3 |
| محافظة رفح | 14 | 10.4 |
| **المجموع** | **135** | **%100** |

**المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.**

ويرى الباحث أن هذا العدد للعينة يعتبر مقبولاً، وخصوصاً أن الزيادة المفرطة في حجم العينة ربما يقود إلى تحسن بسيط في النتائج التي تعمم على مجتمع العينة، إضافة إلى التكاليف والجهد الذي سوف يتكبده الباحث.

**سادساً : أداة الدراسة الرئيسية :**

استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضــوع الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة بناءً على أهداف الدراسة إلى ( 12 ) قسماً كما يلي :-

**أولاً : معلومات شخصية عن أفراد العينة**

يحتوى هذا القسم على خمسة فقرات وأخذت الأرقام المتسلسلة من (1-5) مثل: العمر والجنس والحالة الاجتماعية والشخص الذي قام بتعبئة الاستبانة هل هو المالك أو المدير والاثنين معاً، وكذلك مــستوى التعليم الحاصل عليه.

**ثانياً : الثاني : معلومات خاصة بالمنشأة**

لقد احتوت هذا القسم على ثمانية فقرات وأخذت الأرقام المتسلسلة من (6-13) مثل: المحافظــة التــي تقع

بها المنشأة، وتاريخ تأسيس المنشأة وتاريخ الإنتاج، وموقع المنشأة الــداخلي فــي منطقــة ســكنية أو زراعية أو صناعية، وهل تمتلك المنشأة ترخيص أم لا، والشكل القانوني للمنشأة وعضويتها في اتحــاد الصناعات المعدنية والهندسية، وكذلك مستوى الأرباح التي تحققها المنشأة حالياً.

**ثالثاً : معلومات متعلقة بالعوائق الإسرائيلية.**

لقد تضمن هذا القسم ثلاثة فقرات من (14-16) مثل : أثر الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة والمــستمرة على المنتج وصادراته، وصعوبة وتعقيد إجراءات الصادرات التي تتبعها قوات الاحتلال، وكــذلك دور السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر وأثرها على الصادرات من منتجات الصناعات المعدنية.

**رابعاً : المعلومات الخاصة برأسمال والتمويل.**

تضمن هذا القسم ثمان فقرات متسلسلة من (17-24) مثل : حجم رأس مال المنشأة، ومصادر تمويــل رأس المال بالنسبة المئوية، وتعرض المنشأة إلى ضائقة مالية حين بدء المشروع، وكيفية التغلب علــى هذه الضائقة المالية، ومعاناة المنشآت الصناعية المعدنية من ضعف التــسهيلات الماليــة والائتمانيــة

المقدمة من قبل البنوك التجارية، وأسعار الفائدة التي تفرضها البنوك على المبالغ المقترضة منها، وعدم إقبال أصحاب المنشآت على الاقتراض من البنوك التجارية، وكذلك تعقيد وصعوبة الإجراءات والمعاملات البنكية هي السبب في عدم اللجوء أصحاب المصانع للاقتراض من البنوك، وفي حال الرغبة في التمويل هل يرغب في البنوك الإسلامية أم التجارية.

**خامساً : المعلومات الخاصة بالقوانين والتشريعات.**

وتضمن هذا القسم أربع فقرات من (25-28) وهي : مدى اطلاع صاحب المنشأة على قانون ضريبة الدخل الجديد، ومدى مساهمة قانون تشجيع الاستثمار في مساندة ودعم الصناعات الوطنية المحلية، وهل يؤيد تعديل قانون تشجيع الاستثمار لصالح الصناعات الوطنية وأثر ضريبة الدخل والشركات على الصناعات المعدنية الصغيرة.

**سادساً : المعلومات الخاصة بالإدارة.**

اشتمل هذا القسم على ست فقرات من (29-34)، وتضمنت وجود خطة إدارية موضوعة مسبقاً يتم العمل بها، وهل هناك خطة لتطوير وزيادة الإنتاج في المنشأة، وكذلك العاملين في المنشأة هل لديهم الخبرة والدراية الإدارية لإدارة المشروع، ووجود دورات تدريبية وتقييم أداء للموظفين داخل المنشأة، وكذلك وجود هيكل إداري رسمي ووجود دفاتر وتقارير رسمية قانونية في المنشأة.

**سابعاً : المعلومات الخاصة بالتسويق.**

حيث تضمن هذا القسم على تسع فقرات من (35-43) مثل : المناطق التي يتم بها تسويق المنتج بالنسبة المئوية، وامتلاك إسرائيل لشركات التسويق الدولية التي يتم من خلالها تسويق المنتج الفلسطيني تمثل عائقاً أم لا، واستخدام المنشأة للدعاية والإعلان والوسيلة المستخدمة في الدعاية والإعلان وتكاليف تلك الإعلانات إن وجدت، وأهم الدول التي تشكل منافساً قوياً لدي الصناعات

المعدنية، والحماية والحضانة لهذه الصناعة، ومدى توافر مميزات تنافسية في المنتج الخاص بكل منشأة، والمنشأة تنتج المنتج مطابقاً للمواصفات والمعايير الدولية أم لا.

**ثامناً : المعلومات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير والمراكز التدريب المهني.**

اشتمل هذا القسم على أربع فقرات متسلسلة من (44-47) وتمثلت هذه الفقرات في أهمية مراكز التدريب المهني ومساعدتها في توفير مهنيين ذوي خبرة وكفاءة علمية وعملية، وكذلك إنشاء بنك معلومات مركزي خاص بالصناعات المعدنية أو الصناعة بشكل عام له الدور الفعال في دفع عجلة التطور والنمو بقطاع الصناعة بشكل عام والصناعات المعدنية الصغيرة بشكل خاص وتوافر الخبرات الكافية في قطاع غزة أم هناك نقص في هذه الخبرات والكفاءات الصناعية في قطاع غزة، إمكانية الربط بين الأبحاث التطبيقية في الجامعات وواقع الصناعات المعدنية الصغيرة.

**تاسعاً : المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية الفلسطينية**

اشتمل هذا القسم على أربع فقرات متسلسلة من (48-51) مثل : مدى مساعدة البنية التحتية على الإنتاج والتسويق للمنتج في قطاع غزة وخارجها، وشبكة المواصلات الموجودة ومساعدتها في تسهيل عمليات النقل، وكذلك أسعار الماء والكهرباء والاتصالات المرتفعة الأسعار ودورها في ارتفاع أثمان السلع المنتجة محلياً، وكذلك أسعار النقل داخل إسرائيل وتأثيرها على أسعار المواد الخام.

**عاشراً : المعلومات الخاصة بالآلات والإنتاج .**

تضمن هذا القسم خمس فقرات متسلسلة من (52-56) شملت : الآلات المستخدمة في الإنتاج مستورة أم تصنيع محلي، والحالة التي تم استيراد الآلة عليها، وكذلك طريقة الإنتاج المتبعة في المنشأة يدوية أو ميكانيكية أو نصف ميكانيكية أو أوتوماتكي، والمواد الخام المستخدمة في الإنتاج، وقيمة متوسط الإنتاج الشهري.

**الحادي عشر : المعلومات الخاصة بالعمال .**

تضمن هذا القسم خمس فقرات متسلسلة من (55-61) فقرة وهي : عدد العمال الـذين يعملـون فـي المنشأة من إداريين وفنيين ومساعدين، ومستوى تعليم كل واحد منهم، ومتوسط الأجر الشهري، وعـدد ساعات العمل اليومي.

**الثاني عشر** : **معلومات متعلقة بدور السلطة والمؤسسات العامة والخاصة .**

شمل هذا القسم على ثلاث فقرات متسلسلة من (62-63) وتضمنت : الاهتمام من قبل الوزارات والهيئات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال الصناعات المعدنية والصناعة بشكل عـام، وكذلك دور إتحاد الصناعات المعدنية والهندسية في تقديم والمساعدة والإرشاد التقني والفنـي للـورش والمصانع في حال الحاجة، والاهتمام بالمنتج والمواد الخام والتسويق من قبل شركات القطاع الخاص.

**<u>سابعاً : صدق وثبات الاستبانة :</u>**

قام الباحث بالتأكد من صدق وثبات الاستبانة بفحص واختبار الاستبانة قبل القيام بتوزيـع الاسـتبانة على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صدقها وثباتها كما يلي :

أ- **<u>صدق الاستبانة "VALIDITY" :</u>**

قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما :

1. **صدق المحكمين** : **"REFEREES VALIDITY"**:

تم عرض الاستبانة من قبل الباحث على مجموعة من المحكمين انظر الملحق (1) بلـغ عـدد المحكمين ( 8 ) من أصحاب الاختصاص والشأن حسب تقسيم الاستبانة، موزعين بين الجامعة الإسلامية بغزة، وجامعة الأزهـر بغـزة، ووزارة الاقتـصاد الـوطني، ومركـز التخطـيط الفلسطيني-مكتب الرئيس، وقد عمل الباحث على تعديل النقاط التي تم تعديلها من قبل الـسادة المحكمين، وتم حذف وإضافة ما تم تعديله من قبل المحكمين على النسخة الأوليـة للاسـتبانة التي عرضت عليهم.

وبهذا تم تجهيز الاستبانة في صورتها النهائية انظر الملحق (1).

2. **صدق المقياس "MEASURE VALIDITY"** :

لقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (20) إستبانة والقيام بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. وقد تبين أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الإستبانة ذات الاختبار المتعدد والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة تربطها علاقات قوية صالحة للاختبار، والذي يبن أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05، 0.01) ولذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت للقيام بقياسه وتحقيق المقصود المراد منها.

**ب - <u>ثبات الاستبانة "RELIABILITY " :</u>**

وتم تطبيق خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بالطريقة التالية :

**طريقة التجزئة النصفية "SPLIT-HALF COEFFICIENT"** :

تم حساب معامل الارتباط بيرسون "PEARSON CORRELATION" بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لفقرات الاستبانة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل الارتباط سبيرمان "SPEARMAM-BROWN COEFFICIENT" حسب المعادلة التالية :-

معامل الثبات = $\frac{R\ 2}{R\ +1}$ حيث R معامل الارتباط وقد تبين أن معامل ارتباط بيرسون يساوي (.5005) ومعامل الثبات لسبيرمان المصحح (.6672).

**<u>ثامناً : المعالجات الإحصائية :</u>**

قام الباحث بتفريغ الاستبانة وتحليلها من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية في عملية التحليل :

1. **النسب المئوية والتكرارات.**
2. **معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان لقياس صدق الاستبانة.**
3. **كروس تاب Cross tabs لإيجاد درجة الارتباط بين متوسط الإنتاجية الشهري والعديد من المتغيرات.**
4. **اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.**
5. **اختبار كولومجروف- سمرنوف "Sample K-S1" لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.**

هو لمعرفة أن البيانات تخضع أو تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (6-5) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوى 0.0 وهي أقل من 05. (sig <.05) ، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات غير المعلمية (Non-Parametric).

**جدول (6-5) اختبار التوزيع الطبيعي**

| One –Sample Kolmogorov-Smirnov Test | |
|---|---|
| N | 135 |
| **Kolmogorov-Smirnov Z** | 3.20 |
| **Asymp.sig(2-tailed)** | .000 |

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

6. **اختبار كاي تربيع "Chi-Square Test".**

استخدم الباحث كاي تربيع لإثبات فرضيات الدراسة أو نفيها، ونذهب إلى رفض فرضية العدم، وإثبات فرضية الوجود، إذا كان مستوى الدلالة لهذا الاختبار أقل من (0.05) أي عندما تكون (Sig < 0.05)، وعندما تكون مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإننا نذهب إلى إثبات فرضـــية العـــدم، ونفـــي فرضـــية الوجود.

**7. اختبار الإشارة "Sign Test ".**

قام الباحث باستخدام النسب المئوية لكل إجابة، والمتوسط الحسابي لكل فقرة، وكذلك اســتخدم اختبـــار الإشارة "Sign Test "، ويستخدم هذا الاختبار في حالة كون المجتمع موضوع الدراســـة لا يخـــضع للتوزيع الطبيعي، لمعرفة طبيعة الإجابات، وهي إيجابية أو سلبية، بمعني أن هناك اتفـــاق بـــين أفـــراد العينة على موضوع الفقرة محل السؤال أما لا ؟ وتكون آراء العينة في الفقرة إيجابية أي موافقة أفـــراد العينة على محتوي تلك الفقرة عندما يكون مستوي المعنوية أقل من (0.05)، وتكـــون الفقـــرة ســـلبية عندما يكون المعدل أكبر من مستوى المعنوية أقل من (0.05).

8. اختبار كورسكال والاس "Kruskal-Wallis Test ".

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة وجود فروق بين المتغيرات المدخلة المستقلة والتابعة وهل تتأثر العوامـــل التابعة بالعامل المستقل.

## الخلاصة

خلال الفصل السابق تم استعراض المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل، ولقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله يقوم الباحث بوصف وتقييم واقع الصناعات المعدنية الصغيرة، وتصنف هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية التي تعالج مشاكل واقعية تعاني منها الصناعات المعدنية الصغيرة، والقيام بوضع الحلول والتسهيلات من خلال رفع هذه التوصيات لأصحاب القرار أو الاختصاص من ذوي الشأن بالصناعات المعدنية الصغيرة.

ولقد قام الباحث باستطلاع مجموعة آراء عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة التي بلغت 145 منشأة من مجتمع دراسة يبلغ 242 منشأة تعمل في الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، حيث تم تصميم الاستبانة لجمع المعلومات الأولية ومن ثم تم عرض الاستبانة على عدد من المختصين والمحكمين حتى تشمل أسئلة الاستبانة غالبية مشاكل الصناعات المعدنية الصغيرة وتم تعديل ما طلب من الباحث بالحذف والتعديل والتغيير، وتم التأكد بعد ذلك من صدق وثبات الاستبانة وأنها صالحة لجمع المعلومات المطلوبة.

وتم التعرض في نهاية الفصل إلى أهم المقاييس الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها لاختبار فرضيات الدراسة من خلال الفحوصات الأولية التي أجراها الباحث على العينة الاستطلاعية التي بلغت (25) منشأة صناعية معدنية صغيرة.

# الفصل السادس

# تحليل واقع الصناعات المعدنية الصغيرة

## ((نتائج الدراسة الميدانية))

**المقدمة**

**أولاً : تحليل المعلومات المتعلقة بأصحاب المنشآت الصناعات المعدنية الصغيرة.**

**ثانياً : تحليل المعلومات المتعلقة بالمنشأة.**

**ثالثاً : تحليل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية.**

**رابعاً : تحليل المعلومات المتعلقة برأسمال والتمويل.**

**خامساً : تحليل المعلومات المتعلقة بالقوانين والتشريعات.**

**سادساً : تحليل المعلومات المتعلقة بالإدارة.**

**سابعاً : تحليل المتعلقة بالتسويق.**

**ثامناً : تحليل المعلومات المتعلقة بالبحث والتطوير والمراكز المهنية.**

**تاسعاً : تحليل المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية الفلسطينية.**

**عاشراً : تحليل المعلومات المتعلقة بالآلات والإنتاج.**

**الحادي عشر : المعلومات المتعلقة بالعمال.**

**الثاني عشر : تحليل المعلومات الخاصة بالاهتمام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات العامة والخاصة.**

**الخلاصة**

**المقدمة :**

من خلال واقع الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة نتائج الدراسة الميدانية، سيتم في هذا الفصل تحليل عينة الدراسة المكونة من (135) منشأة صغيرة تعمل في مجال الصناعات المعدنية في قطاع غزة، وذلك بهدف التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجهها هذه الصناعة، والعمل على تذليل هذه العقبات من خلال وضع حلول لهذه المشكلات والمعوقات من خلال واقع الصناعة والتي هي من أهم المشاكل الواقعية الجوهرية التي تعاني منها الصناعات المعدنية بشكل خاص والقطاع الصناعي بشكل عام، وكذلك العمل على تقديم رؤية واضحة لأصحاب الاختصاص في هذا المجال لتوفير المعلومات اللازمة لدراسة ووضع خطط واستراتيجيات لتفادي المشكلات والمعوقات التي تعترض الصناعات المعدنية، والعمل على وضع خطة تنمية خاصة بالصناعات المعدنية والتي تساند وتدعم بدورها خطة التنمية الصناعية وخطة التنمية الاقتصادية بالدور الكامل.

وسيتم في هذا الفصل التطرق في المبحث الأول لتحليل واقع الصناعات المعدنية بالنسب المئوية والتكرارات الإحصائية من خلال نتائج الدراسة الميدانية، ومن ثم خلاصة الفصل السادس.

## تحليل واقع الصناعات المعدنية الصغيرة

## (النسب المئوية والتكرارات الإحصائية)

(نتائج الدراسة الميدانية)

من خلال الإجابات على أسئلة الاستبانة والنتائج بالتكرارات الإحصائية والنسب المئوية، سوف يقوم الباحث بتحليل هذه النسب والعمل على مناقشة ومقارنة هذه النسب بالدراسات والأبحاث الأخرى، ومن ثم وضع الحلول للمشكلات والعراقيل.

**<u>أولاً : تحليل المعلومات المتعلقة بأصحاب المنشات المعدنية الصغيرة.</u>**

### 1. فئات العمر الزمنية ومشاركة النساء في قطاع الصناعات المعدنية.

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية والتكرارات الإحصائية والنسب المئوية، فإن حوالي (76.3%) من أصحاب المنشآت المعدنية عينة الدراسة هم من جيل الشباب المرحلة الأولى والثانية، و(15.6%) هم من جيل المرحلة الثالثة و (8.1%) في المرحلة الرابعة[1]، ويدل ذلك على أن القطاع الصناعي الفلسطيني في مرحلة تطور وتوسع من خلال إقبال الأجيال الشابة على المشاريع الصناعية والمعدنية منها، وهذا ما تتميز به الدول النامية من حيث كون أصحاب الصناعة في مراحل الشباب والمتوسطة انظر الجدول(6/1)، فإن مراحل مرحلة الشباب والمتوسطة هو ما تمتاز به الصناعات المعدنية في قطاع غزة حيث أن هذه المراحل تتميز بإنتاجية عالية مقارنة بالمراحل الأخرى من مراحل العمر الزمني حيث بلغت (76.3%) من حجم العينة هي مرحلة شباب ومرحلة متوسطة.

**(الجدول 6/1) العمر الزمني لأصحاب المنشآت**

| فئات العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **24-35** | 53 | 39.3 |
| **36-45** | 50 | 37.0 |
| **46-55** | 21 | 15.6 |
| **56-66** | 11 | 8.1 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

- المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

[1] . تم تقسيم العمر الزمني لأصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة إلى أربع مراحل وهي : المرحلة الأولى من (24-35)، والمرحلة الثانية من (36-45)، والمرحلة الثالثة من (46-55)، والمرحلة الرابعة من (56-66)، وهى لحصرها في مرحلة الشباب، ومرحلة المتوسطة، ومرحلة فوق متوسطة، ومرحلة الشيخوخة والهرم لأصحاب المصانع المعدنية الصغيرة.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية فإن أصحاب المنشآت الصناعية هم ما نسبته (100%) من الـذكور وكذلك العاملين في مجال الصناعات المعدنية كلهم من الذكور، وهنا يظهر الدور المنعدم للمـرأة فـي الصناعات المعدنية في قطاع غزة بسبب عدم ملائمة هذا المجال من الصناعات لعمل المرأة، وسـبب ذلك حسب رأي الباحث لما تتصف به الصناعات المعدنية بأنها صناعات صلبة ومعقدة يصعب عمـل المرأة فيها، ولكن لا يمنع ذلك من ظهور دور المرأة في كونها صاحبة المنشأة أو مديرها.

**2- صفات المالك أو المدير للمنشأة.**

من المتعارف عليه في الغالب في الصناعات الصغيرة بأن صاحب المنشأة هو مدير المنشأة في نفـس الوقت، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية من خلال الجدول (6/2)، بأن حـوالي (43.1%) مـن عينة المنشآت التي شملتها الدراسة هو نفسه مالك المنشأة ومديرها، وبالمقابل (23%) هو المدير فقـط أي أن صاحب المنشأة لا يقوم بإدارتها، و(33.3%) من أفراد عينة الدراسة هو المدير أو الموكل إليه إدارة المنشأة ويكون إما موظف في المنشأة كمدير أو هو من أبناء صاحب المنشأة، وبالطـابع الغالـب لما لمسه الباحث من خلال البحث الميداني بأن غالبية المدراء هم من أبناء أو أقارب أصحاب المنشآت الصناعية، وهذا ما تتميز به الصناعات الصغيرة، وكذلك كونهم جميعاً من الذكور.

**الجدول (6/2)**

**صفات صاحب المنشأة كمدير ومالك أو الاثنان معاً**

| الدور | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **المالك** | 31 | 23.0 |
| **المدير** | 45 | 33.3 |
| **الاثنان معاً** | 59 | 43.7 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

§ المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

أما مستوى التعليم لأصحاب المنشآت الصناعية المعدنية حسب نتائج الدراسة الميدانية، فإن ما نـسبته (42.2%) من أصحاب المنشآت الصناعية المعدنية غير حاصلين على الثانويـة العامـة، و(36.3%)

حاصلين على الثانوية العامة، و(21.5%) حاصلين على بكالوريوس، ولا يوجد أحد منهم حاصل على دراسات عليا انظر الجدول (6/3)، فإن مستوى التعليم في الصناعات المعدنية الصغيرة يساعد بشكل كبير على زيادة إنتاجيتها والعكس صحيح.

**الجدول (6/3)**

**مستوي التعليم لدي أصحاب المنشآت**

| مستوي التعليم | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **دون الثانوية العامة** | 57 | 42.2 |
| **ثانوية عامة** | 49 | 36.3 |
| **بكالوريوس** | 29 | 21.5 |
| **Total** | 135 | 100.0 |

§ المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

إن النسب الواردة في الجدول السابق وانخفاض مستوى التعليم لأصحاب المنشآت الصناعية المعدنية سببه أن أغلب هؤلاء تعلم هذه المهنة عن طريق التدريب كعامل في إحدى الورش الصناعية وعدم الاعتماد على الدور الإيجابي بين التخصصات المهنية والتطبيقية في مجال الصناعة، وكذلك دور مراكز التدريب المهني والتي يبرز دورها السلبي هنا، مما يقودنا إلى ضرورة إنشاء مراكز التدريب المهني مع التنسيق مع مستوى التعليم الدراسي المطلوب، مع تحديد العديد من التخصصات في مجال الصناعات المعدنية، وعقد الدورات التدريبية وتطوير الأداء لأصحاب المنشات الصناعية الصغيرة كل حسب المستوى التعليمي له.

**<u>ثانياً : تحليل المعلومات المتعلقة بالمنشأة (الموقع وتاريخ التأسيس، الشكل القانوني والترخيص والعضوية في إتحاد الصناعات المعدنية والهندسية، والأرباح الحالية)</u>**

**1. التوزيع الجغرافي للمنشآت ومواقعها وتاريخ التأسيس.**

حسب نتائج الدراسة الميدانية فإن حوالي (80.7%) من المنشآت عينة الدراسة تقع في مناطق سكنية، و(19.3%) تقع في مناطق صناعية، وهذه من أهم العراقيل التي أعاقت تطور الصناعات المعدنية الصغيرة هو لعدم وجود المناطق الصناعية بمساحات تسمح بإقامة المصانع المنتجة، وتتطابق هذه

النتائج مع العديد من الدراسات في المجال الصناعي من حيث وجود النسبة الأكبر من المنشآت الصناعية في المناطق السكنية.

أما عن توزيع المنشآت بين المحافظات، فإن محافظة غزة ومحافظة شمال غزة تحتل أكبر نسبة لهذه الصناعة كما الصناعات الأخرى، وذلك لتوافر البنية التحتية الصالحة بالمقارنة بالمحافظات الأخرى وقربها من المعابر ووجود كثافة سكانية كبيرة حيث أكبر نسبة عدد سكان تقع في هاتين المحافظتين أنظر الجدول (4-6).

**جدول (4-6)**

**توزيع المنشآت المعدنية الصغيرة بين المحافظات في قطاع غزة.**

| المحافظة | التكرار | النسب المئوية |
|---|---|---|
| **محافظة شمال غزة** | 25 | 18.5 |
| **محافظة غزة** | 55 | 40.7 |
| **محافظة دير البلح** | 19 | 14.1 |
| **محتفظة خانيونس** | 23 | 17.0 |
| **رفح** | 13 | 9.6 |
| Total | 135 | 100.0 |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**2. الشكل القانوني والترخيص والعضوية في اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية والأرباح التي تحققها المنشأة في الوضع الحالي.**

تشير نتائج الدراسة الميدانية أن (64.4%) من المنشآت المعدنية الصغيرة هي منشآت فردية و(13.3%) مشاركة، و(11.9%) واقع محاصة، ومع جمع المنشآت المشاركة والمحاصة والفردية فإن معدلها (89.9%) منشأة تعتمد على التمويل من المدخرات العائلية والشخصية.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (قفه 2006)، حيث النسبة كانت (82.3%) من المنشآت تضامنية وفردية،

وحسب دراسة (قنعير وعنتري 2005) فإن حوالي 61.4% منشآت فردية و(11.4%) واقع محاصة

وأخرى (9.4%)، بمجموع (88.5%) تمويل من المدخرات العائلية والشخصية.

أما عن حيازة المنشأة على ترخيص فحسب نتائج الدراسة الميدانية فإن حوالي (79.3%) من المنشآت تمتلك ترخيص مزاولة مهنة، و(20.7%) من المنشآت لا تمتلك رخصة مزاولة مهنة، وتعكس هذه النتائج الوضع الاقتصادي القائم حيث انخفاض العوائد وفي بعض المنشآت انعدام العوائد الذي لا يشجع صاحب المنشأة على تجديد الترخيص لمزاولة المهنة، لأن المنشأة شبه متوقفة أو متوقفة عن العمل من ناحية، ومن ناحية أخرى لتعقد الإجراءات والمعاملات بشأن ترخيص المنشأة والازدواجية في بعض المؤسسات المختصة بالإجراءات وكثره عددها.

أما عن عضوية المنشآت المعدنية الصغيرة في اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية فإن حوالي (63.7%) من المنشآت عينة البحث لديها عضوية في الاتحاد، و(36.3%) ليس لها عضوية في الاتحاد، وهذه النسبة التي لا تمتلك العضوية أو أنها لا ترغب بأن تكون عضواً في اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية فمن خلال البحث الميداني والمقابلات التي كان يجريها الباحث بأن الاتحاد لا يغني ولا يسمن من جوع ليس له آثر على صناعاتهم، وبل الذين لديهم عضويات هم من الذين يصدرون أو يستوردون من الخارج، والعضوية في الاتحاد خطوة أو إجراء من ضمن إجراءات التصدير أو الاستيراد.

أما الأرباح التي تحققها المنشأة في الوضع الحالي فحسب النتائج فإن (44.4%) تحقق أرباح ضعيفة و(45.2%) من المنشآت تحقق أرباح مقبولة، و(10.4%) منها تحقق أرباح جيدة، وهذه النتائج متوقعة بل وأفضل من المتوقع حسب الحصار والتدمير المبرمج للاقتصاد الفلسطيني.

**ثالثاً : تحليل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية.**

1. الإغلاقات والصعوبات المستمرة والمتكررة على المعابر من قبل الاحتلال الصهيوني.

تستخدم إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة والمستمرة على المعابر وصعوبة الإجراءات والمعاملات على المعابر ومنها فترات التخليص من الجمارك والتفتيش والفحص الأمني والرسوم العالية ونظام التصاريح المعقد واستئجار الأرضيات في حال التأخير بأسعار مرتفعة جداً، والتي بدورها تعيق من تصدير المنتج المعدني، والتي تنعكس على إنتاجية الصناعات المعدنية بالسلب، وحسب نتائج الدراسة الميدانية فإن (61.3%) من أفراد العينة يقولون أن لها تأثير كبير جداً، و(34.1%) لها تأثير كبير، و(4.4%) لها تأثير متوسط، أي بمجموع (95.4%) لها تأثير على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، ولا تقل شأناً الإجراءات والتعقيدات في المعاملات على المعابر من قبل الجهة الإسرائيلية، حيث أن (36.3%) من أفراد العينة يقولون أن لها تأثير كبير جداً، و(37.8%) تأثير كبير، و(25.2%) لها تأثير متوسط وهي بمجموع (99.3%) أنها ما بين متوسطة الصعوبة وصعبة جداً، ولها تأثير كبير جداً على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

2. إجراءات ومعاملات السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر للتصدير والاستيراد.

أما عن معاملات السلطة الوطنية الفلسطينية ومدى صعوبة وسهولة الإجراءات والمعاملات التي تختص بها مؤسسات السلطة على المعابر، وقبل التطرق إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تؤكد أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليس لها صلاحيات رسمية للتصدير والاستيراد، بل هناك إجراءات الأوراق والمعاملات وتنظيم الأدوار على المعابر فقط لا غير، أي أن السلطة الوطنية لا تمتلك سيطرة فعلية على أي معبر وحتى معبر رفح البري الحدودي فهو بإشراف دولي أوروبي يدخل ما تسمح به إسرائيل، فإن (47.4%) من أفراد العينة قيد الدراسة يعتقدون بأن إجراءات السلطة الوطنية الفلسطينية صعبة جداً، و(31.9%) يرون أنها متوسطة، و(20.7%) يرون أنها سهلة.

**رابعاً : تحليل المعلومات المتعلقة برأسمال والتمويل.**

1. حجم رأس المال ومصادر التمويل.

إن المصدر الأساسي للمشاريع الصغيرة تعتمد على مصدر التمويل الذاتي من المدخرات والدين الشخصي في حين ضعف الاعتماد على مؤسسات التمويل والاقتراض التجارية (أبو جزر 2006). ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية، تبين أن متوسط حجم رأس المال للمنشأة الواحدة 127300$ دولار أمريكي، ونرى أن صناعة المعادن تحتاج إلى كثافة رأس مال مستثمر في الآلات والمواد الخام ما عدا ورش الحدادين في هذه الصناعة. وأما عن مصادر تمويل للمنشآت فإن (43.93%) تمويل فردي، و(39.33%) تمويل عائلي، و(11.94%) تمويل مشاركة، وكلها تعد تمويل ذاتي حيث بلغ نسبتها (95.2%) تمويل ذاتي من المنشآت المعدنية الصغيرة، وهنا يبرز الدور الضعيف لمؤسسات التمويل التجارية والإسلامية للمشاريع الصناعية، وتأكيداً لذلك بلغت نسبة القروض (4.8%) حسب نتائج الدراسة الميدانية انظر الجدول (5-6).

ولقد تطابقت نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية والصناعية، حسب نتائج دراسة (البحيصي 2006) حيث بلغ التمويل العائلي (92%) وهي مقاربة إلى التمويل الذاتي عن طريق المدخرات العائلية والشخصية، ودراسة (مقداد وهنية 2006) حيث بلغ التمويل الذاتي (85.7%)، وكذلك ملاحظة الدور المنعدم للتمويل الحكومي والجمعيات التعاونية في دعم مسانده الصناعات المعدنية الصغيرة والتي تنعكس على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**جدول (5-6)**

**مصادر تمويل رأسمال الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة**

| نوع التمويل | المجموع | النسب | الرتب |
|---|---|---|---|
| ذاتي | 5930 | 43.93 | الأولي |
| عائلي | 5310 | 39.33 | الثانية |
| مشاركة | 1612 | 11.94 | الثالث |
| قروض | 560 | 4.8 | الرابع |
| حكومي | 0 | 0 | الخامس |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **تعاوني** | **0** | **0** | **السادس** |
| **مجموع** | **13412** | **100** | |

- المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

2. مواجه صعوبات مالية عند بدء التنفيذ وطرق التغلب عليها.

يتضح من خلال الجدولين التاليين (6-6) و(7-6)، أن أغلب الصناعات المعدنية (77.8%) قد عانت من صعوبات مالية عند بدء إنشاء المشروع، وكان الحل الأكثر قبولاً لدى أصحاب المنشآت للتغلب على المشاكل التمويلية الاقتراض من الأصدقاء بنسبة (48%)، وبيع ممتلكات شخصية بنسبة (29.6%)، وبعض أصحاب المنشآت كان لديه ميول للتوجه لمؤسسات التنمية الاقتصادية حيث بلغت (17%)، وأما القروض فكانت نسبتها ضعيفة جداً حيث لم تتجاوز (4.4%).

**الجدول(6-6)**

**الصعوبات المالية التي واجهت المنشأة عند بدء التنفيذ**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **Yes** | 105 | 77.8 |
| **No** | 30 | 22.2 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**الجدول(7-6)**

**كيفية التغلب علي المشاكل التمويلية**

| المصدر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **بيع ممتلكات شخصية** | 40 | 29.6 |
| **قروض** | 6 | 4.4 |
| **دين من الأصدقاء** | 66 | 48.9 |
| **مؤسسات التنمية** | 23 | 17.0 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وكانت نتائج الدراسة قريبة من نتائج دراسة (البحيصي 2006) حيث أن (63%) من المنشآت عانت من صعوبات تمويلية عند بدء تنفيذ المشروع، والتغلب عليها كان (81%) اقتراض من الأصدقاء، و(7%) التغلب على الضائقة المالية بالقروض من البنوك، وهذه النتائج قريبة من نتائج الدراسة الميدانية، ولذلك يجب العمل على إعادة النظر في النظام المالي المصرفي في قطاع غزة من جهة، والعمل على إعادة توجيه أصحاب المنشآت الصناعية لآلية الاستفادة من مصادر التمويل المختلفة من جهة أخرى.

3. معاناة منشآت الصناعات المعدنية من ضعف دور البنوك التجارية والمتخصصة وأسعار الفائدة التي تتقاضها ومعاملاتها المعقدة.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية فإن طبيعة ظروف عمل المنشآت المعدنية الصغيرة من حيث تواضع التسجيل والترخيص والإمساك بالقيود المحاسبية لا تؤهلها في الكثير من الأحيان للحصول على خدمات التمويل اللازمة بالكم أو الوقت والتكلفة الملائمة لقدراتها، وفي كثير من الأحيان قد لا تتمكن من الإيفاء بشروط وإجراءات الاقتراض، وأسعار الفائدة المتقاربة في البنوك التجارية وأسعار المرابحة مع البنوك الإسلامية تنفر بعض أصحاب المنشآت لعدم اللجوء إلى الاقتراض علاوة على الوازع الديني لديهم (البرغوثي 2006)(البحيصي 2006).

**جدول (8-6)**

**إرتفاع أسعار الفائدة في البنوك**

| النسبة المئوية | التكرار | الإجابة |
|---|---|---|
| 61.5 | 83 | **Yes** |
| 38.5 | 52 | **No** |
| **100** | **135** | **Total** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**جدول (9-6)**

**ضعف دور البنوك في التمويل**

| النسبة المئوية | التكرار | الإجابة |
|---|---|---|
| 74.8 | 101 | **Yes** |
| 25.2 | 34 | **No** |
| **100.0** | **135** | **Total** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**الجدول(10-6)**

**صعوبة الإجراءات والمعاملات البنكية**

| النسبة المئوية | التكرار | الإجابة |
|---|---|---|
| 61.5 | 83 | **Yes** |
| 38.5 | 52 | **No** |
| **100** | **135** | **Total** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وحسب نتائج الدراسة الميدانية فإن (75.8%) من ضعف التسهيلات المالية والائتمانيـــة، و(61.5%) تعاني من ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنوك التجارية والإسلامية، و(61.5%) من المنـــشآت تعـــاني من صعوبة في الإجراءات والمعاملات مثل الضمانات والشروط التـــي تـــضمنها بنـــوك الاقتـــراض والتمويل.

4. تفضيل التعامل مع البنوك التجارية أو الإسلامية أو غير ذلك.

ومن خلال الجدول (11-6)، فإن (80.7%) تفضل التعامل مع البنوك الإسلامية لو وجدت بمعاملاتها الإسلامية الصحيحة دون البنوك الموجودة حالياً.

**الجدول (11-6)**

**تفضيل التعامل مع البنوك التجارية أم الإسلامية.**

| النسبة المئوية | التكرار | نوع البنك |
|---|---|---|
| 80.7 | 109 | **بنك إسلامي** |
| 19.3 | 26 | **بنك تجاري** |
| **100** | **135** | **Total** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وقد تطابقت هذه النتائج مع العديد من الدراسات منها دراسة (البحيصي 2006) ودراسة (قفه 2006) و(شعبان 2005)، والكثير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية، وفي هذا إشارة إلى أهمية إعادة النظر في النظام المالي والمصرفي وتوجيهه إلى النظام الإسلامي حتى يتمكن أصحاب المنشآت الصناعية من الاستفادة من التمويل المصرفي، والعمل على التوجه نحو إنشاء المصارف الإسلامية أو توسيعها وتأكيد عملياتها وتوافقها مع المنهج الإسلامي.

**خامساً : تحليل المعلومات المتعلقة بالقوانين والتشريعات.**

1. قانون ضريبة الدخل وأثرها على الصناعات المعدنية الصغيرة.

إن بناء قطاع صناعي يتطلب حزمة من التشريعات والقوانين الداعمة والمحفزة للمشاريع الصغيرة بما فيها من نظام ضرائب وجمارك وأسعار فوائد وصرف العملات، بحيث لا يثقل كاهل هذه المشاريع الصغيرة، وكذلك تسهيل الإجراءات والمعاملات في التسجيل لعمليات الاستيراد والتصدير (أبو جزر 2006). ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين أن (45.2%) من أصحاب المنشآت المعدنية مطلعون على قانون ضريبة الدخل الخاص بالشركات، و(54.8%) ليس لديهم إطلاع أو حتى علم بهذا القانون، ومن هنا يبرز دور الوعي والثقافة الراشدة ودورها في توجيه أصحاب المنشآت الصناعية.

**جدول (12-6)**

**أثر الضريبة على المنتج المعدني**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **Yes** | 95 | 70.4 |
| **No** | 40 | 29.6 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

ومن خلال الجدول (12-6)، يرى (70.4%) من أصحاب المنشآت المعدنية بأن الضريبة التي يدفعونها لها تأثير سلبي على أسعار المنتجات التي يقومون بإنتاجها، و(29.6%) يعتقدون بأنها لا تؤثر على صناعاتهم ودورهم الهام في المشاركة في المصاريف العامة للدولة عن طريق الضرائب وتعود عليهم بالخدمات والتسهيلات. وهنا نفتقر إلى الوعي الضريبي لدي أصحاب المنشآت الصناعية وهذا الدور المطلوب من دائرة المكوس والجمارك أو الغرفة التجارية بوزارة الاقتصاد الوطني من خلال العمل على عقد دورات تدريبية في مجالات التعرف على مصادر التمويل والتعريف بقانون الدخل وضريبة الشركات وغيره.

2. قانون تشجيع الاستثمار ومدى رؤية أصحاب المنشآت لتعديل هذا القانون والمجالات المقترحة للتعديل.

يتحيز قانون تشجيع الاستثمار لدعم الاستثمارات الضخمة نسبياً وبالتالي يشجع الاستثمارات الأجنبية من إعفاءات ضريبية لفترات مختلفة فقط للمشروعات الجديدة التي يتجاوز رأسمالها 100000$ دولار أمريكي، وذلك على حساب الاستثمارات المحلية ورؤوس الأموال الصغيرة المحلية، وإن قانون تشجيع الاستثمار لم يحقق الهدف الذي وضع من أجله، وبالتالي يجب إعادة النظر في آلية تشجيع الاستثمار بما يتوافق مع القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني كأولوية وطنية، وحسب نتائج الدراسة الميدانية والجدولين التاليين (13-6)، حيث أن (81.5%) من أفراد العينة يؤيدون تعديل قانون تشجيع الاستثمار في العديد من المجالات منها : الضريبة الصفرية (008.) من الألف التي تدفع في الصناعات المعدنية، وضريبة الشركات (17%)، وضريبة الدخل الشخصي التي تحقق الازدواج الضريبي، وكذلك تقديم العديد من المزايا للمنشآت المحلية الصغيرة مثل الدعم المالي والعلمي والإرشاد والتوجيه من قبل لجنة مختصة في الصناعة ذات كفاءات عالية ومتميزة.

**الجدول (13-6)**

**تعديل قانون تشجيع الاستثمار**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **Yes** | 110 | 81.5 |
| **No** | 25 | 18.5 |
| **Total** | **135** | **100** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**الجدول (14-6)**

**مدى تأثير الضريبة على المنتج المعدني**

| درجة التأثير | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **كبير جداً** | 1 | .7 |
| **كبير** | 21 | 15.6 |
| **متوسط** | 41 | 30.4 |
| **ضعيف** | 40 | 29.6 |
| **لا يؤثر** | 32 | 23.7 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

حسب الجدول (14-6) فإن (30.4%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة يرون أن قانون تشجيع الاستثمار له دور متوسط التأثير، و(29.6%) يرون أنه ضعيف، و(23.7%) لا يرون له أي تأثير بل يخدم المصالح الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني.

**سادساً : تحليل المعلومات المتعلقة بالإدارة.**

1. الخطة الإدارية الموضوعة والمكتوبة مسبقاً وخطط زيادة الإنتاجية في المنشآت المعدنية الصغيرة.

يعتبر الريادي والمحور الأساسي في المشاريع الصغيرة، فلا يمكن أن تتواجد هذه إلا بتوفر الشخصيات الريادية في المجتمع، فالشخص الريادي بالنسبة للمشاريع الصغيرة هي بمثابة العمود الفقري لها، وإذ تتبني استراتيجية لتنمية وتطوير العنصر البشري من أجل خلق المبادرات الريادية لدعم المشاريع الصغيرة.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية، والملاحظ من خلال الجدول (15-6) أن (78.5%) من عينة الدراسة تعمل وفق خطة إدارية، و(21.5%) منشأة تعتمد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع، وتعتبر هذه النسبة عالية وهي مؤشر ايجابي على تخطيط الإداري للصناعة المعدنية لخطط العمل التي تعمل بدورها على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**الجدول (15-6)**

**وجود خطة إدارية موضوعة مسبقاً**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **Yes** | 106 | 78.5 |
| **No** | 29 | 21.5 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

ومن خلال الجدول (16-6) تبين أن هناك (78.1%) من عينة الدراسة تضع خطط مكتوبة وغير مكتوبة لزيادة الإنتاج في المستقبل رغم ضعف التخطيط والتنبؤ للمالكين التي تمثلت ب(31.9%)، وإضافة لضعف المعرفة ببرامج الجودة والمنافسة والتسويق في ظل نمطية طبيعية وطريقة الإنتاج، وفي ظل وجود خطط لزيادة الإنتاجية من خلال تنويع المنتج وزيادة خطوط الإنتاج.

**الجدول (16-6)**

**وجود خطة لزيادة الإنتاجية في المنشأة**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **Yes** | 92 | 68.1 |
| **No** | 43 | 31.9 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

2. الخبرة الإدارية للعاملين في المنشأة والدورات التي تقوم بعقدها المنشأة أو المشاركة فيها وتقييم أداء العاملين فيها.

تعاني المنشآت المعدنية الصغيرة في قطاع غزة من ضعف القدرات المهنية والفنية للعمال رغم أن (65.2%) من أصحاب المنشآت المعدنية يقولون أن العمال لديهم خبرة إدارية لإدارة المشروع في حال تغيب المدير أو المالك لفترة زمنية قصيرة، ولكن في حال تغيب المدير لفترة كبيرة فبالتأكيد لا يستطيع العامل إدارة المنشأة بخبرته البسيطة والمتواضعة، ويؤكد ذلك عدم اهتمام أصحاب المصانع بعقد الدورات التدريبية أو المشاركة فيها في المجالات الإدارية والفنية والإنتاجية.

**الجدول (17-6)**

**هل تقوم المنشأة بعقد دورات تدريبية أو المشاركة فيها**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **Yes** | 44 | 32.6 |
| **No** | 91 | 67.4 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

حيث بين الجدول (17-6) بأن (67.4%) من أصحاب المنشآت لا يقومون بعقد الدورات التدريبية أو المشاركة في دورات تدريبية أو ورش العمل الداخلية أو الخارجية، وهذا يؤكد ضعف الخبرة الإدارية للعمال في إدارة المشاريع التجارية والصناعية.

3. الهيكل الإداري الرسمي في المنشأة والدفاتر والتقارير القانونية لها.

وجود الأنظمة الإدارية الرسمية المكتوبة والتقارير والسجلات القانونية تحقق العديد من المزايا التي تعمل بدورها على تسهيل عملية إدارة الشركة، وتوفير المعلومات بشكل مفصل ووافي وتوافر السرعة والدقة فيها، ويوضح الجدولان (18-6) و(19-6) أن (65.9%) من المنشآت لديها نظام إداري

مكتوب و(34.4%) ليس لديها نظام إداري مكتوب، وهذه المنشآت تحتاج إلى مزيد من التوعية والتدريب لهذه الصناعات حتى تقوم بتطوير نفسها إدارياً وبصورة كبيرة.

**الجدول (18-6)**

**وجود نظام إداري مكتوب**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| YES | 89 | 65.9 |
| NO | 46 | 34.1 |
| TOTAL | 135 | 100.0 |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**الجدول (19-6)**

**وجود نظام تقارير قانونية ورسمية**

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| Yes | 97 | 71.9 |
| No | 38 | 28.1 |
| Total | 135 | 100.0 |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**سابعاً : المعلومات المتعلقة بالتسويق.**

1. المناطق التي يتم فيها تسويق المنتج وامتلاك إسرائيل لشركة التسويق التي تسوق المنتجات الفلسطينية في الاتحاد الأوروبي والدول الغربية.

من خلال نتائج الدراسة تبين من الجدول (20-6) أن (79.81%) من منتجات الصناعات المعدنية تستهلك محلياً في قطاع غزة واحتلت المرتبة الأولي، أما المرتبة الثانية هي الضفة الغربية بنسبة (11.81%) من المنتج المحلي يسوق في الضفة الغربية ويعتبر استهلاك محلي، واحتلت إسرائيل المرتبة الثالثة (8.07%) حيث يتم تسويق هذه النسبة من منتج الصناعات المعدنية الصغيرة داخل

إسرائيل، أما الدول العربية (3%) من المنتج يسوق في الدول العربية، وأما الدول الأجنبية فلا يسوق فيها أي نسبة من المنتج المعدني، وهنا دور توفير المعلومات والفرص التسويقية والدراسات للأسواق الدولية ومتطلبات التسويق من مواصفات وطبيعة التعبئة والتغليف وغيره التي تقوم بها شركات التسويق المتخصصة .

**جدول (20-6)**

**المناطق التي يسوق بها المنتج المعدني**

| الدولة أو المنطقة | المجموع | النسبة المئوية | المرتبة |
|---|---|---|---|
| **قطاع غزة** | 10775 | 79.81 | **الأولي** |
| **الضفة الغربية** | 1595 | 11.81 | **الثانية** |
| **إسرائيل** | 1090 | 8.07 | **الثالثة** |
| **الدول العربية** | 40 | 3 | **الرابعة** |
| **الدول الأجنبية** | 0 | 0 | **الخامسة** |
| **المجموع** | **13500** | **100**% | |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

2. استخدام وسائل الدعاية والإعلان ونوعيتها وتكلفتها.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية فإن (35.6%) من المنشآت المعدنية تستخدم الدعاية والإعلان، حيث بلغ عدد المنشآت التي تستخدم الدعاية والإعلان 48 منشأة صناعية معدنية صغيرة بمتوسط تكاليف

شهرية بلغت 150$ تقريباً أي ما يعادل 660 شيقل إسرائيلي فقط، وفي الغالب توجه هذه المـــصاريف إلى استخدام الملصقات وبطاقات تعريف الشركة وبعض الهدايا الرمزية ومثلث ما يقـــارب (74.8%) من وسائل الدعاية والإعلان المستخدمة، و(11.9%) تستخدم الصحف والجرائـــد، (8.1%) تـــستخدم الراديو، و(3%) تستخدم التلفزيون، و(2.2%) تستخدم صفحات الإنترنت وهي ثلاث شركات مع العلم أن تكاليفها عالية جداً.

**جدول (6/21)**

**وسائل الدعاية والإعلان المستخدمة**

| وسيلة الدعاية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **التلفزيون** | 4 | 3.0 |
| **الراديو** | 11 | 8.1 |
| **الصحف والجرائد** | 16 | 11.9 |
| **الإنترنت** | 3 | 2.2 |
| **وسائل أخري** | 101 | 74.8 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

3. مصادر المنافسة التي تتعرض لها الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة والميـــزة التنافـــسية في المنتج المحلي.

أما مصادر المنافسة التي تواجهها الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، فكانت إســـرائيل هـــي المنافس الأول للمنتج المعدني الفلسطيني، والمرتبة الثانية المنتج الصيني، أما المنتج الثالث فكان منـــتج

الدول العربية المختصة بالصناعات المعدنية مثل السعودية والأردن، وكانت تركيا الدولة الرابعة، والولايات المحتدة الأمريكية الدولة الخامسة، والاتحاد الأوروبي الدولة السادسة من حيث منافسة منتجاتها للمنتج الفلسطيني، وتتمثل المنافسة في العديد من المنتجات مثل الحديد والصلب، وتشكيل المعادن، وتصنيع أفران الغاز والبوتجاز المستخدمة في الطهي المنزلي، وأنابيب الغاز والصهاريج، ومنتجات المخارط، والعديد من منتجات الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة.

**جدول (6/22)**

**الدول المنافسة للمنتج المعدني**

| الدولة | المجموع | النسبة[1] | الترتيب |
|---|---|---|---|
| **إسرائيل** | 220 | 1.63 | **الأولي** |
| **الدول العربية** | 361 | 2.67 | **الثالثة** |
| **الصين** | 317 | 2.35 | **الثانية** |
| **USA** | 576 | 4.27 | **الرابعة** |
| **الاتحاد الأوروبي** | 702 | 5.20 | **السادسة** |
| **تركيا** | 654 | 4.84 | **الخامسة** |
| **المجموع** | **2830** | **20.69** | **الرتب** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

أما الميزة التنافسية في المنتج الذي تنتجه المنشآت المعدنية الصغيرة، فكانت (73.3%) من أصحاب المنشآت لديهم ميزة تنافسية في منتجهم عن المنتجات المعدنية الأخرى، وأجاب (26.7%) بالنفي وذلك

(1) . حيث أن هذه النسب تعنى أن الرقم الأقرب إلى الواحد صحيح هي الأكثر أهمية من التي تليها أو أكبر منها عدداً، حيث أن رقم واحد هو الرقم المعياري لتحديد المرتبات والأولويات للدول المنافسة للمنتج المعدني.

لتوفر نفس المواد الخام المتاحة للجميع ونفس الآلات والسلع الوسيطة لــذلك لا شــيء يميــزهم عــن غيرهم.

4. مطابقة منتج الصناعات المعدنية الصغيرة للمواصفات والمقاييس العالمية ومدى حاجتهــا للحمايــة والحضانة. حسب نتائج الدراسة الميدانية فقد تبين من خلال الجــدول (6/23) أن (69.9%) بــنعم أنهم ينتجون حسب المقاييس والمعايير الدولية، وأجاب (30.4%) بلا حيث أنهم ينتجــون حــسب المقاييس والمواصفات الخاصة حسب كل زبون.

**الجدول (6/23)**

**الإنتاج حسب المعايير الدولية والمقاييس**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
| --- | --- | --- |
| **Yes** | 94 | 69.6 |
| **No** | 41 | 30.4 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وأما حسب الجدول (24-6) تبين أن (78.5%) بأنهم يطلبون توفير الحماية الجمركية للمنتج المعــدني في قطاع غزة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والهيئــات المختــصة بحمايــة وحــضانة المنــتج الفلسطيني.

الجدول (6/24)

**توفير حماية جمركية وحاضنة أعمال**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
| --- | --- | --- |
| **Yes** | 106 | 78.5 |
| **No** | 29 | 21.5 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

**ثامناً : تحليل المعلومات المتعلقة بالبحث والتطوير والمراكز المهنية.**

1. مراكز التدريب المهني ونقص الخبرات ذات الكفاءة العالية.

من خلال نتائج الدراسة الواقعية تبين أن (15.6%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة يعتقـــدون بأن مراكز التدريب المهني لها الدور الإيجابي في زيادة الإنتاجية للصناعات المعدنية، و(53.3%) لها تأثير كبير، و(27.4%) بشكل متوسط أنظر الجدول (25-6).

الجدول (6/25)

**أهمية وأثر المراكز المهنية على الصناعات المعدنية الصغيرة**

| مدى التأثر | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **كبير جداً** | 21 | 15.6 |
| **كبير** | 72 | 53.3 |
| **متوسط** | 37 | 27.4 |
| **ضعيف** | 3 | 2.2 |
| **لا يؤثر** | 2 | 1.5 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

وأما عن نقص الخبرات فإن (62.2%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة يقولـــون بـــأن هنـــاك نقص في الخبرات ذات الكفاءة العالية التي تتعامل مع التكنولوجيا، و(37.8%) تعتقد بأنـــه لا تتـــوافر هذه الخبرات.

2. بنك المعلومات الصناعي وربط الأبحاث التطبيقية للجامعات بواقع الصناعات المعدنية.

ومن خلال نتائج الدراسة تبين أن هناك (39.3%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة يـــرون أن بنك المعلومات له الدور والأثر الكبير على تطور وتقدم الصناعات المعدنية، و(35.6%) يرون أن لها تأثير كبير، و(20.7%) لها دور متوسط، وهي بمجموع (95.6%) من عينة الدراسة يرون بـــأن لـــه دور إيجابي من خلال توفير البيانات والمعلومات عن قطاع الصناعة في كافة مجالاته وما يختص بكل صناعة من تسويق وإدارة وتدريب وتوفير المواد الخام ومنافذ البيع وغيره، الذي يعمل علـــى تـــوفير

الوقت والجهد وتوفير التكاليف للصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة مما ينعكس على سعر المنتج المعدني الفلسطيني في قطاع غزة.

كما واجمع حوالي (22.2%) بشكل كبير جداً، و(47.4%) بشكل كبير، و(21.5%) بشكل متوسط وهي بمجموع (91.1%) من العينة يؤكدون على الدور الهام لربط الأبحاث التطبيقية في الجامعات بواقع الصناعة الفلسطينية والتي تساعد على تطور وزيادة الإنتاجية في الصناعة الفلسطينية.

**تاسعاً: تحليل المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية الفلسطينية.**

1. البنية التحتية الصناعية وأسعار المياه والطاقة الكهربائية والاتصالات.

تعزز الدول قدرتها الاقتصادية والتجارية بتوفير البنية التحتية الملائمة للأعمال بأسعار تنافسية، ومن خلال واقع الدراسة فإن حوالي (13%) من أفراد العينة يعتقدون أن البنية التحتية تساعد بشكل ضعيف، أي أنها تساعد على تسيير العملية الإنتاجية من نقل المواد الخام حتى تسويق المنتج في الأسواق المستهدفة، و(9.6%) بشكل عديم التأثير، و(38.5%) بشكل متوسط و(26.7%) بشكل كبير، و(6%) بشكل كبير جداً، وأما أسعار المياه والكهرباء فإن (88.9%) يرون بأنها تؤثر على المنتج المعدني المحلي حيث أن الأسعار المرتفعة للكهرباء والاتصالات تنعكس على سعر المنتج المحلي مما ينعكس على عدم ميزة التنافسية للمنتج من خلال السعر، وتتوافق هذه النتائج مع العديد من الأبحاث والدراسات منها (مقداد، 2002)، و(قفه، 2006)، و(هنية، 2006).

2. شبكة المواصلات الداخلية وأسعار النقل داخل إسرائيل.

حسب نتائج الدراسة الميدانية فإن (75.6%) من أصحاب المنشآت المعدنية يرون أن شبكة المواصلات الداخلية صالحة لتسيير عملية الإنتاج والتسويق والنقل من وإلى المنشأة، و(24.4%) يرون أنها غير كاملة مقارنة بالدول الأخرى أو بالطرق في المدن الصناعية في دول العالم الصناعية.

وأما أسعار النقل فإنها تشكل 30% من تكلفة السلعة المستوردة أو المصدرة في قطاع غـزة والـضفة الغربية (نصر الله، 2005)، ويؤكد ذلك نتائج الدراسة الميدانية حيث أن (60.7%) يـرون أن أسـعار النقل في إسرائيل تؤثر على سعر المنتج الفلسطيني.

**عاشراً : تحليل المعلومات المتعلقة بالآلات والإنتاج.**

1. مصدر الآلات وحالتها وطريقة الإنتاج.

وصل معدل رأس المال المستثمر في الآلات المستوردة من إسرائيل والخارج إلى أكثـر مـن (90%) من مجمل رأس المال، والاعتماد على إسرائيل في توفير المستلزمات الإنتاجية وقطع الغيار، مما يزيد من التكاليف والوقت (نصر الله، 2005)، حيث بلغ نسبة الآلات المستوردة من الخارج وعبر إسـرائيل (83.7%) منها، مع العلم أن (61.5%) من هـذه الآلات جديـدة، و(34.8%) متوسـطة، و(3.7%) مستعملة، والطريقة التي تعمل بها هذه الآلات (20.7%) منها تعمل بطريقة يدوية، و(34.8%) تعمـل بطريقة ميكانيكية، و(26.7%) تعمل بطريقة نصف أوتوماتيكية، و(17.8%) FULL AUTO.

وأكدت نتائج الدراسة مع الكثير من الدراسات منها (السمنة، 2006) و(قفه، 2006) و(مقداد، 2002).

2. مصدر المواد الخام والبلدان التي يتم استيراد المواد منها.

يواجه أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة صعوبة في الحصول على هذه المـواد والمـواد المكملـة للصناعات المعدنية حيث أن (96.3%) من المواد الخام مـستوردة مـن الخـارج، و(3.7%) محليـة الصنع.

أما النسب المئوية لاستيراد المواد الخام يبين الجدول ( 6/26)، أن إسرائيل احتلـت المرتبـة الأولـي بنسبة (65%) منها، والضفة الغربية المرتبة الثانية بنسبة (16%)، والثالثة الاتحاد الأوروبـي بنـسبة (10%)، ودول أخري المرتبة الخامسة بنسبة (6%).

الجدول (6/26)

ترتيب البلدان التي نستورد منها المواد الخام للصناعات المعدنية

| الدولة | المجموع | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| **إسرائيل** | 9342 | 65 | الأولي |
| **الضفة الغربية** | 2308 | 16.2 | الثانية |
| **الاتحاد الأوروبي** | 1415 | 9.9 | الثالثة |
| **دول أخري** | 850 | 6 | الرابعة |
| **الدول العربية** | 385 | 2.7 | الخامسة |
| **USA** | 20 | 1 | السادسة |
| **المجموع** | **14320** | **100** | |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

3. قيمة متوسط الإنتاج الشهري.

مع الظروف الاقتصادية الخانقة الحالية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والحصار المضروب عليه، فقد كان حسب نتائج الدراسة الميدانية قيمة متوسط الإنتاج الشهري 5400$ دولار أمريكي للمنشأة الواحدة في قطاع غزة.

**الحادي عشر : المعلومات المتعلقة بالعمال.**

1. عدد العمال ومستوى التعليم.

حسب نتائج الدراسة الميدانية فقد بلغ متوسط عدد العاملين المستخدمين (اليدوي) (2.11) عامل، ومتوسط عدد العمال الفنيين في المنشأة الواحدة بلغ (3.48) عامل، والموظف الإداري حيث بلغ متوسط عدد العاملين (1.64) عامل للمنشأة الواحدة.

أما مستوى التعليم فإن (45.22) من العاملين لم يحصلوا على الثانوية العامة، و(37.33%) حاصلين على الثانوية العامة، و(12.7%) حاصلين على دبلوم متوسط صناعي أو أكاديمي، و(5%) حاصلين على شهادة البكالوريوس، ولا يوجد حاصلين على الدراسات العليا في مجال الصناعات المعدنية.

وقد أكدت الدراسات السابقة والأبحاث على نتائج قريبة من نتائج الدراسة الميدانية، فقد أشار (السمنة، 2006) و(قفه، 2006) أن تقارب نسبة الغير حاصلين علي الثانوية العامة (50%) من العاملين في المنشأة.

2. المعايير التي يتم بناءً عليها توظيف العاملين ومتوسط الرواتب التي يتقاضونها وعدد ساعات العمل اليومي.

يتضح من الجدول (6/27) أن (55.6%) من أصحاب ومدراء المنشآت يعتمدون على الخبرة في توظيف العاملين في المنشأة أي شهادة الخبرة والممارسة العملية لهذه المهنة المتقدم لها، وأن (11.1%) يعتمدون على صلة القرابة والتي تلعب دوراً هاماً في التوظيف في المنشآت الصغيرة من حيث القرابة القوية، و(33.3%) يعتمد معيار الكفاءة في توظيف العاملين لديه أي يجب أن يكون سريعاً وملماً بعمله دون أخطاء جوهرية في عملية الإنتاج.

**الجدول (6/27)**

**المعايير التي يتم بناءً عليها توظيف العاملين**

| المعيار | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **الخبرة** | 75 | 55.6 |
| **عائلية** | 15 | 11.1 |
| **الكفاءة** | 45 | 33.3 |
| **Total** | **135** | **100.0** |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

أما متوسط الرواتب التي يتقاضها العاملون في المنشأة، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن متوسط أجر العامل اليدوي قد بلغ (616) شيقل إسرائيلي شهرياً أي ما يعادل (140$) دولار أمريكي شـهرياً، و متوسـط أجر العامل الفني (1423) شيقل شهرياً أي ما يعادل (323.5$) دولار أمريكي، وبلغ متوسـط أجـر الموظف الإداري الشهري (1466) شيقل إسرائيلي شهرياً أي مـا يعـادل (333.5$) دولار أمريكـي شهرياً.

ويتضح من خلال النتائج السابقة انخفاض في متوسط أجور العاملين في قطـاع الـصناعات المعدنيـة الصغيرة، وقد يرجع السبب للهبوط العام في النشاط الاقتصادي بشكل عام في قطاع غزة ووجود نسبة كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل على جميع المستويات في ظل الظروف الحاليـة والقيـود التي تفرضها قوات الاحتلال على العاملين داخل الخط الأخضر (قفه، 2006).

أما عن متوسط عدد ساعات العمل اليومي في المنشآت المعدنية فقد بلغ (8.49) ساعة، وهو أقل مـن المعدل القانوني لمعدل ساعات العمل اليومي، وهذا يعكس الوضع الاقتصادي القائم وخمـول الطلـب على جميع المنتجات بشكل عام.

**الثاني عشر : تحليل المعلومات الخاصة بالاهتمام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسـسات العامة والخاصة.**

1. الاهتمام من قبل الوزارات والهيئات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

نرى أن الاهتمامات والمسؤوليات بين الوزارات كالتخطيط والأشغال العامة، ووزارة الاقتصاد، وهيئـة الاستثمار، تتشابك بشكل كبير إلى درجة أن الفصل بين واجبات هذه المؤسسات والـوزارات يـصبح صعباً للغاية، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين أن (49.6%) يرون أن هناك اهتمام من قبل هذه

المؤسسات والوزارات بالمنتج المحلي الذي ينتجه من توجيه وإرشـــاد، وأن مـــا نـــسبته (50.4%) لا يرون أي اهتمام من قبل تلك الوزارات والهيئات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

2. اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية.

أما عن فعاليات اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية، فإن عدم توافر قاعدة بيانات لدي الاتحـــاد وهـــي من أكبر المشكلات التي تواجه كافة الاتحادات، والخدمات التي يقدمها الاتحاد محدودة ومعروفة، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين أن (43%) من المنشآت هي عضو في اتحاد الـــصناعات المعدنيـــة والهندسية، وأن (57%) هم ليس لديهم عضوية في الاتحاد، لأنهم يعتقـــدون أن الاتحـــاد لا يقـــدم أي خدمات أو مشورة وليس لديه ما ينفعهم في صناعاتهم المعدنية، من الدور الحساس والفعال فلابد مـــن العمل على تفعيل دور الاتحاد من كافة النواحي المطلوبة.

3. الاهتمام من قبل القطاع الخاص وشركات التسويق اتجاه منتجات الصناعات المعدنية الصغيرة.

أما الاهتمام من قبل شركات القطاع الخاص ودورها في تسويق وبيع المنتج المعدني، فـــإن (15.6%) يرون لها دوراً كبيراً جداً في تسويق منتجاتها، و(31.9%) يـــرون أن لهـــا دوراً كبيـــراً، و(37.8%) يعتقدون بأن لها دوراً متوسطاً، و(11.1%) لها دور ضعيف، وأن (3.7%) لا تـــؤثر علـــى المنـــتج المعدني.

**الخلاصة**

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين أن الصناعات المعدنية الصغيرة تعاني من العديد من المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام مع وجود مشاكل خاصة بالصناعات المعدنية من أهم هذه المشاكل :

1. المعوقات والعراقيل الإسرائيلية والإغلاقات المتكررة للمعابر والمستمرة، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن (95.4%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة أن لها تأثير كبير.
2. ضعف دور القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص، وكذلك ضعف دور السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن (49.6%) يرون أن هناك اهتمام من قبل المؤسسات العامة والوزارات، و(51.4%) يرون عكس ذلك.
3. المواد الخام (96.3%) منها مستوردة من إسرائيل، و (83.7%) من الآلات مستوردة إما من إسرائيل أو عن طريق إسرائيل من الخارج، وأن (61.5%) من هذه الآلات جديدة.
4. ضعف دور البنوك التجارية حيث أن (74.8%) من أصحاب المنشآت يرون أن البنوك التجارية لها دور ضعيف في مساندة الصناعة بشكل عام من حيث أسعار الفائدة، والمعاملات البنكية، والاعتماد البنكي وغيرها.، وأما المصارف الإسلامية فإن (80.7%) يرغبون بوجود مصرف إسلامي يتعاملون معه.
5. عدم استخدام الدعاية والترويج للمنتج من خلال الوسائل الدعاية حيث بلغت (35.6%) من المنشآت تستخدم الدعاية والإعلان، وضعف دور الوسيلة المستخدمة في الدعاية والإعلان للترويج عن المنتجات المعدنية الصغيرة حيث أن (150$) متوسط تكاليف المنشآت التي تستخدم الدعاية والإعلان فقط، وتستخدم (74.8%) من هذه التكاليف في وسيلة تعريفية من ملصقات وكرتات تعريف بالمنشأة.

6. أداء ضعيف في تطبيق أساليب الإدارة حيث أن (78.5%) يعتمدون وجـود خطـة إداريـة فـي المنشأة، و(68.1%) من المنشآت لديها خطة لزيادة الإنتاج.

7. ضعف دور الدورات التدريبية في المنشآت لرفع كفاءة العاملين لـديها، حيـث أن (67.4%) مـن المنشآت لا تعقد أو تشارك في دورات تدريبية لتطوير وتحسين أداء العاملون فيها.

8. كثافة رأس المال المستثمر في الصناعات المعدنية الصغيرة ما يعادل (90%) فـي الآلات، حيـث بلغ متوسط رأس مال المنشأة الواحدة للصناعات المعدنية الصغيرة (127000$).

9. ضعف دور اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية في تقـديم الخـدمات الاستـشارية والإرشـادية للصناعات المعدنية الصغيرة، والتركيز على دور بنك المعلومـات الخـاص بالقطـاع الـصناعي الفلسطيني.

10. البنية التحتية لقطاع غزة بحالة متوسطة حيث تؤدي الحد الأدنى فقط من تسيير أعمال من وإلـي المصنع، وأن أسعار الماء والكهرباء والاتصالات مرتفعة جداً حيث يؤكد هذه (88.9%) من عينـة الدراسة هذه الارتفاع في الأسعار.

11. التشابك والتداخل في إجراءات الترخيص والتسجيل بين العديد من الوزارات والبلديات والـدفاع المدني وهيئة البيئة، وغيرها الكثير من المؤسسات والهيئات التي تمر بهـا للتـرخيص أو لتجديـد الترخيص.

12. إن ما نسبته (81%) يؤيدون تعديل قانون تشجيع الاستثمار الـذي يـساند ويـدعم الـصناعات الأجنبية واستثماراتها في قطاع غزة.

13. وجود بنك معلومات يوفر جميع المعلومات والبيانات عن الصناعة الوطنية الفلسطينية، حيـث أن (95.6%) من عينة الدراسة يؤيدون إنشاء بنك معلومات مركزي لخدمة الصناعة.

# الفصل السابع

## اختبار الفرضيات وفروق أراء العينة حول العديد من المسائل

أولاً : المقدمة.

ثانياً : اختبار الفرضيات.

ثالثاً : تحليل فروق أراء العينة حول عدد من المتغيرات.

رابعاً : تحليل كروس تابس (cross tabs).

الخلاصة.

## الفصل السابع

## اختبار صحة الفرضيات

**أولاً : المقدمة :**

تم إيجاد النسب المئوية والمتوسط الحسابي واستخدام اختبار الإشارة (Sign Test)، وذلك من أجل فحص فرضيات الدراسة، ويستخدم هذا النوع من الاختبارات عندما تكون عينة الدراسة لا تخضع للتوزيع الطبيعي، وذلك من أجل معرفة وتوجه أفراد عينة الدراسة حول محتوى فقرة معينة من الدراسة، ويتم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق النسب المئوية والتكرارات الإحصائية واستخدام اختبار تحليل فروق أراء العينة حول عدد من المتغيرات و واستخدام اختبار كروس تاب (cross tabs) لمعرفة توجه أراء أفراد عينة الدراسة قيد البحث.

**ثانياً: اختبار صحة الفرضية الأول القائلة** : توجد **علاقة ارتباط عكسية بين إنتاجية الصناعات المعدنية والمعوقات الإسرائيلية، كلما زادت المعوقات الإسرائيلية كلما انخفضت إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة والعكس صحيح،** ويمكن قياس مدى تأثير المعوقات الإسرائيلية، عن طريق الفرضيات الفرعية التالية :

4. **عندما تكون الإغلاقات الإسرائيلية للمعابر متكررة ومستمرة كلما انخفض إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة.**

تبين الفقرة (14) أن ما نسبته (61.3%) من أصحاب المنشآت يقولون أن الإغلاقات المتكررة والمستمرة لها الأثر الكبير جداً على منتج صناعتهم، وأن (34.1%) يقولون أن لها أثر كبير، و(4.4%) يقولون أن لها أثر متوسط، وكون المنشآت صغيرة الحجم فإن غالبيتها لا تصدر للخارج وتشتري المواد الخام من الموزع الداخلي فلا تتأثر كثيراً إلا في وقت الإغلاقات الطويلة جداً، مما ولها أثر كبير جداً وأثر كبير كانت بمجموع (95.4%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة

يقولون أن لها تأثير كبير جداً، يدل على أن هناك علاقة قوية جــداً بــين الإغلاقــات المتكــررة والمستمرة والتأثير على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**5. توافر المواد الخام والمعدات الحديثة يعمل على زيادة إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية.**

وتبين الفقرة (54) أن (96.3%) من المواد الخام مستوردة أي متوفرة بشكل شبه دائــم، و(3.7%) مــن المواد الخام من الصنع المحلي، حيث أن غالبية المواد الخام مستوردة من الخارج ونــسبة ضــئيلة جــداً محلية لا تستطيع الصناعة الاعتماد عليها في إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، لــذلك فإن توفير المواد الخام محلياً أو ضمان توافر المواد الخام من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التجارية بــين السلطة الوطنية الفلسطينية للصناعات المعنية الصغيرة، ويعمل على رفع وتحــسين إنتاجيــة الــصناعات المعدنية الصغيرة، مما يدل على وجود علاقة قوية بين توفر المواد الخــام وزيــادة إنتاجيــة الــصناعات المعدنية الصغيرة.

وأما الآلات فقد تبين من الفقرة (52) أن (83.7%) من الآلات مستوردة و(16.3%) محلية الــصنع، وإن الجزء الأكبر من الآلات والقطع الغيار مستوردة من الخارج وتوفير جزء بسيط من الالآت وقطع الغيــار محلياً أيضاً لا يعتمد عليه في تسيير العملية الإنتاجية، مما يدل على وجود علاقة قوية جــداً بــين الآلات الجديدة الحديثة وزيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة وتسهيل مرور هذه الالآت من خلال المعــابر والحدود بسرعة وسهولة.

**6. كلما كان هناك تسهيلات في تصدير منتجات قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة يؤدي ذلــك لزيــادة إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة.**

تبين من خلال الفقرة (15) أن (36.3%) من أصحاب المنشآت المعدنية يعتقدون أن لها تأثيراً كبيراً جداً، وأن (37.8%) يرون أن لها تأثيراً كبيراً، و(25.2%) لها تأثير متوسط، وهي بمجموع (99.3%) يــرون أن لها تأثيراً على إنتاجية الصناعات المعدنية، أي كلما كانت المعابر مفتوحة وسهلة الحركة كلمــا كانــت إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة مرتفعة وذلك لتغطية الصادرات إلى الخارج، مما يدل علــى وجــود

علاقة قوية بين تسهيل الإجراءات الصادرات يعمل بدوره على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

ومن خلال النسب المئوية السابقة للفرضيات الفرعية التي تؤكد على أن المعوقات الإسرائيلية لها تأثير كبير على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة من خلال الإغلاقات المتكررة والمستمرة، وتوفير المواد الخام والآلات الحديثة وتسهيل عملية التصدير إلى الخارج، مما يدل على أنه توجد علاقة عكسية بين إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة والمعوقات الإسرائيلية، أي كلما زادت المعوقات الإسرائيلية كلما انخفضت إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة والعكس صحيح.

**اختبار صحة الفرضية الثانية القائلة بأنه** : توجد **علاقة موجبة بين التمويل وإنتاجية قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة، كلما زادت التسهيلات المقدمة للصناعات المعدنية الصغيرة كلما عمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة،** ويمكن قياس هذه العلاقة عن طريق الفرضيات الفرعية التالية :

4. عندما يتم منح تسهيلات مالية وإئتمانية من قبل البنوك المحلية للصناعات المعدنية الصغيرة يعمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة.

تبين الفقرة (21)، أن حوالي (74.8%) من المنشآت المعدنية الصغيرة تعاني من ضعف في تقديم التسهيلات المالية والإئتمانية، و(25.2%) يقولون أن منشآتهم لا تعاني من ضعف في تقديم التسهيلات المالية، وكذلك تبين الفقرة ( 22) أن (61%) من أصحاب المنشآت المالية يعانون من ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنوك التجارية والإسلامية، و(39%) لا يعانون من أسعار الفائدة لأنهم لا يتعاملون فيها لحرمتها الإسلامية والوازع الديني، وتبين الفقرة (23) أن (77.8%) يعانون من صعوبة في المعاملات البنكية من الكفالة والضمانات للبنك من أجل القرض.

ولقد تطابقت هذه النتائج مع دراسة (البحيصي، 2006)، وكذلك قريبة من نتائج دراسة (قفــه، 2006) وما حثت عليه دراسة (السمنة، 2006).

5. توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي يعمل بدوره على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبيــة وحتى الفلسطينية للاستثمار في قطاع غزة، مما يعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنيــة فــي قطاع غزة.

قانون تشجيع الاستثمار من أهم المرتكزات الاقتصادية و الاستقرار السياسي في المنطقة، ومــع عــدم توفر الحالتين في قطاع غزة فقد تبين من الفقرة (26) أن (23.7%) من أصحاب المنــشآت المعدنيــة الصغيرة يرون أن قانون تشجيع الاستثمار لا يؤثر في دعم ومساندة الصناعات المعدنية الصغيرة وهو من أهم الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي والسياسي، وله دو ضعيف بلغــت النــسبة (29.6%)، وأن له دور متوسط (30.4%)، وهي بمجموع (83.7%) من متوسط حتى لا يؤثر.

وعدم توفر البنية التحتية وهي تعد من الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعمل بدوره على خفــض إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، ويدل ذلك على أن الوضع الاقتصادي والسياسي الحالي للوضــع العام الفلسطيني يعمل على خفض إنتاجية الصناعات المعدنية الــصغيرة، والعلاقــة بــين الاســتقرار الاقتصادي والسياسي علاقة موجبة، حيث كلما توفر استقرار اقتصادي وسياسي عمل ذلك على زيــادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

6. عندما يتم إنشاء بنك خاص بالتنمية الصناعية أو صندوق تمويــل خــاص بالــصناعات المعدنيــة الصغيرة، يعمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

تبين الفقرة (25) أن (80.7%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة تفضل التعامــل مــع البنــوك الإسلامية و(19.3%) يفضلون التعامل مع البنوك التجارية، ويُجمع جميع أفراد العينة من خلال البحث الميداني الذي قام به الباحث على ضرورة قيام بنك خاص بالتنمية الصناعية أو هيئــة تمويــل تقــوم

بتمويل الصناعات المعدنية الصغيرة، حيث يدل ذلك على أن وجود بنك التنمية الصناعي يعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

- § إن العلاقة بين التمويل وإنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة موجبة، أي كلما زاد الاهتمام في تمويل المنشآت المعدنية الصغيرة من خلال المصادر المتعددة، يعمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**اختبار صحة الفرضية الثالثة القائلة** : توجد علاقة إرتباط موجبة بين اهتمام المؤسسات الخاصة والعامة والسلطة الوطنية الفلسطينية وبين زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، ويمكن قياس مدي تأثر إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

4. كلما كان هناك اهتمام من قبل القطاع الخاص بالصناعات المعدنية الصغيرة، يعمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

من خلال الفقرة (64) تبين أن (15.6%) من أفراد العينة يعتقدون بأن هناك اهتماماً كبيراً جداً من قبل شركات القطاع الخاص اتجاه منتجاتهم، و(31.9%) يعتقدون بأن هناك اهتماماً كبيراً، و(37.8%) يرون أن هناك اهتمام متوسط، بمجموع (85.3%) يرون بان هناك اهتماماً من قبل مؤسسات القطاع الخاص بالمنتج المعدني، وفي المقابل فإن (14.8%) يرون أنه اهتمام ضعيف ولا يؤثر.

وتبين من خلال الفقرة أن هناك اهتماماً جيداً من قبل مؤسسات القطاع الخاص بالمنتج المعدني.

5. عندما تسن القوانين والتشريعات التي تساند الصناعات المعدنية وتدعمها، يعمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

تبين من خلال الفقرة (27) بأن (81.5%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة يؤيدون تعديل قانون تشجيع الاستثمار لصالح الصناعات الفلسطينية والصغيرة منها، وأن (18.5%) لا يؤيدون ذلك وهذا لعدم اطلاعهم أو حتى علمهم بقانون تشجيع الاستثمار.

وتبين الفقرة (28) أن (70.5%) من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة بأن الضريبة التي يـدفعونها على أرباح الشركات تؤثر سلباً على صناعتهم، وذلك لصغر حجم هذه المنشآت والتي يجب أن تتـوفر لها مزايا الإعفاءات الضريبية والدعم والمساندة من قبل القوانين والتشريعات.

من خلال الفقرة (27) والفقرة (28) فإن سن القوانين والتشريعات التـي تـساند وتـدعم الـصناعات المعدنية الصغيرة، تعمل على زيادة الإنتاجية لديها.

6. كلما توفر حماية للصناعات المعدنية وتوافر حاضنات الأعمال، يعمل ذلك علـى زيـادة إنتاجيـة الصناعات المعدنية الصغيرة.

تبين الفقرة (41) بأن (78.5%) يؤيدون أن تتوافر حماية وحاضنة أعمال لصناعاتهم وتوفير الحمايـة الجمركية داخل الأراضي الفلسطينية لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المشابهة، و(21.5%) لا يؤيدون حماية وحضانة أعمال لصناعاتهم، وذلك بسبب قدرتهم على المنافسة محلياً ودولياً لو تم فتح المعابر والحدود لمنتجاتهم للتصدير.

وتبين أن هناك نسبة كبيرة تطلب الحماية الجمركية والحاضنة، فإنها بالتأكيد تعمل على زيادة إنتاجيـة الصناعات المعدنية الصغيرة إذا توفرت لها الحماية الجمركية وحاضنة الأعمال.

- ومن خلال الفرضيات الفرعية السابقة تبين أن الاهتمام من قبل المؤسسات العامـة والخاصـة والسلطة الوطنية الفلسطينية، يعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في قطـاع غزة، رغم وجود علاقات جيدة وعلاقات ضعيفة من قبلها إلا أن علاقتها موجبة.

§ **اختبار صحة الفرضية الرابعة القائلة : توجد علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق الأساليب الحديثة في التسويق والإدارة والبحث والتطوير وبين زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة**، ويمكن قياس مدى تأثير الأساليب الحديثة على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة عن طريق الفرضيات الفرعية التالية :

4. عندما يتم تطبيق أساليب حديثة في التسويق، تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية.

تبين الفقرة (37) أن هناك علاقة قوية بين تطبيق الأساليب التسويقية الحديثة تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، والتي ظهر تأثيرها سلباً على واقع الصناعات المعدنية الصغيرة، حيث أن (35.6%) من المنشآت تستخدم أساليب تسويق حديثة و(64.4%) من المنشآت تتبع الطرق التسويقية التقليدية القديمة في تسويق المنتج المعدني.

وكذلك تبين الفقرة (38) أن وسائل الدعاية والإعلان المستخدمة لها الأثر الضعيف جداً على تسويق منتج الصناعات المعدنية الصغيرة، وتبين أن (74.8%) يستخدمون وسائل دعاية تقليدية من الملصقات وبطاقات التعريف بالمنشأة والمنتج فقط، و(11.9%) تستخدم الصحف المحلية والمجلات، و(8.1%) تستخدم الراديو، و(3%) التلفزيون، و(2.2%) تستخدم صفحات الإنترنت.

5. الإدارة الفعالة والجيدة لها الدور الكبير في تحقيق الكفاءة في زيادة إنتاج الصناعات المعدنية.

تبين الفقرة (29) أن (78.5%) من أصحاب المنشآت المعدنية تستخدم خطة إدارية موضوعة يتم تسيير العمل بناءً عليها و(21.5%) لا يستخدم الخطط الإدارية لإدارة المنشأة، بل يعتمدون على الخبرات الموروثة والمكتسبة بشكل رئيس في إدارة المنشأة، وهذا بدوره يعمل على خفض إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

وتبين الفقرة (30) أن حوالي (68.1%) يعملون وفق خطـــة موضـــوعة ومكتوبـــة لزيـــادة إنتاجيـــة الصناعات المعدنية بكافة الطرق من زيادة خطوط الإنتاج ورفع مستوى الجودة والتعديل على بعــض المنتجات.

الإدارة الجيدة والفعالة تعمل على تحقيق الكفاءة في زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

6. مراكز الأبحاث والتطوير والدراسات لها الدور الملموس والحساس في زيادة إنتاجيـــة الـــصناعات المعدنية.

تبين الفقرة (44) أن العلاقة على أرض الواقع علاقة ضعيفة بين مراكز التدريب المهنـــي والـــصناعة الفلسطينية، ولكن في الأصل أن تكون العلاقة قوية بينها. حيث إن (15.6%) من أفراد العينة يقولـــون أن مراكز التدريب المهني لها الدور المهم والفعال في عملية تطوير وتقدم الـــصناعة، وأن (53.3%) يرون أن لها دوراً كبيراً، وأن (27.4%) متوسط، وهي بمجموع (96.3%).

وتبين الفقرة (47) أن العلاقة ضعيفة جداً علي أرض الواقع التي تربط بين الأبحـــاث التطبيقيـــة فـــي الجامعات وواقع القطاع الصناعي، ولكن علمياً الاهتمام بالـــصناعات المعدنيـــة الـــصغيرة والقطـــاع الصناعي من خلال ربطه بالأبحاث التطبيقية في الجامعات يعمل على دفـــع عجلـــة التقـــدم والرقـــي الحضاري والتكنولوجي للقطاع الصناعي بشكل عام والصناعات المعدنية الصغيرة بشكل خاص.

تبين من خلال الفقرات السابقة أن الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة تطبق أســـاليب ضـــعيفة جداً وتقليدية في عملية الإدارة والتسويق والبحث والتطوير من خلال المراكز المتخصصة والجامعات، رغم أن هناك علاقة قوية جداً وبل هي السبب في التقدم التكنولوجي والصناعي للعديد من دول العـــالم هي مراكز البحث والتطوير والإدارة والتسويق والجامعات، مما يدل على أن هناك علاقة موجبة قويـــة جداً بين زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة وعملية الإدارة والتسويق والبحث والتطـــوير مـــن خلال المراكز المتخصصة والأقسام المهنية التطبيقية في الجامعات الفلسطينية.

**ثالثاً : تحليل الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول عدد من المتغيرات :**

تم استخدام اختبار كروسكال والاس، وذلك لأن البيانات لا تتبع التوزيـع الطبيعـي، وهـو الاختبـار المناسب لهذه الحالة، وفي حالة أن مستوى المعنوية أقل من (0.05) توجد فروق في أراء العينة، فـي حالة أن مستوى المعنوية أكبر من (0.05) فإنه لا توجد فروق في أراء العينة.

**1. تحليل فروق أراء العينة حول حجم رأس المال للمنشأة ومتوسط الرواتب الشهرية وقيمة متوسط الإنتاج الشهري باختلاف المكان الذي يتواجد به المصنع.**

باستخدام اختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis Test تبين أن لا يوجد اختلاف في حجـم رأس المال في الشركات متوسط الرواتب الشهرية وقيمة متوسط الإنتاج الشهري حسب المكان الذي يقع بـه المصنع من منطقة سكنية أو صناعية، وأن الرتب متقاربة، و مستوى معنوية تساوي (0.297)، وهـي أكبر من (0.05)، مما يدل على أنه لا توجد فروق في أراء العينة حول حجم رأس المـال المـستثمر ومتوسط الرواتب الشهرية وقيمة متوسط الإنتاج الشهري يعزى إلى المكان الذي يتواجد به المـصنع، وهذا يعني أن المنطقة التي يقع بها المصنع سواء كانت سكنية أو صناعية أو زراعية لا يـؤثر علـى حجم رأس المال المستثمر وعلي متوسط الرواتب ومتوسط الإنتاجية

**جدول (7/1) نتائج تحليل الفروق في أراء العينة حول حجم رأس المال للمنشأة ومتوسط الرواتب الشهرية وقيمة متوسط الإنتاج الشهري يعزى إلى المكان الذي يتواجد به المنشأة.**

| اختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis Test | | |
|---|---|---|
| المنطقة التي يقع بها المصنع | سكنية | صناعية |
| متوسط الرتب | 66.35[1] | 74.91 |
| قيمة الاختبار Chi-Square | 1.833 | |
| مستوى المعنوية Asymp.sig | 0.297 | |

(1) الرتب هي معالجة إحصائية للبيانات المدخلة في ورقة البيانات الأساسية لتحديد وترتيب القيم المدخلة وتقاربها من بعضها البعض فقط.

| القرار | لا توجد فروق في أراء العينة |
|---|---|

**2. الإجراءات والمعاملات البنكية ووجود نظام إداري وتقارير رسمية قانونية وترخيص مزاولة المهنة ومتوسط الإنتاج يعزى للأرباح التي تحققها حالياً .**

وتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (0.35)، وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أنه لا توجد فروق في أراء العينة حول ضعف التسهيلات المالية من قبل البنوك وصعوبة وتعقيد الإجراءات والمعاملات البنكية ووجود نظام إداري وتقارير رسمية قانونية وترخيص مزاولة المهنة ومتوسط الإنتاج يعزى الأرباح التي تحققها حالياً، وهذا يعني أن الأرباح التي تحققها المنشأة لا تؤثر على ضعف التسهيلات المالية من قبل البنوك وصعوبة وتعقيد الإجراءات والمعاملات البنكية ووجود نظام إداري وتقارير رسمية قانونية وترخيص مزاولة المهنة ومتوسط الإنتاج يعزى الأرباح التي تحققها حالياً .

**جدول (7/2)**

**نتائج تحليل الفروق في أراء العينة حول ضعف التسهيلات المالية من قبل البنوك وصعوبة وتعقيد الإجراءات والمعاملات البنكية ووجود نظام إداري وتقارير رسمية قانونية وترخيص مزاولة المهنة ومتوسط الإنتاج يعزى للأرباح التي تحققها حالياً .**

| اختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis Test | | | |
|---|---|---|---|
| الأرباح التي يحققها المصنع | ضعيفة | مقبولة | جيدة |
| متوسط الرتب | 66.52 | 70.11 | 66.20 |
| قيمة الاختبار Chi-Square | 2.70 | | |
| مستوى المعنوية Asymp.sig | 0.359 | | |
| القرار | لا توجد فروق في أراء العينة | | |

**3. تحليل الفروق في أراء العينة حول خطة زيادة الإنتاجية في المنــشأة والأربــاح التــي تحققهــا المنشأة ومتوسط الرواتب الشهرية للعاملين يعزى إلى الطريقة التي تنتج بها الآلات.**

وتبين من النتائج أن مستوى المعنوية (0.020) وهو أقل من (0.05)، أي يدل على وجود فــروق ذات دلالة إحصائية، حيث أن الطريقة التي تعمل بها الآلات لها الأثر على خطة زيــادة الإنتاجيــة خــلال الفترات اللاحقة وزيادة متوسط قيمة الإنتاج الشهري، ومتوسط الرواتب الشهرية التي تقاضها العمال.

**جدول (7/3)**

**نتائج تحليل الفروق في أراء العينة حول خطة زيادة الإنتاجية خلال الفترات اللاحقة وزيادة متوسط قيمة الإنتاج الشهري، ومتوسط الرواتب الشهرية التي تقاضها العمال يعزى الطريقة التي تنتج بها** الآلات.

| اختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis Test | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الطريقة التي تعمل بها الآلات** | **يدوية** | **ميكانيكية** | **نصف أوتوماتيكية** | **أوتوماتيكية** |
| **متوسط الرتب** | 67.63 | 66.51 | 66.65 | 68.58 |
| **قيمة الاختبار Chi-Square** | 10.35 | | | |
| **مستوى المعنوية Asymp.sig** | 0.020 | | | |
| **القرار** | **توجد فروق في أراء العينة** | | | |

**4. تحليل فروق أراء العينة حول زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة وقيمة متوسط الإنتــاج الشهري ووجود نظام تقارير قانونية رسمية والخبرة الإدارية للعــاملين تعــزى إلــى الــدورات التدريبية التي تقيمها المنشأة أو تشارك بها من دورات في الإدارة والتسويق والتقنية.**

وتبين من النتائج أن مستوى المعنوية (0.027) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فروق فــي أراء العينة حيث أن الدورات التدريبية في علم الإدارة والتسويق والدورات التقنية لها الــدور المــؤثر

على زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة المعدنية ووضع خطط لزيادة الإنتاجية وكـذلك خبـرة العمـال الإدارية ونظام التقارير الرسمية المبني بطريقة صحيحة وهو مصدر معلومات.

**جدول (7/4)**

**نتائج تحليل الفروق في أراء العينة حول زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة وقيمة متوسط الإنتاج الشهري ووجود نظام تقارير قانونية رسمية والخبرة الإدارية للعاملين تعزى إلى الدورات التدريبية التي تقيمها المنشأة أو تشارك بها من دورات في الإدارة والتسويق والتقنية.**

| اختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis Test | | |
|---|---|---|
| الدورات التدريبية في الإدارة والتسويق والتقنية | نعم | لا |
| متوسط الرتب | 64.65 | 69.62 |
| قيمة الاختبار Chi-Square | 10.35 | |
| مستوى المعنوية Asymp.sig | 0.020 | |
| القرار | توجد فروق في أراء العينة | |

**رابعاً : اختبار كروس تاب (cross tabs) لدراسة العلاقة بين العديد من التغيرات وأثرها على الإنتاجية.**

اختبار كروس تاب يعمل على دراسة العلاقة بين العديد من المتغيرات وأثرها على متغير معين، ومن خلال معاملات الارتباط بيرسون وسبيرمان وقيمة مستوى المعنوية Asymp.sig التي تدل على قوة الارتباط (العلاقة) بين العديد من المتغيرات قيد الدراسة.

1. **العلاقة بين قيمة متوسط الإنتاج الشهري (الإنتاجية) والعديد من المتغيرات (العوامل) المؤثرة على الإنتاجية.**

تبين من خلال اختبار كروس تاب (cross tabs) أن هناك درجة ارتباط وعلاقة قوية بين قيمة متوسط الإنتاج الشهري وحجم رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية الصغيرة، وقد بلغت معامل بيرسون (0.406) عند مستوى معنوية (0.000)، ومعامل سبيرمان (0.656) عند مستوى معنوية (0.000)، أي أن إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة تتأثر بشكل كبير بحجم رأس المال المستثمر في المنشأة، ويؤكد وجود علاقة موجبة قوية بينهما .

2. **الإجراءات الإسرائيلية الصعبة والمعقدة على المعابر من تصدير واستيراد.**

وتبين من خلال اختبار كروس تاب أن معامل الارتباط بيرسون (0.205-) عند مستوى معنوية (0.017)، ويدل ذلك على أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين الإنتاجية والإجراءات الإسرائيلية على المعابر، أي أن كلما زادت صعوبة وتعقيد الإجراءات الإسرائيلية على المعابر يعمل ذلك على خفض إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وكلما كان هناك تسهيلات من الإجراءات على المعابر يعمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة.

3. **صعوبة الإجراءات والمعاملات في البنوك وأسعار الفائدة العالية لديها.**

تأثرت إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة بمعاملات البنوك التجارية المعقدة والصعبة من حيث

الإجراءات والعاملات الرسمية وكذلك الكفالة والضمانات وغيرها، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (0.202) عند مستوى معنوية (0.019)، وكذلك أسعار الفائدة العالية التي تتقاضها البنوك تؤثر سلباً على الصناعات المعدنية الصغيرة، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (0.182-) عند مستوى معنوية (0.035)، ومعامل سبيرمان (0.180-) عند مستوى معنوية (0.037) ويؤكد ذلك هذه العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وإنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، حيث كلما كانت أسعار الفائدة منخفضة عمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**4. عدد العمال اليدويين والفنيين في المنشأة.**

من خلال نتائج اختبار كروس تاب تبين أن عدد العمال اليدويين والعمال الفنيين لهم الدور الكبير في زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وتبين أن معامل الارتباط بيرسون لعدد العمال اليدويين (0.430) عند مستوى معنوية (0.000)، ومعامل الارتباط سبيرمان (0.341) عند مستوى معنوية (0.000)، وان معامل الارتباط بيرسون لعدد العمال الفنيين (0.270) عند مستوى معنوية (0.000)، ومعامل الارتباط سبيرمان (0.251) عند مستوى معنوية (0.000)، من خلال هذه النتائج التي تعزز توسيع المنشأة الصناعية وزيادة حجمها من خلال زيادة رأس المال المستثمر وزيادة عدد العمال.

**5. وسيلة الدعاية المستخدمة لترويج المنتج والمبلغ المدفوع عليها.**

إن وسيلة الدعاية المستخدمة في الدعاية والإعلان للترويج عن المنتج لها الدور الهام جداً في التعبير عن المنتج أمام المستهلك النهائي، مما ترتبط بتكاليف هذه الوسيلة المناسبة المستخدمة في الترويج عن المنتج، ومن خلال نتائج اختبار كروس تاب تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين الوسيلة المستخدمة وتكاليفها وزيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وتبين أن معامل بيرسون للوسيلة المستخدمة (0.430) عند مستوى معنوية (0.000)، ومعامل سبيرمان (0.341) عند مستوى معنوية

(0.000)، وأن معامل بيرسون للتكاليف والمصاريف المدفوعة عليها (0.546) عند مستوى معنوية (0.000)، ومعامل الارتباط سبيرمان (0.289) عند مستوى معنوية (0.001).

**6. أهمية وجود مراكز التدريب المهني واهتمام المؤسسات الخاصة.**

تبين من خلال اختبار كروس تاب أن هناك علاقة ارتباط قوية تربط بين مراكز التدريب المهني التي تعمل على تدريب وتطوير أداء العاملين بجميع المستويات وزيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وكان معامل بيرسون (0.185) عند مستوى معنوية (0.032)، وأن معامل الارتباط سبيرمان (0.181) عند مستوى معنوية (0.035).

وكذلك وجود علاقة ارتباط بين اهتمام شركات القطاع الخاص التي تعمل على تسويق المنتج المعدني وزيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وقد تبين أن معامل الارتباط بيرسون (0.199) عند مستوى معنوية (0.021)، ومعامل الارتباط سبيرمان (0.175) عند مستوى معنوية (0.043).

**جدول (7/5) اختبار كروس تابس(cross tabs)**

| اختبار كروس تابس(cross tabs) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **المتغير** | **Pearson R** | **Asymp.sig** | **Spearman correlation** | **Asymp.sig** |
| حجم رأس المال المستثمر | 0.406 | 0.000 | 0.656 | 0.000 |
| الإجراءات الإسرائيلية | -0.205 | 0.017 | - | - |
| صعوبة معاملات البنوك | -0.202 | 0.019 | - | - |
| أسعار الفائدة العالية | -0.182 | 0.035 | 0.180- | 0.037 |
| عدد العمال اليدويين | 0.270 | 0.000 | 0.251 | 0.000 |
| عدد العمال الفنيين | 0.430 | 0.000 | 0.341 | 0.000 |
| الأداة المستخدمة في الدعاية | 0.430 | 0.000 | 0.341 | 0.000 |
| تكاليف وسيلة الدعاية | 0.546 | 0.000 | 0.289 | 0.001 |
| مراكز التدريب المهني | 0.185 | 0.032 | 0.181 | 0.035 |
| اهتمام المؤسسات الخاصة | 0.199 | 0.021 | 0.175 | 0.043 |

## الخلاصة

ناقش هذا الفصل اختبار الفرضيات والفروق في أراء العينة و اختبار كــروس تـــاب(cross tabs) ، ولاحظ الباحث مجموعة من النتائج ذات أهمية ومنها ما يلي :

1. إن المعوقات الإسرائيلية لها التأثير السلبي على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة أي أنه توجــد علاقة عكسية بين إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة والمعوقــات الإســرائيلية، أي كلمـــا زادت المعوقات الإسرائيلية كلما انخفضت إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة والعكس صـــحيح، وتــم قياس المعوقات الإسرائيلية من خلال التكرارات والنسب الإحصائية وكروس تـــاب الـــذي يبـــين العلاقة بينهما.
2. إن ضعف دور البنوك التجارية وصعوبة معاملاتها وارتفاع أسعار الفائدة تؤثر سلباً على إنتاجيـــة الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، يؤكد ذلك على إن العلاقة بـــين التمويـــل وإنتاجيـــة الصناعات المعدنية الصغيرة موجبة، أي كلما زاد الاهتمام في تمويل المنشآت المعدنية الـــصغيرة عمل ذلك على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وتم قياس ذلك من خلال العديـــد مـــن العوامل المتعلقة بالتمويل والاستثمار من خلال التكرارات والنسب الإحصائية وفروق أراء العينـــة والكروس تاب.
3. الدور السلبي الذي تلعبه المؤسسات العامة والخاصة والسلطة الوطنية الفلسطينية في عدم الاهتمـــام بإنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة من خلال عدم التوجيه والإرشاد وغيره، الذي ينعكس علـــى إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وأنها لو قامت بدورها المطلوب يعمـــل ذلـــك علـــى زيـــادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، رغم وجود علاقات جيدة وعلاقـــات ضـــعيفة من قبل بعض هذه المؤسسات إلا أن علاقتها موجبة، وتم قياس ذلك من خلال العديد من العوامـــل

المتعلقة باهتمام المؤسسات العامة والخاصة والسلطة الوطنية الفلسطينية مـن خـلال التكـرارات والنسب الإحصائية وفروق أراء العينة والكروس تاب.

4. تطبيق الأساليب التقليدية في الإدارة والتسويق والبحث والتطوير انعكست علـى ضـعف إنتاجيـة الصناعات المعدنية الصغيرة من خلال عملية التـصنيع والتـسويق، وأن الـصناعات المعدنيـة الصغيرة في قطاع غزة تطبق أساليب ضعيفة جداً وتقليدية في عملية الإدارة والتـسويق والبحـث والتطوير من خلال المراكز المتخصصة والجامعات، رغم أن هناك علاقة قوية جداً بل هي السبب في التقدم التكنولوجي والصناعي للعديد من دول العالم هـي مراكـز البحـث والتطـوير والإدارة والتسويق والجامعات، وتم قياس ذلك من خلال العديد مـن العوامـل المتعلقـة بأسـاليب الإدارة والتسويق الحديثة والبحث والتطوير من خلال التكرارات والنسب الإحصائية وفروق أراء العينـة والكروس تاب.

5. اختبار الفرق في أراء العينة الأول تبين أنه لا توجد فروق في أراء العينة حول حجم رأس المـال المستثمر ومتوسط الرواتب الشهرية وقيمة متوسط الإنتاج الشهري يعزى إلى المكان الذي يتواجـد به المصنع، وهذا يعني أن المنطقة التي يقع بها المصنع سواء كانت سكنية أو صناعية أو زراعيـة لا يؤثر على حجم رأس المال المستثمر وعلي متوسط الرواتب ومتوسط الإنتاجية.

6. اختبار الفرق في أراء العينة الثانية تبين أنه مما يدل على أنه لا توجد فروق في أراء العينة حـول ضعف التسهيلات المالية من قبل البنوك وصعوبة وتعقيد الإجراءات والمعاملات البنكيـة ووجـود نظام إداري وتقارير رسمية قانونية وترخيص مزاولة المهنة ومتوسط الإنتاج يعزى الأرباح التـي تحققها حالياً.

**7.** اختبار فروق أراء العينة الثالث تبين وجود فروق في أراء العينة حيث أن الطريقة التي تنتج بهـا الالآت لها الأثر على خطة زيادة الإنتاجية خلال الفترات اللاحقة وزيادة متوسـط قيمـة الإنتـاج الشهري، ومتوسط الرواتب الشهرية التي تقاضها العمال.

**8.** اختبار فروق أراء العينة الرابع تبين وجود فروق في أراء العينة حيث أن الدورات التدريبية فـي علم الإدارية والتسويق والدورات التقنية لها الدور المؤثر على زيادة إنتاجية الصناعات الـصغيرة المعدنية ووضع خطط لزيادة الإنتاجية وكذلك خبرة العمال الإدارية ونظام التقارير الرسمية المبني بطريقة صحيحة وهو مصدر معلومات سريع وموثوق.

**9.** وتبين من خلال تحليل نتائج اختبار كروس تاب (cross tabs) ، أن هناك العديد مـن العلاقـات والارتباطات القوية بين إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة والعديد من المتغيرات والتـي كـان منها: حجم رأس المال المستثمر في المنشأة، وصعوبة الإجـراءات الإسـرائيلية علـى المعـابر، وإجراءات البنوك المعقدة والصعبة وأسعار الفائدة العالية التي تتقاضها البنوك مقابـل القـروض، وكذلك عدد العمال اليدويين والعمال الفنيين في المنشأة، ووسيلة الدعاية المستخدمة في الترويج عن المنتج المعدني وتكاليف الوسيلة المستخدمة، واهتمام المؤسسات الخاصة بالمنتج المعدني، ومراكز التدريب المهني لقطاع الصناعة بشكل عام.

# النتائج و التوصيات

# النتائج

بناءً على نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، والدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة، ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :-

**نتائج خاصة بواقع القطاع الصناعي والعديد من المشاكل التي تواجهه.**

أثبتت الدراسة أن القطاع الصناعي الفلسطيني قد عاني من الكثير من المشاكل والمعوقات التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته، والتي لعبت دوراً هاماً في مساهمته بالاقتصاد الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تقسيم هذه المشاكل والمعوقات إلى ما يلي :-

**أولاً : المعوقات الخارجية.**

ومن أهم المعوقات والمشاكل الخارجية التي تعرقل نشاط الاقتصاد الفلسطيني هي إجراءات ومعاملات العدو الصهيوني المبرمجة والممنهجة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، من حصار شامل وإغلاقات متكررة ومستمرة للمعابر والحدود، وفرض الضرائب الباهضة على المنتجات الفلسطينية تصديراً واستيراداً، والعمل على فتح الأسواق الفلسطينية للسلع الخارجية بهدف إغراق السوق الفلسطيني لتدمير القطاع الصناعي والخدماتي، وعلاوة على التدمير للبنية التحتية الفلسطينية من قصف الطرق والجسور ومرافق الخدمات العامة والصرف الصحي المغطي وشبكة الكهرباء والاتصالات وغيره من الإجراءات الإسرائيلية القديمة والحديثة المتكررة باستمرار.

- § من أكبر العوامل التي تؤثر على الصناعات المعدنية الصغيرة هي الإجراءات الإسرائيلية على المعابر والحدود، وكذلك التحكم في أسعار المواد الخام، وفرض الجمارك الباهضة عليها، وإغراق السوق الفلسطينية بالسلع المشابهة المتدنية الجودة والسعر، وغيرها من الإجراءات الممنهجة لتدمير القطاع الصناعي الفلسطيني، ومن خلال نتائج الدراسة تبين أن 95.4% من

أفراد العينة يعتقدون أن هذه الإجراءات الصهيونية تؤثر على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

- § وكذلك إجراءات ومعاملات سلطة المعابر على الحدود والمعابر ليس بالإجراءات اللازمة المطلوبة لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، فإن نتائج الدراسة أكدت على أن 79.3% من أصحاب المنشآت التي تصدر وتستورد من الخارج أكدت بأن إجراءات السلطة متوسطة ومعقدة.

**ثانياً : المعوقات الداخلية .**

ومن أهم هذه المشاكل التي تواجه الصناعات المعدنية الصغيرة، عدم الاهتمام من قبل شركات القطاع الخاص والعام ومؤسسات وهيئات السلطة الوطنية الفلسطينية المختصة، والقوانين والتشريعات التي تخدم بالدرجة الأولي المشاريع والمنشآت الأجنبية، والحماية وحاضنات الأعمال التي ليس لها دور في الصناعة الفلسطينية.

- § من خلال نتائج الدراسة الميدانية أثبت أن 45.2% من أصحاب المنشات المعدنية ليس لديهم إطلاع على قانون ضريبة الدخل، وهذا يظهر دور التوعية الضريبية من قبل الغرفة التجارية ودائرة المكوس والجمارك لأصحاب المنشات المعدنية الصغيرة.
- § وكذلك الضريبة التي تدفعها المنشآت المعدنية الصغيرة لها الأثر البالغ على منتجها الذي تنتجه، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية 70.4% يرون أن الضريبة تؤثر على صناعاتهم .
- § من خلال نتائج الدراسة الميدانية ثبت أن قانون تشجيع الاستثمار ليس له أثر على الصناعات المعدنية الصغيرة، بل ويخدم مصالح ومشاريع الاستثمار الخارجي على حساب الصناعات المحلية، حيث أن بنسبة 83.7% يرون أنه لا يؤثر أو له أثر ضعيف جداً غير ملحوظ على منتجات الصناعات المعدنية الصغيرة.

**ثالثاً : معلومات متعلقة بالمنشأة.**

- لقد تركزت غالبية المنشآت وورش الصناعات المعدنية في محافظة غزة وشمال قطاع غزة بمجموع 59.2% لكلا المحافظتين.
- أما أماكن تواجد المصانع والورش فقد أثبتت نتائج الدراسة أن 80.7% منها تقع في مناطق سكنية و19.3% تقع في مناطق صناعية، ويدل ذلك على عدم وجود مناطق صناعية لتجميع وتشبيك هذه الصناعة، وكذلك هذا يدعم أن كونها صناعات صغيرة.
- الشكل القانوني وحيازة الترخيص وكذلك العضوية في اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية والأرباح التي تحققها المنشأة حالياً، فقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن 64.4% من المنشآت المعدنية هي منشآت فردية وهذا يدل على صغر حجم الورش والمنشآت المعدنية في قطاع غزة، وبمجموع شركات المحاصة والمشاركة مع الفردية بلغ هذا المجموع 89.9% منها منشآت فردية.
- أما عن حيازة المنشأة على ترخيص لمزاولة المهنة فإن (79.3%) من المنشآت لديها ترخيص مزاولة مهنة، و(20.7%) ليس لديها ترخيص لمزاولة المهنة، ويدل ذلك على الوضع الاقتصادي الراهن حيث لا يوجد إنتاج إلا بنسب بسيطة جداً من الطاقة التشغيلية لديهم، وما دام لا ينتج بالشكل المرضي فلا حاجة له للترخيص أو التأمين على المنشأة من وجهة نظر صاحب المنشأة.
- حسب نتائج الدراسة الميدانية فإن (63.7%) لديهم عضويات في اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية، و(36.3%) ليس لديهم عضويات في الاتحاد، وهذا يعكس أن الذين لديهم عضويات هم غالبيتهم من الذين يسوقون خارج قطاع غزة أو يستوردون مواد خام

ووسيطة لأن التصدير والاستيراد عن طريق الاتحاد، والذين ليس لديهم عضوية فيرون أن اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية لا يقدم شيء ينفع صناعاتهم أو منتجاتهم.

- § أما الأرباح التي تحققها المنشآت المعدنية الصغيرة حالياً، فحسب نتائج الدراسة الميدانية فإن (44.4%) من أصحاب المنشآت يحققون أرباحاً ضعيفة جداً و(45.2%) مقبولة، و(10.4%) جيدة، وهذا الوضع الحالي للاقتصاد الفلسطيني الذي هو سائد على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية.

**رابعاً : النتائج الخاصة برأسمال والتمويل والتعامل مع البنوك.**

- § أكدت الدراسة على أن متوسط رأس المال المستثمر في الصناعات المعدنية الصغيرة حوالي 127.300$ دولار أمريكي للمنشأة الواحدة، وهذا يؤكد على أنها صناعات ذات كثافة رأس مال الذي تمثل فيه الآلات ما يقارب 90% من رأس المال.
- § تبين أن تمويل 95.2% من هذه المنشآت هو تمويل ذاتي، وهذا يعكس صغر حجم هذه المنشآت بالنسبة للصناعات المتوسطة والثقيلة من الصناعات المعدنية، ويبين الدور الضعيف للبنوك التجارية ودورها في التمويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- § وتبين نتائج الدراسة الميدانية أن 77.8% من المنشآت واجهت صعوبات مالية عند بدء التنفيذ، حيث تعرضت للعديد من المشاكل المالية والتمويلية وخاصة المصاريف التشغيلية، وتغلب حوالي 48.9% منهم بالاقتراض من الأصدقاء، و29.6% يتغلبون عليها ببيع ممتلكات شخصية، والقروض 4.4% وتدل هذه النسبة على الدور الضعيف والمنعدم وصعوبة وتعقيد الإجراءات من حيث الضمانات والكفالة لضمان البنك للقروض، وصعوبة توفير هذه المنشآت لهذه الضمانات والكفالة.

- ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين أن غالبية أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة يفضلون التعامل مع البنوك الإسلامية الشرعية وليس الموجودة حالياً، وحوالي 80.7% يفضلون التعامل مع هذه البنوك.

**خامساً : نتائج الخاصة المتعلقة بالإدارة.**

- من خلال نتائج الدراسة الميدانية 78.5% من المنشآت العاملة في قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة تعمل وفق خطة إدارية موضوعة، و21.5% يعلمون وفق الخبرة التي اكتسبها من خلال العائلة أو الورشة التي يعمل بها وهي ما تسمي الإدارة التقليدية، وكذلك هناك 68.1% يعملون وفق خطة لزيادة الإنتاج في المنشأة من حيث زيادة خطوط الإنتاج أو العمل على رفع الجودة في المنتج أو التغليف وغيره، وهنا يبرز دور الدورات التدريبية في الإدارة وجميع المجالات التي تخص المنشأة ، مما تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.
- وأما الخبرة والدراية الإدارية للعاملين في المنشأة فقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن 65.2% من العاملين داخل المنشآت لديهم القدرة على إدارة المنشأة إذا تغيب المدير عنها لبعض الوقت، ولكن هل لو طالت المدة التي سوف يغيبها المدير لا يستطيع المعامل مسايرة جميع أمور المنشأة ولذلك كان الدليل على عدم كفاية الخبرة الإدارية للعاملين هو أن 67.4% من المنشآت المعدنية لا تقوم بعقد الدورات التدريبية بعد تقييم الأداء لتطوير وتنمية المهارات الإدارية لديها.
- غالبية المنشآت المعدنية الصغيرة في قطاع غزة لديها هيكل إداري رسمي وبلغت حوالي 65.9% من المنشآت، و34.1% ليس لديها هيكل إداري رسمي وهي في الغالب التي يغلب عليها طابع الإدارة من قبل المالك والمدير في نفس الوقت، مما يخلق عدم وضوح في الرؤية

الحالية والمستقبلية لإدارة المنشأة لضمان استمرار العمل أو التطوير والتنمية بها، مما تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**سادساً : النتائج المتعلقة بالتسويق.**

§ إن المنشآت المعدنية الصغيرة لها نمطها التسويقي البسيط بما يتلاءم مع احتياجاتها دون العمل على تطوير أسلوب التسويق المستخدم فيها، وأثبتت نتائج الدراسة أن حوالي 80% من المنتج المعدني يسوق في قطاع غزة واحتلت المرتبة الأولي، والضفة الغربية احتلت المرتبة الثانية، أما إسرائيل فقد احتلت المرتبة الثالثة.

§ ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية فإن هناك ضعف من قبل المنشآت المعدنية الصغيرة في استخدام وسائل الدعاية والإعلان، فأثبتت الدراسة أن 35.6% من المنشآت تستخدم وسائل دعاية وإعلان، وبتكلفة متوسطة للمنشآت التي تستخدم وسائل الدعاية والإعلان 150$ دولار أمريكي تقريباً، وإذ تنفق غالبيتها على وسائل دعاية أخري مثل الملصقات والكرتات الدعائية الخاصة بالشركة المنتجة، والضعف الواضح في استخدام التلفزيون والراديو والإنترنت وكانت بمعدلات 3% و 8.1% و2.2% على التوالي، وهو ضعف واضح للإعلام عن المنتج الذي ينتجه أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة.

§ وتبين أن هناك ميزة تنافسية في السلع التي ينتجها المنتج الفلسطيني حيث أن 73.3% من المنتجين يعتقدون بأن لديهم ميزة تنافسية في منتجاتهم ومتميزة عن غيرها من المنتجات التي تشبهها، وأما مصادر المنافسة التي تواجهها الصناعات المعدنية الصغيرة فقد شكلت إسرائيل الخطر الأكبر على المنتج الفلسطيني دائماً وليس على المنتج المعدني فقط، والصين المرتبة الثانية لعدم توفر الحماية الجمركية للمنتج الفلسطيني.

- ومن أكبر ما تتميز به الصناعات المعدنية أن هناك 69.9% من المنشآت تنتج حسب المعـــايير والمقاييس الدولية، والباقي ينتج حسب المقاييس الخاصة حسب الطلب المحلي، ورغـــم عـــدم فعالية هيئة المقاييس والجودة الفلسطينية إلا أن العـــدوى التكنولوجيـــة الإســـرائيلية انعكـــست بظلالها على بعض الصناعات الفلسطينية من حيث الجودة والمقاييس والمعايير الدولية لأنهـــا تعتبر عقود عمل من الباطن وتصدر بعلامة تجارية تحمل صنع في إسرائيل، وهنـــا الحمايـــة وحاضنات الأعمال مطلوبة بالدرجة الأولي لحماية المنتج الفلسطيني من المنافسة الشرسة التي يتعرض لها المنتج الفلسطيني من قبل العديد من الدول.

**سابعاً : تحليل النتائج الخاصة بالبحث العلمي والتطوير والمراكز المهنية.**

- هناك قصور وإهمال في الاهتمام بمراكز البحث والتطوير والمراكز المهنية والتقنية التي تعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتعليمها للطلاب المهنيـــين والفنيـــين خريجـــي المعاهد والكليات التقنية، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية فقد أثبتت أن الاهتمـــام مـــن قبـــل المراكز المهنية والتقنية يساعد ويدعم الصناعات المعدنية الصغيرة بمجموع أراء العينة الـــذي بلغ 96.3% من أصحاب المنشآت المعدنية الصغيرة ، مما تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

- وأما عدم توفير بنك معلومات صناعي، فإن هذه من أكبر المشاكل التي تواجههـــا الـــصناعات المعدنية في قطاع غزة، ونقص المعلومات الحاد عن الآلات والمواد الخام والأسواق المناســـبة لتسويق المنتج وغيره فيما يخص المنتج المعدني، على الرغم أنه من خلال البحـــث الميـــداني هناك بعض أفراد العينة لديهم المعرفة التامة ببنك المعلومات الصناعي من خلال العمـــل فـــي إسرائيل.

§ وكذلك الربط بين الأبحاث التطبيقية في الجامعات والتخصصات ذات العلاقة بالصناعة، لا يوجد أي علاقة واقعية أو ميدانية بين الجامعات والصناعة الفلسطينية إلا من خلال البحث العلمي فقط الجانب النظري منه، وأثبت ذلك أن 74.9% من أفراد العينة يؤكدون على العلاقة التي تربط الجانبين من الناحية الفعلية إن وجدت ، مما تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

**ثامناً: النتائج المتعلقة بالبنية التحتية الفلسطينية.**

§ أثبتت نتائج الدراسة الميدانية البنية التحتية الصالحة نسبياً بالمقارنة بين المحافظات الخمسة مع بعضها البعض أن البنية التحتية في محافظة غزة ثم يليها محافظة الشمال هي الصالحة نسبياً في البنية التحتية في قطاع غزة لممارسة النشاط الإنتاجي، ولكن البنية التحتية لقطاع غزة مقارنة بدول العالم الأخرى فهي غير صالحة كبنية تحتية لأي صناعة.

§ وأما أسعار الماء والكهرباء والاتصالات وهي التكاليف الوسيطة أو التشغيلية للمنتج حيث تنعكس على السعر النهائي للمنتج، فإنها مقارنة بدول العالم ودول الجوار هي أضعاف مضاعفة، والتي بدورها تنعكس على سعر المنتج الفلسطيني في الدول التي يصدر إليها المنتج الفلسطيني مما تنعكس على الميزة التنافسية في السعر.

§ وأما شبكة المواصلات وأسعار النقل داخل إسرائيل، أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن شبكة المواصلات في قطاع غزة غير صالحة كلياً لتسيير عملية الإنتاج والتسويق بالشكل المطلوب، رغم أنها تتماشى مع الوضع الحالي، وأما أسعار النقل داخل إسرائيل فإن 30% من سعر المنتج الفلسطيني هو عملية نقل وشحن، وأثبتت نتائج الدراسة أن 60.7% أن أسعار النقل داخل إسرائيل تؤثر على سعر المنتج الفلسطيني.

**تاسعاً : تحليل النتائج المتعلقة بالآلات والإنتاج.**

- اعتماد قطاع الصناعات المعدنية الفلسطيني على الآلات والمعدات المستوردة من الخـــارج، أي من إسرائيل أو عبر إسرائيل، وكما أكدنا سابقاً بأن هذه الصناعة تحتاج إلى كثافـــة رأس مـــال عالية جداً، فإن أكثر 90% من رأس المال مستثمر في الآلات والمعدات، وأكدت الدراسة على أن 83.7% من الآلات مستوردة من الخارج، وأن 60.5% منها في حالة عملية جديدة.
- ولقد تبين أن هناك صعوبة كبيرة يعاني منها أصحاب المنشآت في الحصول على المواد الخـــام والمكملة من الخارج، وأثبتت الدراسة أن حوالي 96.3% منها مستوردة من الخارج، واحتلـــت إسرائيل المرتبة الأولي في توريد المواد الخام بنسبة 65% من المواد الخام المـــستخدمة فـــي الإنتاج في قطاع غزة.
- مع الظروف الاقتصادية الحالية للوضع الفلسطيني فإن قيمة متوسط الإنتاج الـــشهري للمنـــشأة الواحدة بلغ 5400$ دولار أمريكي، هو مقبول نسبياً في هذا الوضع الاقتـــصادي المتـــدهور، ولكن لابد من العمل على الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية الخانقة لتحقيـــق متوســـطات أعلى بكثير من ذلك المتوسط المتدني.

**عاشراً : النتائج المتعلقة بالعمال ومستوى التعليم ومتوسط الرواتب والمستويات الإدارية للعاملين.**

- لقد انخفض عدد العاملين في المنشآت المعدنية الصغيرة بأعداد كبيرة جداً حيث عدد العـــاملين في الصناعات المعدنية الصغيرة حسب تعريف الصناعات الصغيرة من (5-19)عـــاملاً فـــي المنشأة الواحدة، وحسب نتائج الدراسة الميدانية فإن متوسط عدد العامل اليدوي لمنشأة الواحدة قد بلغ (2.4) عامل في المنشأة الواحدة، أما متوسط العامل الفني 3 عامـــل للمنـــشأة الواحـــدة، والموظف الإداري (2) للمنشأة الواحدة، أم مستوى التعليم فهناك تدني شـــديد فـــي المـــستوي التعليم للثانوية العامة فأقل حيث بلغت النسبة 82.55% من العاملين في المنشأة، و12.7% من

هو حاصل على دبلوم متوسط فني أو أكاديمي، و5% من هم حاصلين على الشهادة الجامعيــة البكالوريوس، مع عدم وجود أي من حملة الدراسات العليا من ماجستير أو دكتوراه.

- أما المعايير التي يتم بناءً عليها توظيف العاملين في المنشأة، تعتمــد علـــى الخبــرة والكفــاءة بالشكل الأساسي والمعتمد لديها، وأثبتت نتائج الدراسة أن 88.9% يتم الاعتماد علـــى الكفــاءة والخبرة، وضعف معيار القرابة في التوظيف الذي بلغ 11.1% من العــاملين فــي المنــشأة، وكذلك انخفاض مستوى متوسط الرواتب التي يتقاضها العاملين في المنشأة، حيث بلغ متوســط راتب العامل اليدوي 616 شيقل إسرائيلي فقط، وأما العامل الفني فقد بلـــغ متوســـط الراتـــب 1423 شيقل إسرائيلي، ومتوسط راتب الموظف الإداري بلغ 1466 شيقل إسرائيلي، وتعكـــس هذه الرواتب الوضع السيئ الذي يمر به الاقتصادي الفلسطيني، وفقد بلغ عدد ســاعات العمـــل اليومي بمعدل أقل من المعدل القانوني 8.49 ساعة فقط لليوم التشغيلي في المنشأة.

**الحادي عشر : النتائج المتعلقة بدور الوزارات والهيئات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية؟**

- أثبتت نتائج الدراسة أن دور السلطة الوطنية الفلسطينية ضـــعيف جـــداً، حيـــث الازدواجيـــة والتشابك والتقاطع في المسئوليات والواجبات الملقاة على الوزارات والدوائر السلطوية المختلفة التي تتابع عملية التطور والتنمية الصناعية، حيث أن 49.4% أثبتت أن هناك اهتمام من قبـــل الهيئات والوزارات المختصة، وفي المقابل 51.6% لا يرون أي اهتمـــام مـــن قبـــل الهيئـــات والوزارات المختصة.

- حيث أن 43% يقولون بأن اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية يؤدي بعض ما عليه من تنظيم بعض المعاملات التي تخص تصدير المنتج إلى الخارج، وأن 57% يرون أن ليس للاتحاد أي تأثير أو تقديم أي مشورة وإرشاد فني وتقني لهم، ومن هنا فإن دور الاتحـــاد ضـــعيف ويكـــاد

يكون معدوماً من قبل أصحاب المنشآت المعدنية، وهذا ما لاحظه الباحث خلال التوجـــه إلـــى الاتحاد حيث النقص الحاد والمعدوم في المعلومات الخاصة بالصناعات المعدنية الصغيرة.

- إن دور شركات القطاع الخاص التي تهتم بتسويق منتج الصناعات المعدنية لها دور ضـــعيف في مساندة ومتابعة المنتج المعدني، وأثبتت نتائج الدراسة أنه بلغ الاهتمام بمنتجهم مـــن قبـــل شركات التسويق الخاصة كما يلي : الضعيف 11.1% ولا يـــؤثر 3.7% ومتوســـط 37.8%، ولذلك فلا بد من العمل على تفعيل دور هذا المؤسسات الخاصـــة لتـــسويق المنـــتج المعـــدني الفلسطيني ، مما تعمل على زيادة إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

# التوصيات

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية والنظرية في البحث، ومن أجل العمل على تفعيل دور الصناعات المعدنية الصغيرة التي لها المساهمة الكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، حيث يقترح الباحث تذليل أهم العقبات التي تواجه الصناعات المعدنية الصغيرة، وقد توصل الباحث إلى هذه التوصيات والمقترحات التنموية والتطويرية للصناعات المعدنية الصغيرة في قطاع غزة تتطلب القيام بالتوصيات التالية : -

1. **العمل على تحقيق شروط تطوير وتنمية قطاع الصناعات المعدنية.**

يرى الباحث أن توفير البيئة المناسبة والملائمة لتطوير وتنمية الصناعات المعدنية، يحتاج إلى تحقيق العديد من العوامل وهي :

أ- العمل على تفادى إجراءات العدو الصهيوني والصعوبات والتعقيدات التي تتعرض لها منتجات الصناعات المعدنية على المعابر، وذلك من خلال العمل على فتح معبر رفح الحدودي والميناء الجوي والبحري لقطاع غزة، حتى تستقل عملية الاستيراد والتصدير وتصبح سهلة وسلسة وتنعكس على إنتاجية الصناعات المعدنية، وذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والاقتصادية.

ب- تفعيل دور السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال منحها كافة الصلاحيات للعمل على تسهيل كل ما يختص بالصناعات المعدنية والقطاع الصناعي بشكل عام.

ت- ضرورة وجود خطة تطوير وتنمية شاملة للاقتصاد الفلسطيني، وتتضمن خطة تنمية وتطوير القطاع الصناعي، وبذلك تكون خطة تطوير وتنمية للصناعات المعدنية الصغيرة.

ث- العمل على استغلال الطاقات العاطلة عن العمل والكفاءات العلمية والعملية والكفاءة فـــي اســـتخدام رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الصناعات المعدنية الصغيرة، مع توفير الاســـتقرار الـــسياسي والاقتصادي في قطاع غزة لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى قطاع غزة .

ج- العمل على سن قوانين وتشريعات فاعلة على أرض الواقع لمسانده ودعـــم الـــصناعات المعدنيـــة الصغيرة من خلال توجيه بعض مزايا الإعفاء الـــضريبي وتـــسهيلات الماليـــة والـــدعم المـــادي والاستشاري والفني لقطاع الصناعة.

ح- العمل على توفير البنية التحتية الصناعية اللازمة لتسهيل عملية الإنتاج والتسويق وعملية الصرف الصحي دون المساس بالبيئة، وإعادة النظر في أسعار الكهرباء والمياه والاتصالات وأسعار النقـــل داخل الخط الأخضر في إسرائيل.

خ- العمل على خلق جو من التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجالات التـــسويق والبيـــع والتوريد بكافة الأشكال.

2. **العمل على تشغيل مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري الدولي.**

والتنسيق مع الحكومة المصرية من خلال التصدير عن طريق مطار العريش إلى الـــدول العربيـــة أو الاتحاد الأوروبي أو أي دول أخرى لحين تجهيز المطار والميناء، مما يعمل على دفع عجلـــة التنميـــة والتطوير الاقتصادي من حيث زيادة الإنتاجية وانعكاس أثرها على كافة طبقـــات مـــستويات الـــشعب الفلسطيني الاقتصادية، وهو من خلال اتفاقيات ومعاهدات تجارية.

3. **توفير مناخ جذب مستلزمات الموارد البشرية الفلسطينية.**

تتوفر الأيدي العاملة الفلسطينية اللازمة لأغراض الإنتاج الصناعي، سواءً العمالة العادية أو الفنية، بل إن قطاع العمالة في قطاع غزة يعاني من أزمة بطالة خانقة لانعدام فـــرص العمـــل، وكـــذلك تـــوفر الخبرات الفنية كالمهندسين والفنيين الذين يحتاجهم قطاع الصناعات المعدنية، وممـــا لا شـــك فيـــه أن

توافر فرص العمل المناسبة لهم داخل قطاع غزة سيشجع الكثير من الكفاءات والخبرات التي تعمل في الخارج على العودة إلى العمل داخل الأراضي المحتلة أو في الخارج.

**4. العمل على توفير مستلزمات الإنتاج الفنية للصناعات المعدنية.**

إن مواكبة قطاع الصناعات المعدنية للتطورات العلمية والتكنولوجيا الحديثة يعتبـــر عـــاملاً ضـــرورياً لنموها على المدى البعيد، وتعلب مراكز البحوث والجامعات في هـــذا المجـــال دوراً هامـــاً وكبيـــراً، وخاصة في مجال البحوث والدراسات وتطوير عمليات التصنيع للموارد المحلية، الأمر الذي يـــستدعي قيا مراكز بحوث متخصصة في بعض المجالات المختصة بالصناعات المعدنية الصغيرة، وكما أن هذه المركز تقوم بدور هام في مجال وضع ومراقبة تطبيق المواصفات الـــصناعية للمنتجـــات بمـــا يكفـــل تحسين الجودة ونوعية الإنتاج.

أما عن الجامعات في قطاع غزة فتستطيع أن تمارس دوراً فعالاً في هذا الاتجـــاه، ويمكـــن أن تكـــون مراكز البحوث تابعة لهذه الجامعات، بحيث تخدم كل من قطاع الصناعة وقطاع التعليم المهني معاً.

والتدريب الفني له أهمية قصوى في تنمية الخبرات الفنية، رغم أم معاهد التدريب الفني المتوفرة حالياً، وللظروف القائمة، لا تستطيع أن تلبي الاحتياجات الفعلية للصناعة، فإن تدارك هذا الأمر ممكـــن عـــن طريق تنمية وتطوير هذه المعاهد، وكذلك بالإفادة من مجالات وفرص التدريب المهني المتاحة خـــارج قطاع غزة.

5. **تفعيل دور المؤسسات المالية والاستثمارية المطلوبة ودورها على واقـــع الـــصناعات المعدنيـــة الصغيرة.**

العمل على إيجاد مصرف أو صندوق استثماري صناعي متخصص يلبـــي حاجـــة المـــستثمرين فـــي الصناعات المعدنية والقطاع الصناعي، ويستطيع هذا الصندوق أو البنـــك أن يتبـــع أســـلوب الـــشراء التأجيري لوسائل الإنتاج والرهن الحيازي للمواد الخام ويسد مـــن الثغـــرة التـــي أحـــدثتها صـــعوبة

المعاملات البنكية للمنشآت الصناعية، والعمل على تطوير المؤسسات المالية الموجود حالياً من حيث رأسماله والكفاءة الإدارية والفنية والسيولة التي يجب أن تتوافر لديهم كي تكون قادرة على تمويل الصناعات المعدنية أو الصناعية، ومن الجدير بالذكر أن الدولة تستطيع من خلال سياسية ديناميكية للإقراض والتمويل، أن تؤدي دوراً حاسماً في تطوير عمل المنشآت الصناعية وتوجيه الاستثمار الصناعي نحو الأولويات المحددة.

وهذا ما يؤكد أن الاستثمار ليس مجرد عملية توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على الأرباح فقط، بل هو عبارة عن مشروع اقتصادي وتنموي، يحتاج إلى مناخ ملائم والمناخ الملائم للاستثمار لا يعني مجرد قانون محدد يصدر متضمناً مجموعة من المميزات والحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين، وإنما يعتمد بصورة أساسية على جملة من الشروط والمقومات الاقتصادية الكلية التي تخلق بيئة مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية أولاً والعربية ثانياً والأجنبية ثالثاً، وذلك لأن النجاح في اجتذاب الاستثمارات الوطنية بما في ذلك استثمارات المقيمين الفلسطينيين في الخارج من شأنه أن يشجع الاستثمارات العربية والأجنبية على القدوم إلى قطاع غزة.

**6. تعديل القوانين والتشريعات التي تعمل على تفعيل ومساندة ودعم الصناعات المعدنية الصغيرة.**

العمل على تحديث القوانين والتشريعات بما فيها التشريعات الضريبية وقانون التجارة الفلسطيني، وأنظمة التجارة الخارجية وقوانين الإيجار والعمل والعلاقات، والعمل على تبسيط شروط الترخيص للمنشآت الصناعية ومتطلبات الحصول على خدمات البنية التحتية، والعمل على إعادة تنظيم إجراءات الترخيص والحصول على الخدمات الضرورية في اتجاه التبسيط والوضوح، وتطبيق ما يسمي بالنافذة الواحدة التي أخذت بها دول عديدة في العالم، بحيث ينفي التبعثر المكاني القائم حالياً في قطاع غزة، وتوفير بنك معلومات بحيث يقوم بتوفير المعلومات والإحصاءات الضرورية للمستثمر، كما تقوم

باكتشاف فرص الاستثمارات والإعلان عنها وإعداد دراسات الجدوى المبدئية لها، وكل ما يختص بالصناعات المعدنية والقطاع الصناعي.

العمل على توفير الإطار القانوني وتشجيع الاستثمار من خلال عقد اتفاقات لحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي، وإيجاد المؤيدات التشريعية الحازمة لتدعيم هذه المناخ بحيث يشيع جواً من الثقة والطمأنينة لدي الجميع، والضرب بقسوة، عبر إجراءات قضائية سريعة وعادلة وتنفيذ فوري للأحكام القضائية.

7. **تطوير قدرات الإدارية والفنية وتعظيم المعرفة التقنية على المستوى الإداري والتنظيمي والتقني أو ما تسميه ب(الاستثمار التكنولوجي) لأن التكنولوجيا كامنة في الأفراد قبل الآلات وهذا يستلزم :**

أ- تطوير مناهج كليات الاقتصاد والهندسة الميكانيكية والكهربائية، تطويراً جذرياً لكي تسهم بشكل جدي في إيجاد فئة من المديرين.

ب- تطوير المعاهد الفنية المتخصصة وبخاصة معاهد الصناعات المعدنية، والمعاهد التجارية المتوسطة تطويراً جذرياً من حيث جدية البرامج والتدريس وتوزيع الدراسة فيها مناصفة بين العملي والنظري، لكي تساهم في إعداد الفنيين والإداريين والمهنيين على أفضل وجه ممكن.

8. **إنشاء إطار مؤسساتي حديث.**

العمل على إنشاء وتطوير مؤسسات تمثيل القطاع الخاص بما يساهم في توحيد جهوده وزيادة قدرته على صياغة السياسيات الاقتصادية والقانونية وآلياته هي تكوين الاتحادات الصناعية ووضع الخطط التطويرية المناسبة لهذه المؤسسات وتوحيد جهود الاتحادات الصناعية وتلافي التكرار بين الاتحادات والازدواج والتشابك والتداخل بالمهام.

**9. تطوير البنية التحتية الصناعية.**

العمل على تأسيس بنية تحتية خدماتية حديثة تفي بمتطلبات التطوير والتنمية، وآلياتها تصميم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية وإشراك القطاع الخاص كشركات ومؤسسات وأفراد في مشروعات الطاقة والاتصالات والمياه والمواصلات، وتصميم وتنفيذ المناطق الصناعية المتوفرة حالياً.

**10. تأسيس شركة تسويق بالاشتراك مع إحدي المؤسسات الأوروبية الصديقة والعلاقات الدولية.**

حتى يمكن تذليل العقبات الإسرائيلية أمام تصدير بعض المنتجات الصناعية، ولا بد هنا من العمل على تطوير أساليب التسويق والدعاية والإعلان المستخدمة في الترويج عن المنتج الذي تنتجه وطرق التسويق المناسبة له وسيلة الدعاية الأقرب إلى نفس كل مستهلك حسب ثقافته، وكذلك العمل على توفير المزيد من شركات ومؤسسات الدعاية والإعلان والتسويق في قطاع غزة التي تقوم بتوفير الفرص التسويقية والصفقات الضخمة مع الشركات الأجنبية والعربية، والعمل على تنظيم السوق الداخلي المحلية كأحد السياسات الهامة في تطوير القطاع الصناعي وتوطيد علاقات التعاون والتبادل التجاري مع دول العالم.

**11. إنشاء شركات تسويق متخصصة (تصدير واستيراد) لجلب المعدات والتجهيزات الخاصة بالصناعات المعدنية والقطاع الصناعي.**

استيراد الآلات من الخارج لا يعني بالضرورة استيراد التجهيزات وقطع الغيار من الخارج أيضاً فلا بد من التركيز على قيام صناعات معدنية ناجحة بتوفير مستلزمات إنتاج أخرى، مثل إنتاج بعض قطع الغيار اللازمة للمصانع، مثل الآلات الحادة والبراغي والمسامير، وبعض المعدات المستخدمة في البناء معدة محلياً، وإيجاد بعض المخارط الكبيرة ومنشآت لسكب المعادن التي تقوم بتصنيع القطع والأدوات التي تحتاجها المصانع.

## المراجع العلمية :

### أولاً : الكتب العربية.


1. أحمد، عبد الرحمن (1996)، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، الطبعة الأولي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دار البلاد للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.
2. أحمد، عبد الرحمن (1995)، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة.
3. بومباك، كليفوردوم (1989)، رائد السمر (محرر)،أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن.
4. البكري، سونيا (2002)، تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. حمود وفاخوري (2001)، إدارة الإنتاج والعلميات، الطبعة الأولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. درة، عبد الباري (1982)، العامل البشري والإنتاجية في المؤسسات العامة، الطبعة الأولي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. رياض، ناجي (2001)، منظومة تحديث الصناعات المصرية، دراسة تحليلية، القاهرة ،مصر.
8. الراعي، وآخرون 2005، الصناعات المستقبلية في فلسطين ودورها في التنمية الاقتصادية، الإدارة العامة للسياسيات والتحليل والإحصاء، وزارة الصناعة، غزة.
9. زعرب، عبد المعطي (2005)، التجارة الخارجية الفلسطينية (واقعها وآفاق مستقبلها)، الإدارة العامة للسياسيات والتحليل والإحصاء، وزارة الصناعة، غزة.
10. السلمى، على (2003)، إدارة الإنتاج، الطبعة الأولي، مكتبة غريب، الفجالة، مصر.

11. الشرقاوي، على (1983)، إدارة النشاط الإنتاجي في المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولـــي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

12. طرطار، أحمد (1993)، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، الطبعة الأولـــي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

13. عبد الفتاح، نصر الله (2005)، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، ورقـــة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإســـلامية – بغزة، فلسطين.

14. عنبه، هالة (2004)، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي : دليل عملي لكيفية البـــدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة ، المنظمة العربيـــة للتنميـــة الإداريـــة، القاهرة، مصر.

15. عبد السلام، وآخرون (2001)، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعـــة الأولـــي، مكتبـــة الرازي العلمية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

16. اللجنة فنية واقتصادية (2004)، مركز تنمية المرأة في مجال المشروعات الصغيرة، مـــشروع ورشة أعمال معدنية، مجموعة مشروعات أثاث، مسلسل 63، القاهرة، مصر.

17. المنصور وآخرون (2000)، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولي، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن.

18. يوسف توفيق (2002)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن..

## ثانياً : النشرات والدوريات العربية.


2. أبو شكر، عبد الفتاح (1990)، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صـامد الاقتصادي، العدد 81، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمـل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. إسماعيل، عمر (2000)، الإنتاجية أهميتها، وسائل قياسها، وسبل تطويرها، مجلة رؤيـة، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، فلسطين.
4. الأمم المتحدة (2004)، زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التشبيك والتكتل: دراسة حالة صـناعة الملابـس، نيويـورك، الولايـات المتحـدة الأمريكية.
5. الأمم المتحدة (2004)، زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة والمتوسـطة وتعزيـز قـدرتها التنافسية من خلال التشبيك والتكتل: دراسة حالة صناعة الملابس، نيويـورك، الولايـات المتحدة الأمريكية.
6. بطراوي، خالد (1992)، القانون ومكونات تشجيع الاستثمار، مجلة الشؤون الاقتـصادية، العدد 4، رام الله، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1996)، التصنيف السلعي، التصنيف السلعي الموحـد للضفة الغربية وقطاع غزة حسب التصنيف الصناعي الدولي لجميـع الأنـشطة الاقتـصادية، سلسلة التصنيفات القياسية، الطبعة الثانية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
8. تيم، صلاح (1995)، الصناعات الصغيرة والحرفيـة فـي الأراضـي المحتلـة وسـبل تطويرها، صامد التجاري، العدد 53، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9. تدمري، خلود (1993)، الثروة المعدنية في فلسطين المحتلة، صامد الاقتــصادي، العــدد 92، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيــع، عمان، الأردن.

10. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، تقــارير عــن التجــارة الخارجيــة المصرية لعام 2000، القاهرة، مصر.

11. جابر، سفيان البرغوثي (2004)، دراسة مقارنة من واقع بيانات المسح الــصناعي 2000-2002، المسح الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة مقارنة (2005)، دراسة حول أنشطة الصناعة 99-2003، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،إحصاءات التجارة الخارجية 2005، نتــائج أساســية لعام 2003، رام الله، فلسطين .

14. الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2005)، التعداد العام للمنشآت الاقتــصادية، 2004- نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الحسابات القومية الربعية بالأســعار الثابتــة، 2000-2004، رام الله، فلسطين.

16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، مسح المؤســسات الــصغيرة والمتوســطة 2002، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، نتائج مسح نهائية، رام الله، فلسطين.

17. جبر، هشام (1992)، أساليب وأجهزه وإمكانيات التمويل الــصناعي، مجلــة الــشؤون الاقتصادية، العدد 4، مجلد الثاني، مجلة الشؤون الاقتصادية، رام الله، فلسطين.

18. جبر، فلاح (1972)، الصناعات الفوسفاتية والمعدنية والتعدينية في فلسطين المحتلة وآثرها في خدمة الأطماع الصهيونية ، الشؤون الفلسطينية، العدد 12، القدس، فلسطين.

19. حرارة، جميل (1994)، وجهة نظر في استراتيجية التصنيع الفلسطينية، العدد 95، صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20. الحمصي، عبده (2002)، الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوربية والمتوسطة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، دمشق، سوريا.

21. حليلة، سمير (1992)، مساهمة في وضع برنامج للتنمية الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الشؤون الاقتصادية، العدد 4، رام الله، فلسطين.

22. الحمصي، عبده (2002)، الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوربية والمتوسطة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، دمشق، سوريا.

23. الخالدي، جميل (2003)، مراجعة تقييميه لمسودة قانون الصناعة الفلسطيني، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 11و12، غزة، فلسطين.

24. خرابشة وملكاوي (1988)، الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملاً فأكثر، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

25. خليفة، محمد (2000)، الاقتصاد الفلسطيني علي أبواب الألفية الثالثة : المقومات والمعوقات، صامد الاقتصادي، العدد 119، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

26. الخلف، عبدالله (1997)، ثالوث التميز : تحسين الجودة تخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، المجلد السابع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

27. روي ساره (1990)، المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الاقتصادية، العدد 81، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

28. سوداح، رومل (1992)، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، مجلة الشؤون الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 4، مجلة الشؤون الاقتصادية، رام الله، فلسطين.

29. سليم، عطا (1990)، إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشر، العدد 81، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30. الصوراني، غازي (2004)، الآثار الاقتصادية الناجمة عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وزارة الاقتصاد الوطني.

31. صالح، سمير (1992)، مفهوم التصنيع في الدول النامية : أهمية واستراتيجيات، مجلة الشؤون التنموية، العدد 4، مجلد 2، رام الله، فلسطين.

32. عبيدات، سليمان (2003)، الطاقة الإنتاجية والعوامل المحددة لها بالتطبيق على الصناعات الكيميائية في مدينة سحاب الصناعية، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 3أ، المجلد 13، عمان، الأردن.

33. العمري، قاسم (1998)، تطوير وتنمية استغلال الثروات المعدنية في الأردن، مجلة المهندس الأردني، العدد 65، عمان، الأردن.

34. عابدين، عبد الكريم (1997)، حان الوقت لدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة لتحسين الاقتصاد الفلسطيني عبر مؤسسات الإقراض والبنوك، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد 15، غزة، فلسطين.

35. عبد الكريم، وايشونونا (1993)، دور الجامعات في تطوير الصناعات التحويلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 28، جامعة الموصل، بغداد، العراق.

**36.** عبد الهادي، محمد (1993)، خرائط توزيع الثروة المعدنية في فلسطين، العدد 92، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

37. عبد الشافي، صلاح (1991)، الصناعات التقليدية في قطاع غزة، مجلة شؤون تنموية، تشرين-أكتوبر، القدس، فلسطين.

38. عكاشة، محمود (1993)، القطاع الصناعي وآفاق تنميته في قطاع غزة، صامد الاقتصادي، العدد 94، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

39. القلش، أسامة (2000)، مرافق المعلومات في مؤسسات الصناعات المعدنية (دراسة ميدانية على منطقة حلوان الصناعية)، مجلة المكتبات، السنة العشرون، العدد الأول، جامعة القاهرة، مصر.

40. كرمول، كرم (1998)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مصدراً أساسياً للدخل القومي، مجلة المهندس الأردني، العدد 65، عمان، الأردن.

41. مكحول وعيطاني (2004)، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، غزة، فلسطين.

42. مكحول، باسم (2003)، دور قطاع الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين- الخصائص والاحتياجات، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

43. مقداد، محمد (2002)، آثر الحصار الإسرائيلي (بعد انتفاضة الأقصى) على قطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين - دراسة حالة قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة.

44. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ( ماس2001 )، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، رام الله .

45. النصر، محمد (1995)، دراسة مقارنة في قطاع الصناعة : الأردن . فلسطين . إسرائيل ، أبحاث اليرموك، العدد 3، عمان، الأردن.

46. هيئة تأليف (1994)، البرنامج عام الإنماء الاقتصادي الفلسطيني (الصناعة)، صامد الاقتصادي، العدد 97، مؤسسة صامد، جمعية معامل أبناء الشهداء فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

**ثالثاً :أوراق عمل مقدمة لمؤتمرات.**

1. أبو جزر، فوزي (2006)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية والتطوير الجامعة الإسلامية – بغزة.

2. البحيصي، عصام (2006)، نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية ولتطوير، الجامعة الإسلامية -بغزة، فلسطين.

3. الصرايرة، وآخرون (1996)، ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطية، منظمة العمل الدولية، تورينو – ايطاليا ، 2-6 أيلول 1996.

4. شعبان، عبد الحميد (2005)، واقع الاستثمار وتطلعاته في فلسطين دراسة لحالة قطاعات الصناعات الصغيرة، مؤتمر واقع الاستثمار وتطلعاته بالجامعة الإسلامية – بغزة، فلسطين.

5. قفة، بشير (2006)، الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين "دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.
6. ملك، محمود (2006)، الصناعات المعدنية والهندسية في قطاع غزة، جهاز الإحصاء الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية والتطوير بالجامعة الإسلامية-بغزة، فلسطين.
7. حمدونة، توفيق (2004)، إنتاجية العمل في صناعة الملابس الجاهزة في قطاع غزة (1987-2002)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

**مراجع باللغة الإنجليزية.**

**رابعاً : الكتب**

1. ABO MOSTAFA, 2003, Study of the measurement of labor productivity in the Palestinian construction industry, the Gaza strip, study for degree of master, Islamic university of Gaza – Palestine.
2. Addison W. Parris 2000, The Small Business Administration, first edition, FREDERICK A. PRAEGER publishers, new York, Washington, London.
3. David and Hubert (1980), PRODUCTIVITY MEASUREMENT, firs edition, The British Council Of Productivity Associations, Gower publishing company limited, England.
4. MIGDAD. M.I. 1999, PERFORMANCE ANALYSIS OF SMALL-SCALE INDUSTRIES, PHD, university of Bradford, London, uk..
5. Rue and Byars (1996), Supervision key link to productivity, fifth edition, USA.
6. SALVENDY GAVREL (1982), Handbook of industrial engineering, first edition, awiley-interscience publication, new York.
7. SIRI BOARD 2002, SMALL SCALL INDUSTRIES, 2ND Edition, small industry research institute, Delhi, India.

خامساً : نشرات ودوريات باللغة الإنجليزية.

1. Al-Shaikh 1997, Problems of small businesses in Jordan : The Case of small Manufacturing Firms, DIRASAT, Administrative Sciences, بحث محكم ، 3 العدد, 24المجلدuniversity of Jordan.
2. ELIAN 1998, The place of small-Scale industry, In economic theory ،دراسات ، بحث الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. MIGDAD. M 2002, Managerial and other characteristics affecting the industrial sectors performance in the Gaza strip. Journal of the Islamic university of Gaza. V.10 no.1P1-P21., Palestine.

# الملاحق

الملحق (1)

المحكمين

وزارة الاقتصاد الفلسطيني

1. أ: محمد الراعي.

2. أ: أحمد الجذبة.

**مكتبة الرئيس**

1. أ : أسامة نوفل

**جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني**

1. أ: نبيل الغول

**جامعة الأزهر**

1. د. معين رجب

**إتحاد الصناعات المعدنية والهندسية**

1. أ: فؤاد السمنة

**الجامعة الإسلامية**

1. د: علاء الرفاتي

2. د. خليل النمروطي

3. د. عصام البحيصي

بسم الله الرحمن الرحيم

**ملحق 2**

**الجامعة الإسلاميـــة – بغزة**

**كليـــــــة التجـــــــارة**

**الدراســـــــات العليـــا**

**برنامج ماجستير إدارة الأعمال**

## استقصاء لبيان
## العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة

**الأخ الكريم :** **حفظه الله**

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على واقع الصناعات المعدنية الصغيرة في محافظات قطاع غزة بالتركيز على العوامل المؤثرة على الإنتاجية، بهدف دفع عجلة التنمية الصناعية، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه هذه الصناعات، والعمل على وضع الآليات والبرامج الصحيحة لتطوير وتنمية هذه الصناعة.

هذه الاستبانة موجهة لمالك المصنع أو مديره، فالرجاء تعبئة هذه الاستبانة مع العلم أن البيانات الواردة فيها هي لغرض البحث العلمي ولن يتم نشرها أو الإعلان عنها أو استخدامها إلا لهذا البحث العلمي.

**شاكرين لكم حسن تعاونكم ........**
**وجعله الله في ميزان أعمالكم**

**الباحث**

**محمد جمال محمد نوفل**

**أولاً : معلومات شخصية :-**

1. العمر : ......................
2. الجنس : ذكر ☐ ، أنثي ☐
3. الحالة الاجتماعية : متزوج ☐ أعزب ☐ غير ذ ☐

4. هل أنت : المالك          المدير          المالك والمدير

5. مستوي التعليم : دون الثانوية العامة ، ثانوية عامة          جامعي ، دراسات

.

**ثانياً : معلومات خاصة بالمنشأة :**

**6. عنوان المنشأة : محافظة شمال غزة ، محافظة          محافظة دير البلح**

**محافظة خانيونس ، محافظة رفح**

7. تاريخ تأسيس المنشأة : عام ..................

8. تاريخ الإنتاج : عام ...............................

9. مكان تواجد المصنع في منطقة          سكنية          صناعية          زراعية

10. هل المنشأة لديها ترخيص          نعم          لا

11. الشكل القانوني للمنشأة :

منشأة فردية          شركة مساهمة خاصة          شركة مساهمة عامة

شركة تضامن          جمعية تعاونية          شركة واقع محاصة

12. هل المنشأة عضو في اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية:          نعم          لا

13. الأرباح التي تحققها المنشأة حالياً هل هي: ضعيفة

جيدة جداً          ممتازة.

**ثالثاً : معلومات متعلقة بالعوائق والعراقيل الإسرائيلية :**

14. الإغلاقات المتكررة والمستمرة للمعابر لها الدور السلبي على منتج صناعتك ؟

بشكل كبير جداً ، بشكل كبير ، بشكل متوسط ، بشكل ضعيف ، لا تؤثر

15. صعوبة وتعقيد إجراءات الصادرات الفلسطينية التي يتبعها الاحتلال الصهيوني على المعابر تؤثر على صادرات صناعتك ؟

بشكل كبير جداً ، بشكل كبير ، بشكل متوسط ، بشكل ضعيف ، لا تؤثر

16. الإجراءات التي تتبعها سلطة المعابر الفلسطينية في عملية التصدير والاستيراد :

معقدة متوسطة سهلة وبسيطة

**رابعاً : المعلومات الخاصة برأس المال والتمويل .**

17. حجم رأسمال المنشأة الحالي المنشاة : ..........................$.

18. مصادر تمويل رأسمال المشروع : (حدد نسبة كل مصدر).

..........%تمويل ذاتي، قروض............%، تمويل عائلي

...............%،مشاركة.........%،

...............%دعم مؤسسات حكومية،............% مؤسسات غير حكومية .

19. هل واجهت صعوبات في تمويل المنشأة عند بدء التنفيذ للمشروع نعم

لا

20. في حالة مواجهة ضائقة مالية تتغلب عليها بـــ : بيع ممتلكات شخصية

القروض من البنوك الاقتراض من الأصدقاء الاقتراض من مؤسسات التنمية

21. تعاني المنشأة من ضعف في التسهيلات المالية والائتمانية من قبل البنوك التجارية ؟

نعم لا

22. هل إرتفاع أسعار الفائدة من قبل البنوك التجارية هي سبب عدم إقبالك عليها للاقتراض ؟

نعم ☐ لا ☐

23. هل تعقيد الإجراءات والمعاملات في المعاملات البنكية هي سبب عدم اللجوء للبنوك التجارية للتمويل ؟

نعم ☐ لا ☐

24. في تمويل القروض لمنشأتك هل ت☐: البنوك الإ☐ البنوك العادية

**خامساً : معلومات الخاصة بالقوانين والتشريعات.**

**25.** هل لديك إطلاع على قانون ضرائب الدخل ☐؟ ☐م لا.

26. هل يساهم قانون تشجيع الاستثمار في مساندة ودعم صناعتك؟

بشكل كبير☐ ، بشكل☐ ، بشكل متو☐ ، شكل ☐ ، ☐

27. هل تؤيد تعديل قانون تشجيع الاستثمار لمساندة وتشجيع الصناعات المحلية ؟ (إذا كانت الإجابة نعم أكمل إجابة الس☐نعم ، ☐لا .

وضح مجال التعديل المقترح .................................................................

28. هل الضرائب التي تفرضها السلطة الوطنية الفلسطينية على الدخل والمكوس والأرباح تؤثر سلباً على☐تك ؟ نعم ☐ لا

**سادساً : المعلومات الخاصة بالإدارة .**

29. هل تعمل المنشأة وفق خطة إدارية موضوعة مس☐ ☐ لا

30. هل هناك خطة لتطوير وزيادة الإنتاج في الم☐ ن☐ لا

31. هل لدى العاملين في المنشأة الخبرة والدراية الإدارية في إدارة المشروع ؟

نعم ☐ لا ☐

32. هل تقوم المنشأة بعقد الدورات التدريبية لتطوير وتقييم أداء العاملين فيها ؟

لا نعم

33. هل يوجد هيكل إداري رسمي خاص بالمنشأة نعم لا

34. هل يوجد نظــام ســجلات وتقــارير رســمية(قانونيــة) في المنــشأة نعــم

لا

**سابعاً: المعلومات الخاصة بالتسويق.**

35. المناطق التي يتم بها تسويق المنتج بالنسبة المئوية ؟

...........% سوق قطاع غــزة، ............% ســوق الــضفة الغربيــة، ............ %الــسوق الإسرائيلية.

...........%أسواق الدول العربية، .............%الأسواق الأجنبية.

36. هل يشكل امتلاك إسرائيل لشركات التسويق الدولية عائقاً في تسويق المنتج الفلسطيني؟

نعم لا

37. هل تستخدم وسائل دعاية وإعلان للمنتج الذي تنتجه نعم لا

38. ما هي وسيلة الترويج التي تستخدمها في الترويج عن منتجاتك ؟

التلفزيــون الراديــو الــصحف مواقــع الإنترنت

39. كم تنفق على وسائل الدعاية والإعلان ؟ ................ $.

40. أي من المنتجات الدول التالية تشكل أكبر منافس لمنتجاتك ؟ (رتب حسب الأولوية)

إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية الصين

تركيــا الاتحــــاد الأوروبــــي دول عربية

41. هل المنتج الذي تنتجه يحتاج إلي حماية وحظر نعم لا

42. هل لديك ميزة تنافسية في المنتج الذي تنتجه ☐ ☐ لا

43. هل المنتج مطابق للمواصفات للمقاييس والمعايير العالم ☐ نعـ ☐ لا

**ثامناً : المعلومات الخاصة بالبحث والتطوير والمراكز المهنية.**

44. هل وجود مراكز التدريب المهني تساعد في وجود مهنيين ذوى خبرة وكفاءة عالية ؟

بشكل كبير جـ ☐ ، بشكل كبـ ☐ ، بشكل متو ☐ ،بشكل ط ☐ ، لا ☐ ر

45. عدم وجود بنك معومات خاص بالصناعة له الأثر السلبي على تحسن قدره وكفاءة المنشأة ؟

بشكل كبير ☐ ، بشكـ ☐ ير ، بشكل متو ☐ ،بشكل ط ☐ ، لا تؤ ☐

46. هناك نقص في الخبرات الفنية ذات الكفاءة العالية في التعامل مع التكنولوجيا المتطورة ؟

☐ ☐

47. الربط بين الأبحاث التطبيقية للجامعات والصناعات الفلسطينية له دور في تطــور الــصناعة الفلسطينية ؟

بشكل كبيـ ☐ اً ، بشكل ☐ ، بشكل مـ ☐ ط ،بشكل ط ☐ ، لا ☐

**تاسعاً : المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية :**

48. هل البنية التحتية للصناعة الفلسطينية توفر ما يلزم لتسهيل عملية الإنتاج والتسويق ؟

بشكل كبيـ ☐ اً ، بشكـ ☐ ير ، بشكل مـ ☐ ط ،بشكل ط ☐ ، لا ☐ ر

49. هل شبكة المواصلات الموجود حالياً تساعد على تسهيل عمليات النقل من وإلي المنشأة ؟

☐ نعم ☐ لا

50. أسعار المياه والطاقة الكهربائية والاتصالات المرتفعة تؤثر على الطاقة الإنتاجية وسعر المنتج لدي منشأتك ☐ نعم ☐ لا

51. أسعار النقل داخل المناطق المحتلة (إسرائيل) لها أثر على صنـ ☐ ☐ لا

**عاشراً : الآلات والإنتاج :**

52. الآلات المستخدمة في الإنتاج لديك : ☐ مستور ☐ محلية.

☐ جديـــ☐ـــدة ☐ متوســــــــــــطة

قديمة.

53. طريقة الإنتاج المتبعة في المنشأة : ي☐ ميكـ☐ نصف ميكا☐

أوتوماتيكي☐

54. المواد الخام التي تستخدم في الإنتاج هي : ☐ مـ☐ مستوردة.

55. البلد أو الدولة التي تستورد منه المواد الخام لديك : ...........%إسرائيل،..........%الـضفة الغربية، .............%الدول العربية، .............% الإتحاد الأوروبي،...........% الولايــات المتحدة الأمريكية، .............%دول أخري.

56. قيمة متوسط الإنتاج الشهري : .................... بالدولار الأمريكي.

**الحادي عشر : المعلومات الخاصة بالعمال :**

57. ما هو عدد العمال لديك :

عامل يدوي ..............................

عامل فني ..............................

موظف إداري ..............................

58. مستوي التعليم لدي الموظفين في المنشأة :

| المستوي التعليمي | العدد |
|---|---|
| ما دون الثانوية العامة | ........................... |
| ثانوية عامة | ........................... |
| دبلوم متوسط | ........................... |
| بكالوريوس | ........................... |
| دراسات عليا | |

59. المعايير التي يعتمد عليها في توظيف العاملين في حال حاجة المنشأة للعمال :

☐ الخبرة ☐ صلة القرابة ☐ الكفاءة

60. متوسط الرواتب التي تدفعها المنشأة :

الموظف الإداري ..................... $ شهرياً

العامل الفني ..................... $ شهرياً

العامل العادي ..................... $ شهرياً

61. عدد ساعات العمل اليومي في المصنع: ................

**الثاني عشر : معلومات متعلقة بدور السلطة والمؤسسات العامة والخاصة.**

62. هل هناك اهتمام من قبل الوزارات والهيئات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال صناعتكم ؟ ☐ نعم ☐ لا

وضح ذلك إذا أردت

..........................................................................

..........................................................................

...

63. هل يقوم اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية بتقديم النصح والإرشاد الفني والتقني أو التزويد بمعلومات حين الحاجة أو الطلب من☐ نعم ☐ لا

64. هل هناك اهتمام من قبل شركات القطاع (شركات التسويق) الخاص اتجاه الصناعة التي تقوم بتصنيعها ؟

بشكل كبي☐اً ، بشكل☐ ، بشكل م☐ط ، بشكل ط☐ب ، لا☐ر

**وشكراً لحسن تعاونكم**

**وبارك الله فيكم...**

**ملحق 3**

1. جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 2006/6/15، حيث قام الباحث بمقابلة الأستاذ نبيل الغول موظف المسوح الصناعية والإحصائية، ومقابلة الأستاذ محمد قحمان مدير العلاقات العامة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكذلك مقابلة مدير عام الجهاز الأستاذ لؤى شبانة، حيث طلب الباحث من الأساتذة السابق ذكرهم تزويده بقاعدة بيانات حديثة عن أسماء وعناوين المصانع والورش المختصة بالصناعات المعدنية الصغيرة حسب التعداد العام للمنشآت 2004، ولكن حسب نص القانون المعمول به في الجهاز يمنع إعطاء كشوفات بتلك الأسماء والعناوين من قبل جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني وهذا ما أكده الأساتذة السابقون.
2. تم التوجه إلى وزارة الاقتصاد الوطني إلى قسم الدراسات و الأبحاث الاقتصادية في الوزارة حيث تم مقابلة الأستاذ محمد الراعي والأستاذ أحمد الجذبة و الأستاذ علام غباين و كانت زيارات متعددة و متواصلة وتم التزويد من قسم الدراسات و الأبحاث الاقتصادية من الدراسات و الأبحاث و الأوراق العمل و العديد من المراجع التي ساهمت في هذه البحث .
3. اتحاد الصناعات المعدنية و الهندسية، تم التواصل مع الاتحاد بالعديد من الزيارات والمقابلات مع الأستاذ فوائد السمنة و الأستاذة نفين أبو شرخ سكرتيرة الاتحاد و الأستاذ محمد المنسي وغيرهم ،و تم تقديم العديد من المساعدات و كان أهمها تزويد الباحث بقاعدة بيانات كاملة عن أعضاء الاتحاد من الورش والمصانع التي تعمل في الصناعات المعدنية حيث تم إيجاد عدد العمال وسجلات والملف لكل شركة و تم حصر الصناعات الصغيرة 5-19 عامل، وقامت سكرتيره الاتحاد بالمساهمة و المساعدة في ملئ العديد من الاستبانات التي تخص الدراسة من خلال أصحاب المنشآت المعدنية الذين يترددون على الاتحاد.
4. تم التوجه إلى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وتم التوجه إلى قسم المسوحات الجيولوجية لمصادر الثروات المعدنية، ولكن دون وجود بيانات حديثة ما بعد 1993م.